

الزنا

من سُقُوطِ الْعِثَّةِ الْفَرْدِيَّةِ إِلَى انْخِسَارِ الْعُمَرَانِ



سامر توفيق عجمي

مركز براثا للدراسات والبحوث

Baratha Center for Studies and Research



الرَّزَّاءُ

مِنْ سَقُوطِ الْعِفَّةِ الْفَرْدِيَّةِ إِلَى انْهْيَارِ الْعُمَرَانِ

سامر توفيق عجمي

رقم الطبعة: ١
الأولى
تاريخ الطبعة: ٢٠٢٦ م - ١٤٤٨ هـ
مكان الطبعة: بيروت - بغداد

■ الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة ■

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

Baratha Center for Studies and Research

www.barathacenter.com

barathacenter@gmail.com

الزنا

من سقوط العفة الفردية إلى انحصار العمران

سامر توفيق عجمي

مركز براثا للدراسات والبحوث

Baratha Center for Studies and Research



سلسلة دراسات الدين والحياة

في ظلّ تعقيدات العصر الحديث، حيثُ تتزايد التّحديات اليوميّة التي تواجه الإنسان، من ضغوطات معيشية متصاعدة وتسارع وتيرة الحياة وهموم ترتبط بالعمل والدراسة والعلاقات الاجتماعيّة، يجدُ كثيرون صعوبةً في تحقيق التوازن بين متطلبات الحياة الماديّة واحتياجاتهم الرّوحيّة. في خضم هذه الانشغالات، قد يتراجع حضورُ الدّين في الحياة اليوميّة، أو يُختزل في التركيز على البُعد الشكليّ وتحقيق الواجب والتكليف، دون أن ينعكس ذلك بعمق على السلوك والمواقف. كما أن التّعامل السطحي مع الدّين، أو فصله عن واقع الحياة يجعل الإنسان عرضةً لتيهه الروحي والفراغ القيميّ، ممّا يُضاعف من معاناته أمام أزمات العصر.

انطلاقاً من هذا الواقع، برزت الحاجةُ إلى رؤية متجدّدة تُعيد للدّين دوره الحقيقيّ بوصفه قوةً دافعةً للتوازن النفسي والاجتماعي، ومصدراً للقيم التي توجّه السلوك وتُلهم الإنسان في مواجهة صعوبات الحياة. ومن هذا الفهم، يُطلق مركز (براثا للدراسات والبحوث) (سلسلة دراسات الدّين والحياة)، لمعالجة هذه الإشكاليّات وتقديم قراءة معاصرة للدّين تتغلّغل في تفاصيل الحياة اليوميّة.

تهدفُ هذه السّلسلة إلى توضيح كيف أنّ الدّين حين يُفهم بعمق، يتحول إلى طاقة إيجابيّة تتداخل مع شؤون الحياة كافّة، من العمل والأسرة إلى العلاقات الاجتماعيّة وإدارة الضغوط. إنّها دعوةٌ لفهم الدّين بوصفه منهجاً متكاملًا للحياة، يَمَنح الإنسان القوّة والمعنى وسط تحديات العصر، ويجعل من التّديّن تجربةً واعيةً تُسهم في بناء الدّات والمجتمع.

مقدمة

ليس أصعبَ على الإنسان من أن يفهم نفسه، ولا أخطرَ عليه من أن يسيء فهم الغاية التي خُلق من أجلها. فالإنسان ليس عقلاً بلا رغبات، ولا جسداً تحرّكه الشهوات فحسب، ولا روحاً منفصلة عن الواقع الذي يعيش فيه، وإنّما هو كائن يتداخل في تكوينه العقل والغريزة، والعاطفة والإرادة، والحرية والمسؤولية. والسؤال الأساس في حياة الإنسان هو: كيف ينبغي أن يدير قواه وغرائزه وحاجاته بما يحقق كماله، ويعمّر حياته، ويبلغه الغاية التي خُلق لأجلها؟

ولهذا لم يأتِ الإسلام بمجموعة من الأوامر والنواهي المنفصلة، وإنّما أقام رؤيته للإنسان على منظومة من القيم الكبرى التي تشكّل الأساس الخُلقي للحياة؛ قيم مثل العدل، والرحمة، والصدق، والشجاعة، والعفة. وهذه ليست فضائل متفرقة، بل قيم كبرى وأمّهات فضائل تتفرّع عنها الأحكام، وتستمدّ منها التشريعات معناها وغايتها. فالأحكام في الإسلام ليست غاية في ذاتها، وإنّما وسائل لحماية تلك

القيم، وبناء الإنسان الذي يجسدها في نفسه، وأسرته، ومجتمعه. وتأتي «العفة» في قلب هذه المنظومة؛ فهي ليست مجرد امتناع عن الحرام، ولا قيمة تختصّ بالعلاقة الجنسيّة وحدها، بل هي مبدأ ينظّم علاقة الإنسان برغباته كلّها، ويجعله قادراً على قيادة غرائزه بدل أن تقوده، وعلى توجيه شهواته بدل أن تتحوّل إلى قوّة تهيمن على عقله وإرادته وحياته. ومن هنا كان تحريم الزنا جزءاً من مشروع قانونيّ وخُلقيّ وحضاريّ متكامل، لا حكماً منفصلاً عن بقية البناء الإسلاميّ العام.

فالغريزة الجنسيّة، في الرؤية الإسلاميّة، ليست عيباً ينبغي قمعه، ولا حقّاً مطلقاً لا يعرف حدّاً، وإنّما نعمة أودعها الله في الإنسان لتكون سبيلاً إلى بناء الأسرة، وتحقيق السكن، واستمرار العمران. لكنّها، كسائر القوى الإنسانيّة، تحتاج إلى قيم تضبطها، وإلى تشريعات تحميها، حتى تبقى قوّة تبني الإنسان، لا قوّة تهدمه.

ولهذا، فإنّ الزنا ليس مجرد فعل محرّم يُذكر في أبواب الفقه، ولا خطيئة فردية تنتهي آثارها عند مرتكبها، بل هو نافذة يمكن من خلالها قراءة شبكة واسعة من القضايا الإنسانيّة. فمن خلاله يمكن فهم معنى العفة، وفلسفة الحياء، ومكانة الأسرة، وحكمة الزواج، وقيمة النسب، وعلاقة الحرية بالمسؤوليّة، وحدود الحقّ الشخصيّ، ودور المجتمع،

ووظيفة القانون، وأثر الاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا في تشكيل السلوك الإنساني. إنها قضية واحدة، لكنّها تكشف كيف يتداخل الفقه مع الأخلاق، وعلم النفس مع التربية، والاجتماع مع الاقتصاد، والثقافة مع السياسة، والدين مع الحياة.

ولذلك لا يحاول هذا الكتاب أن يجيب عن سؤال واحد هو: لماذا حرّم الزنا؟ فهذا السؤال، على أهميته، لا يكفي لفهم الواقع الذي يعيشه الشباب اليوم. فالتحدّيات لم تعد تقتصر على الشهوة الفرديّة، بل أصبحت تشمل بيئات كاملة تصنع الرغبات الجسديّة، ومنصّات تعيد تشكيل التصورات الجنسيّة، وأسواقاً تستثمر في الانتباه البصريّ والسمعيّ، وخطابات تعيد تعريف الحبّ، والحرية، والعلاقة بين الرجل والمرأة، والمتعة واللذة. ولم تعد المعركة بين الإنسان وغريزته فحسب، بل بين الإنسان ومنظومات متعدّدة تمتلك قدرة هائلة على التأثير في وعيه، وتوجيه اختياراته، وإثارة عواطفه، وإعادة تشكيل تصوّراته عن نفسه وعن الحياة.

ولهذا جاءت هذه الدراسة لتتجاوز المنهج الوعظيّ الذي يكفي بالتحذير، والمنهج الفقهيّ الذي يقتصر على بيان الأحكام، من غير أن تستغني عن أيّ منهما. فهي تنطلق من النصّ الدينيّ، لكنّها تحاول أن تكشف حكمته وأبعاده وطبقاته، وتستفيد من علم النفس لفهم

الدوافع والمثيرات، ومن علم الاجتماع لفهم البيئة والفضاء العام، ومن التربية لبناء الحصانة والوقاية، ومن الاقتصاد لفهم آليات الاستغلال والاستثمار والسوق، ومن قراءة الواقع المعاصر لفهم التحديات التي يواجهها الإنسان في العصر الرقمي.

ولأجل ذلك سيجد القارئ أن هذا الكتاب لا يبدأ بالزنا، بل يبدأ بالإنسان؛ لأنه لا يمكن فهم الحكم قبل فهم من وُجّه إليه الحكم، ولا فهم العفّة قبل فهم طبيعة الغريزة، ولا فهم التحريم قبل فهم المقاصد التي يراد حفظها. ثم ينتقل إلى بناء قيمة العفّة، ووسائل حمايتها، وآثار التفريط بها، قبل أن يدرس الزنا في أبعاده الفقهيّة، والنفسية، والتربويّة، والروحيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والحضاريّة، وما يخلفه من آثار في الدنيا، وما يرتبط به من مسؤوليّة وجزاء في الآخرة؛ لأنّ الرؤية الإسلاميّة لا تفصل بين العالمين، بل ترى أنّ الإنسان يعيش حياة واحدة تمتد من الدنيا إلى الآخرة، وأنّ آثار أفعاله لا تقف عند حدود العمر القصير، بل تمتد إلى مصيره الأبديّ.

كما يكشف الكتاب أنّ الزنا ليس معصية فردية ومعزولة، بل قضية ترتبط بمنظومة متكاملة من الأحكام والقيم والآثار، تمتد إلى الزواج، والنسب، والعدة، والرضاع، والإرث، والحدود، والحقوق والواجبات الأسريّة والاجتماعيّة، بما يؤكّد أنّ الإسلام لا يعالج الأفعال منفصلة، بل

يعالج الإنسان في علاقته بربه، وبنفسه، وبأسرته، وبمجتمعه، وبمصيره الأخرى، ضمن بناء تشريعيّ وخلقّيّ وحضاريّ متكامل؛ حتى يتبيّن أنّ تحريم الزنا جزء من مشروع يراد به حفظ الإنسان، وصيانة الأسرة، وحماية المجتمع، وإقامة العمران، وتهيئة الإنسان للقاء ربه.

الفصل الأول:

الزنا... الوجه الذي لا يراه كثيرون

لا تكمن الإشكالية الفقهية في الزنا في بيان حرمة فحسب، وإنما في الكشف عن موقعه داخل البناء التشريعي الذي يجعل من تحقق موضوع واحد مُنطَلَقًا لجملة واسعة من الأحكام والآثار. فواقعة الزنا التي تبدو محدودة من حيث زمن حدوثها تتجاوز في آثارها حدود الفعل وفاعليه، لتلامس أحكام الزواج، والنسب، والرضاع، والإرث، والعدّة، والمصاهرة، والقضاء، والحدود وغيرها. ومن هنا تبرز ضرورة النظر إلى الزنا لا بوصفه معصية فحسب، بل موضوعاً فقهياً له شروطه وحدوده، وتترتب عليه آثار تختلف باختلاف العناوين والموضوعات التي تتصل به. ويقتضي ذلك ضبط مفهومه وتمييزه عن الاستعمالات العرفية والخُلُقِيَّة وعن الموضوعات القريبة منه، ثم تتبّع شبكة الأحكام التي تنشأ عنه، وصولاً إلى بيان أهمية التفقه في هذه الآثار وعدم الفصل بين الخطأ السلوكي والمسؤولية المعرفية المترتبة عليه.

◆ المبحث الأول:

كيف تتحوّل معصية واحدة إلى شبكة من الأحكام والآثار؟

حظيت جريمة الزنا بعناية واسعة في الدراسات الإسلامية، لكنّ معظم هذه الدراسات تناولتها من زوايا محدّدة؛ فركّزت تارةً على بعدها الخُلقيّ، وأخرى على حكمها التكليفيّ أو عقوبتها الشرعيّة، أو تناولتها بوصفها إحدى الكبائر التي نهى عنها الإسلام. وعلى أهمية هذه المعالجات، فإنّها كثيراً ما أغفلت بُعداً فقهيّاً ومنهجياً بالغ الأهمية، وهو أنّ الزنا في الفقه الإسلاميّ ليس مجرد فعل محرّم، بل هو «موضوع فقهيّ» تتفرّع عنه منظومة واسعة من الأحكام والآثار.

فالفقه الإسلامي لا يقف عند إصدار الحكم التكليفي بحرمة الزنا، وإنّما يبني على تحقّق موضوعه شبكة مترابطة من الأحكام الوضعية والتكليفية التي تتوزّع على أبواب متعدّدة، كالنكاح، والطلاق، والنسب، والرّضاع، والإرث، والعِدّة، واللّعان، والحدود، والنّفقة، والولاية، والقضاء، وغيرها. ومن هنا، فإنّ لحظة الزّنا لا تمثّل نهاية الواقعة في المنظور الفقهي، بل بداية لسلسلة من الآثار القانونية والاجتماعية والأسرية التي قد تمتدّ إلى سنوات، وربما إلى أجيال.

وهذه إحدى أبرز خصائص الزّنا في البناء الفقهي؛ إذ إنّ زمن الفعل

لا يساوي زمن آثاره. فقد ينتهي الفعل في لحظات، بينما تبدأ بعده دورة طويلة من النتائج التي تمتد داخل الأسرة والمجتمع.

ومن هنا يظهر الفرق الجوهرى بين سؤالين، سؤال: ما هو حكم الزنا؟ وسؤال أعمق: ما هو الزنا في البناء الفقهي؟ فالسؤال الأول ينتهي إلى جواب مختصر، وهو أن الزنا محرّم، أمّا السؤال الثانى فيفتح باباً واسعاً من الأحكام المتشابكة التي تتوزّع في أبواب فقهية متعدّدة. ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من المعاصي، نوعٌ ينحصر أثره غالباً في الفاعل أو في زمن قريب من وقوعه. فالغيبة مثلاً محرّمة بلا شك، وتترتب عليها آثار شرعية وخُلُقية، كوجوب التوبة وحرمة الإصرار عليها، وما قد يرتبط بها من حقوق للمغتتاب، لكن آثارها تبقى غالباً ضمن نطاق محدود. أمّا الزنا، فإنّه نوع آخر يمتلك قدرة على إنتاج آثار متسلسلة تتجاوز الفاعل نفسه إلى غيره، وقد تمتدّ إلى أجيال لاحقة.

◆ المبحث الثانى:

طبيعة العلاقة بين الأحكام والموضوع فى الفقه الإسلامى

يقوم البناء الفقهي في الإسلام على علاقة أساس بين الموضوع والحكم؛ فالحكم الشرعي مثل الحرمة أو الوجوب أو الطهارة أو

النَّجَاسَةُ إلخ، يتعلّق بموضوع محدّد لا بدّ من معرفته وإحرازه قبل ترتيب الحكم عليه. ولذلك فإنّ السؤال الفقهي لا يبدأ من الحكم، بل يسبقه سؤال عن حقيقة الموضوع أو الفعل الذي نريد أن نحكم عليه. فحين نقول: إنّ الخمر محرّم، فإنّ هذا الحكم لا يتعلّق بكلّ سائل أو مادة تشبه الخمر في ظاهرها، وإنّما يتعلّق بتحقيق عنوان الخمرية فيها. وحين نقول: إنّ الغناء محرّم، فإنّ الحكم يتوقّف على تحديد المقصود بالغناء الذي تعلّق به الحكم، لا بمجرد وجود صوت أو لحن. وكذلك في الأحكام الوجوبية، فوجوب النّفقة على الزّوجة مثلاً فرع عن تحديد من هي الزّوجة التي تعلّق بها هذا الحكم؛ لأنّ الزّوجة في العقد الدائم تختلف عن الزّوجة في العقد المنقطع من جهة ثبوت النّفقة وعدم ثبوتها.

وكذلك الأمر في الأحكام الوضعية، فإنّ الحكم على الشّيء بالفساد أو الصّحّة أو الطّهارة أو النّجاسة يتوقّف على تحديد موضوعه بدقّة. فالحكم بفساد البيع الغرري فرع عن معرفة تحقيق عنوان الغرر في المعاملة، والحكم بنجاسة الدّم فرع عن تحديد المقصود بالدّم الذي علّق عليه الشّارع هذا الحكم.

وفي علم أصول الفقه ثمة قاعدة مهمّة مرتبطة بهذه المسألة، وهي أنّ الأحكام والآثار تدور مدار موضوعاتها وجوداً وعدماً؛ أي إنّ الحكم

يوجد بوجود موضوعه وكذلك الأثر، وينتفي بانقضاءه، ويتغير بتغيره. ويتّضح ذلك في مسألة الخمر؛ فإنّ الحرمة والنّجاسة لم تتعلّقا بالسّائل من حيث هو سائل، وإنّما تعلّقتا بعنوان الخمرية. فإذا تحوّل هذا السائل إلى خلّ بفعل التّحوّل الكيميائي، فإنّ الموضوع قد تغير، وبالتالي يتغيّر الحكم تبعاً لذلك؛ فينتقل من الحرمة إلى الحليّة، ومن النّجاسة إلى الطّهارة؛ لأنّ العنوان الذي تعلّق به الحكم لم يعد موجوداً.

ومن هنا تظهر أهميّة تشخيص الموضوعات الفقهيّة بدقّة؛ لأنّ الخطأ في تحديد الموضوع لا يؤدّي فقط إلى خطأ في الفهم النظري، بل ينعكس مباشرة على الأحكام والآثار المترتبة عليه.

ومن هنا تظهر خصوصيّة موضوع الزنا؛ فالفقهاء لم يتعاملوا معه بوصفه مجرد عنوان خلقيّ عام، وإنّما بحثوا في حقيقته وحدوده وشروطه؛ لأنّ تحديد موضوع الزنا هو المدخل لفهم أحكام كثيرة التي ترتّب عليه. ولذلك ميّزوا بين الزنا وبين الموضوعات القريبة منه، كالعلاقات الجسديّة الجنسيّة الأخرى، ووطء الشبهة، والوطء المحرّم غير الزنا، كما في مجامعة الزوجة أثناء الحيض أو في نهار شهر رمضان المبارك؛ لأنّ العناوين المذكورة يمثّل كلّ منها موضوعاً مختلفاً، وينتج عن كلّ منها نظام مختلف من الأحكام.

◆ المبحث الثالث:

تحديد مفهوم الزنا وتمييزه عن العلاقات الجنسية الأخرى

الزنا في الاصطلاح الفقهي ليس عنواناً شاملاً لكل علاقة محرمة بين الرجل والمرأة، بل هو موضوع محدّد له مقوماته وشروطه. وقد ضبط الفقهاء حقيقته بأنّه حصول الجماع المحرّم بين الرجل والمرأة من دون وجود عقد شرعيّ صحيح أو ما يقوم مقامه، ويتحقّق ذلك بإدخال العضو الذكريّ في فرج المرأة أو دبرها بمقدار الحشفة. وهذا التحديد الدقيق لم يأت من باب التضييق في مفهوم المعصية، وإنّما من طبيعة العمل الاستنباطيّ الفقهيّ الذي يربط الأحكام بموضوعات محدّدة وواضحة؛ لأنّ الآثار التي تترتّب على الزنا ينبغي أن تُبنى على عنوان دقيق ومنضبط.

ولهذا ميّز الفقهاء بين الزنا وبين سائر صور الممارسة الجسديّة المحرّمة التي تقع بين الرجل والمرأة. فالتقبيل، واللمس، والحضن، والتفخيذ، وسائر المقدمات الجنسيّة، وإن كانت من المحرّمات التي نهى عنها الشرع وتوجب التوبة، لكنّها لا تُسمّى زناً بالمعنى الفقهيّ؛ لأنّ موضوع الزنا الذي علّق الشارع عليه أحكامه الخاصّة لم يتحقّق فيها.

وهنا تظهر دقة المنهج الفقهي؛ فالفقه لا ينفي وجود مراتب مختلفة من الانحراف، لكنّه لا يساوي بينها من حيث العنوان والحكم. فقد يشترك فعّان في كونهما معصية، لكن يختلفان في الموضوع الفقهي، وبالتالي تختلف الآثار المترتبة عليهما. فليس ما كان محرّمًا كلّهُ يُسمّى زنا، وليس ما يدخل في دائرة الانحراف الخُلقيّ كلّهُ ينتج الأحكام نفسها التي ينتجها الزنا بعنوانه الاصطلاحيّ.

ومن جهة أخرى، لم يجعل الفقه العلاقة التي حصل فيها دخول خارج إطار الزواج الصحيح زنا بالضرورة، بل فرق بين الزنا وبين ما يُسمّى بوطء الشبهة. فلو حصلت العلاقة الجنسيّة مع وجود اعتقاد بالحليّة، ثمّ تبين أنّ العقد غير صحيح أو أنّ هناك مانعًا شرعيًّا يمنع الزواج، فإنّ الواقعة لا تأخذ حكم الزنا؛ لأنّ الفاعل لم يُقدّم على ارتكاب الفعل مع علمه بكونه زنا، وإنّما وقع في خطأ يتعلّق بتشخيص الموضوع.

ومن أمثلة ذلك أن يعقد الرجل على امرأة معتقدًا جواز الزواج منها، ثمّ يتبين وجود مانع شرعيّ لم يكن يعلم به، كأن تكون المرأة من المحارم عليه بسبب لم يكن ملتفتًا إليه، أو أن تخبره بانتهاء زواج سابق بينما يكون الواقع خلاف ذلك، فيبني تصرّفه على اعتقاد أنّ العلاقة مشروعة. ففي هذه الصورة لا يكون الجهل متعلّقًا بأصل حرمة الزنا،

فالإنسان يعلم أنّ الزنا محرّم، وإنّما يكون جهله متعلّقاً بانطباق عنوان التحريم على هذه المرأة بعينها.

وهذا التفريق بين الزنا ووطء الشبهة يكشف عن قاعدة فقهية دقيقة وعميقة، وهي أنّ الأحكام الشرعية لا تتعلّق بمجرد الصورة الخارجيّة للفعل، بل تتعلّق بحقيقة الموضوع بما يشتمل عليه من شروط وقيود. فقد تشابه الواقعتان في الظاهر من حيث حصول العلاقة الجنسيّة خارج عقد صحيح، لكنّ اختلاف عنصر العلم والاعتقاد يؤدّي إلى اختلاف الموضوع، وبالتالي اختلاف الحكم.

◆ المبحث الرابع:

التمييز بين مستويات الزنا الثلاثة: القانوني، والعرفي، والخُلقي

انطلاقاً ممّا تقدّم، ينبغي التمييز بين ثلاثة استعمالات لمفهوم الزنا:

■ أولاً: الزنا بالمعنى الفقهي الاصطلاحي، وهو الموضوع

المحدّد كما ذكرناه سابقاً، والذي تترتّب عليه الأحكام

الخاصة في أبواب الحدود والنسب والأسرة وسائر الآثار

التابعة.

الفصل الأول - المبحث الرابع ٢١ ▪

■ ثانيًا: الزنا بالمعنى العرفي العام، وهو استعمال أوسع قد يُطلق على مختلف صور العلاقات غير المشروعة بين الرجل والمرأة، دون الالتزام بالحدود الاصطلاحية التي يعتمدها الفقهاء.

■ ثالثًا: الزنا بالمعنى الخلقي والتربوي، وهو استعمال يهدف إلى بيان مسؤولية الإنسان عن مقدّمات المعصية وطرق الوصول إليها، لا إلى بيان الموضوع القانوني الذي تترتب عليه الأحكام الفقهية.

ويظهر هذا المعنى في الرواية الواردة عن الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، قالوا: "ما من أحد إلا وهو يصيب حظًا من الزنا، فزنا العينين النظر، وزنا الفم القبلة، وزنا اليدين اللمس، صدق الفرج ذلك أم كذب"^(١). فالرواية لا تريد أن تجعل النظر أو اللمس أو القبلة مساوية للزنا الذي يترتب عليه الحكم الفقهي الخاص، وإنما تستخدم لفظ الزنا في سياق خلقي تربوي للدلالة على أن بعض الجوارح قد تشارك في مقدّمات الانحراف، وأن المسؤولية الخلقية لا تبدأ فقط عند لحظة وقوع الفعل النهائي، بل قد تسبقه مراحل ومقدّمات.

١ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٢، ص ٧٦.

ومن هنا يتّضح أنّ اختلاف استعمال لفظ الزنا ليس اختلافًا في الحقيقة، وإنّما اختلاف في المجال الذي يُستخدم فيه المصطلح. فالفقه يحتاج إلى تعريف منضبط؛ لأنّ الأحكام الوضعية والتكليفية تُبنى عليه، بينما الخطاب الخُلقي يستخدم المفهوم بمعناه الأوسع للتحذير والتربية.

◆ المبحث الخامس:

الزنا في أبواب الفقه: من أحكام الزواج والنسب إلى الإرث والحدود

إنّ مراجعة كتب الفقه تكشف أنّ الزنا يتحوّل إلى نقطة تنطلق منها شبكة واسعة من الأحكام التي تمس النسب، والزواج، والرضاع، والإرث، والعدّة، والقضاء، والحدود، وغيرها. ولإظهار هذه الحقيقة لا يكفي تعداد عناوين الأبواب الفقهية التي تناولت الزنا؛ لأنّ ذلك يبقى وصفًا عامًا لا يكشف حجم الامتداد التشريعي لهذا الموضوع. أمّا عند النظر في التطبيقات الفقهية العملية، فإنّ الصورة تصبح أكثر وضوحًا؛ إذ يظهر كيف ينتقل أثر واقعة واحدة إلى دوائر متعدّدة من الحياة الأسرية والاجتماعية والقضائية.

فمن جهة الأحوال الشخصية، إذا زالت بكاره الفتاة بسبب الزنا، فإنَّها عند بعض الفقهاء كالسيد (علي السيستاني) حَفِظَهُ اللهُ تُعامل معاملة البكر، فلا تُعدُّ ثيبًا لمجرد زوال البكاره بهذه الطريقة.

كما يمتد أثر الزنا إلى باب الزواج. فإذا زنى رجل بامرأة متزوجة، حرمت عليه - على الأحوط لزومًا - حرمة أبدية، فلا يجوز له الزواج بها حتى بعد طلاقها أو وفاة زوجها.

وكذلك إذا وقع الزنا بامرأة في العدة الرجعية، ترتبت - على الأحوط وجوبًا - الحرمة الأبدية أيضًا.

كما أنَّ من زنى بامرأة فالأحوط الأولى ألاَّ يتزوجها أبوه ولا ابنه، وهو ما يكشف عن امتداد أثر الزنا إلى بعض أحكام المصاهرة أيضًا. أمَّا إذا وقع الزنا بامرأة لا زوج لها ولا عدة عليها، فإنَّه - على الأحوط لزومًا - لا يجوز للزاني الزواج بها حتى تتوب.

كما أنَّه إذا كانت المرأة مشهورة بالزنا فلا يجوز - على الأحوط لزومًا - التمتع بها قبل توبتها.

ومن جهة النسب، إذا وُلد طفل من الزنا، فإنَّ نسبه يُعدُّ غير شرعيٍّ، ويترتب على ذلك نظام خاص من الأحكام يختلف عن النسب الشرعي في عدد من الآثار القانونية.

كما يمتد أثر الزنا إلى باب الإرث؛ فلا توارث بين ولد الزنا وأبيه

الزاني ومن يتقرب به، وعلى المبنى الذي تقدّم لا توارث كذلك بينه وبين أمّه الزانية ومن يتقرب بها.

ولهذا كان أحد أوجه الحكمة في تحريم الزنا كما ورد عن أئمة أهل البيت في روايات عديدة هو ما يرتبط بالنسب والإرث وتربية الأطفال. فعن الإمام علي (عليه السلام): «فرض الله... ترك الزنا تحصيناً للنسب»^(١). وكذلك عن الإمام علي الرضا (عليه السلام): «وحرّم الله تعالى الزنا لما فيه من الفساد، من قتل الأنفس، وذهاب الأنساب، وترك التربية للأطفال، وفساد المواريث، وما أشبه ذلك من وجوه الفساد»^(٢).

ويمتدّ هذا الأثر حتّى إلى باب الرضاع؛ فإذا حملت المرأة من الزنا ثم أرضعت طفلاً من اللبن الناتج عن ذلك الحمل، فإنّ هذا الرضاع لا ينشر الحرمة، فلا تثبت به المحرمة الرضاعية التي تثبت في الرضاع الناشئ عن الولادة الشرعية.

بل إنّ أثر الزنا يظهر أيضاً في باب العدة، فإذا كانت المرأة المطلقة حاملاً من الزنا، فإنّ وضعها لهذا الحمل لا يؤدّي إلى انتهاء عدتها؛ لأنّ الحمل غير ملحق بمن له العدة.

١ - محمد بن الحسين الشريف الرضي: نهج البلاغة، ج ١، ص ٥١٢.

٢ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٥.

وفي باب القضاء، لا يجوز للرجل أن يتهم زوجته بالزنا اعتماداً على الشك، أو الريبة، أو الشائعات، أو حتى إخبار شخص يثق به، بل لا بُدَّ من اليقين والإثبات وفق الضوابط الشرعية، وإلا كان مُعرّضاً لحدِّ القذف.

وقد شرع الفقه في بعض الموارد نظام اللعان لمعالجة هذا النوع من النزاعات الأسرية، وربّب عليه آثاراً بالغة، منها انفساخ عقد الزّواج، والحُرمة الأبديّة بين الزّوجين، وسقوط بعض الحدود، وانتفاء نسب الولد في موادره الخاصّة.

ولا يقتصر الأمر على الأحكام الأسرية، بل يمتدّ إلى بعض الأحكام المتعلقة بالمكانة الاجتماعية؛ فقد ناقش الفقهاء أحكاماً خاصّة بولد الزّنا في بعض المناصب الدّينية والاجتماعية، وفي بعض أحكام الشّهادة، وغيرها من الموارد التي اشترطت فيها الشّريعة أو اشترط بعض الفقهاء شروطاً خاصّة.

ويُضاف إلى ذلك أنّ الزّنا يترتّب عليه نظام قضائيّ خاصّ في باب الحدود، فيثبت—عند تحقّق شروطه الشرعية وطرق إثباته المقرّرة—الجلد أو الرّجم أو غيرهما من العقوبات بحسب اختلاف الموارد. إنّ هذه النّماذج ليست إلّا جزءاً من منظومة أكبر بكثير، لكنّها تكفي لإظهار الفكرة الرئيسة لهذا البحث، وهي أنّ الزّنا في الفقه الإسلاميّ

ليس فعلاً ينتهي بانتهاء لحظة وقوعه، بل هو موضوع فقهيّ يولّد شبكة واسعة من الأحكام التي تعيد تنظيم عدد كبير من العلاقات القانونيّة والأسريّة والاجتماعيّة. ومن هنا، فإنّ اختزال الزنا في كونه وسيلة لإشباع شهوة مُحَرَّمة يُغفل حقيقته الفقهيّة؛ إذ إنّ الفقه ينظر إليه بوصفه نقطة تبدأ منها سلسلة طويلة من الآثار، تمتدّ إلى الزّواج، والنّسب، والرّضاع، والإرث، والعِدّة، والمَحَرَميّة، والقضاء، والحدود، وغيرها من الأبواب التي تُشكّل في مجموعها البنية القانونيّة للأسرة والمجتمع.

◆ المبحث السادس: السُّقُوط الخُلُقِيّ في الزّنا لا يُبرّر السُّقُوط المعرفيّ في فهم أحكامه وآثاره

بعد أن تبيّن أنّ الزّنا في البناء الفقهيّ ليس مجرد فعل مُحَرَّم، بل هو موضوع تترتّب عليه منظومة واسعة من الأحكام، تتكشف زاوية أخرى كثيراً ما تغيب عن الدّهْن، وهي أنّ الوقوع في الزّنا لا ينبغي أن يتحوّل إلى مُبرّر للإعراض عن التّفقّه في أحكامه. فالإنسان قد يخطئ في سلوكه، لكن لا ينبغي أن يضيف إلى خطئه خطأً آخر يتمثّل في الجهل بما يترتّب على ذلك السُّلوك. فالسُّقُوط الخُلُقِيّ في معصية

معينة لا يستلزم السقوط المعرفي، ولا يعني صاحبه من مسؤولية معرفة الأحكام التي أصبحت تتعلق بواقعه الجديد.

ولهذا ينبغي التمييز بين مستويين مختلفين من الخطأ؛ الأول هو الوقوع في معصية الزنا نفسها، والثاني هو الجهل بالآثار الفقهية التي نشأت عنها. فالأول معصية مستقلة، أما الثاني فقد يكون سبباً لوقوع الإنسان في مخالفات أخرى لم يكن يقصدها أصلاً؛ لأنه يتعامل مع الواقع الجديد بعقلية من يظن أن القضية انتهت، بينما هي في الحقيقة بدأت تُنتج أحكاماً جديدة.

بل إن المعرفة بهذه الأحكام الممتدة والآثار المتنوعة والخطيرة قد تكون في بعض الأحيان رادعاً عن الاستمرار في الخطأ. فالإنسان إذا أدرك أن الزنا قد يغير أحكام الزواج اللاحق، أو يشير مسائل تتعلق بالنسب أو المصاهرة أو غيرها من الآثار، فإنه ينظر إلى الفعل بمنظار مختلف، ويدرك أن ما يظنه لحظة عابرة قد يمتد أثره إلى سنوات، وربما إلى حياة أشخاص آخرين لم يكونوا طرفاً في الواقعة ابتداءً.

ولتقريب الصورة، قد يتعلق رجل بامرأة متزوجة، فتقع بينهما علاقة محرمة، ثم تنفصل المرأة عن زوجها، فيتصور الطرفان أن انتهاء الزواج السابق يكفي لبدء حياة جديدة، فيسعيان إلى الزواج، من غير التفات إلى أن واقعة الزنا السابقة قد تكون قد أنشأت أحكاماً خاصة بشأن هذا

الزواج عند عدد من الفقهاء، أو أوجدت آثاراً أخرى لا يمكن تجاهلها. وهنا لا تكون المشكلة في الزنا وحده، بل في التعامل مع آثاره بجهل، وكأنَّ الفعل انتهى بانتهاء لحظته.

ومن هنا، فإنَّ التفقه في أحكام الزنا لا يقتصر على من يريد الوقاية منه قبل وقوعه، بل قد يصبح ضرورة لمن وقع فيه بالفعل؛ لأنَّ المعرفة هنا وسيلة لحصر آثار المعصية، ومنع امتدادها، وتجنُّب الوقوع في مخالفات جديدة تولدت من الجهل لا من أصل الفعل. وهذا هو أحد الوجوه التي لا يلتفت إليها كثيرون؛ إذ قد يظنَّ الإنسان أنَّ أخطر ما في الزنا هو لحظة ارتكابه، بينما تكشف القراءة الفقهية أنَّ الخطورة لا تقف عند تلك اللحظة، بل تمتدُّ إلى ما قد يفتحه هذا الفعل من مسارات تشريعية متشابكة إذا لم يكن الإنسان واعياً بما يترتب عليه من أحكام وآثار.

الفصل الثاني:

**مدخل إلى فهم فلسفة تحريم الزنا:
العفة القيمة المؤسسة للأخلاق الجنسية**

لا يمكن مقارنة فلسفة التشريع الإسلامي في المجال الجنسي بمعزل عن التصوّر الذي تقيمه الشريعة للإنسان وطبيعته وغاية وجوده؛ إذ لا تنفصل الأحكام المنظّمة لسلوكه عن البناء التكويني والقيمي الذي يقوم عليه هذا التصوّر. ومن ثمّ، فإنّ فهم تحريم الزنا لا يبدأ من الحكم التكميلي وحده، بل من السؤال عن الإنسان الذي يتوجّه إليه الحكم، وعن القوى والدوافع التي تشكّل سلوكه، والكيفية التي ينبغي أن تنتظم بها في إطار العقل والهداية الشرعية. وفي هذا السياق، تبرز الغريزة الجنسية بوصفها مكوّنًا أصيلاً في الطبيعة الإنسانية، لا شرّاً في ذاتها، وإنّما طاقة تحتاج إلى التوجيه والاعتدال. ومن هنا تتحدّد العقّة باعتبارها قيمة تتجاوز مجرد الامتناع عن المحرّم، لتعبّر عن قدرة الإنسان على إدارة شهوته والتحرّر من سلطانها، بما يجعل تحريم الزنا جزءاً من منظومة أوسع لبناء الإنسان والأسرة والمجتمع.

◆ المبحث الأول: الإنسان بين التكوين والتشريع

لا يمكن فهم الموقف الإسلامي من العلاقات الجنسية، ولا تفسير فلسفة الزواج، ولا إدراك حقيقة تحريم الزنا، إذا انطلق الباحث من الحكم الفقهي مباشرة. فالحكم الشرعي هو الحلقة الأخيرة في منظومة فكرية أوسع، أمّا الحلقة الأولى فهي فهم الإنسان نفسه: من هو الإنسان؟ وكيف تنظر إليه الرؤية الإسلامية؟ وما الغاية التي خُلق من أجلها؟ وكيف ترتبط هذه الغاية بالتشريع؟

هذا البحث لا يبدأ من السؤال: لماذا حرّم الزنا؟ وإنما يبدأ بسؤال أسبق منه: كيف تنظر الرؤية الإسلامية إلى الإنسان الذي يخاطبه هذا الحكم؟ لأنّ أيّ تشريع لا يمكن فهمه بمعزل عن التصوّر الذي يحمله المشرّع عن طبيعة الإنسان ووظيفته في الوجود.

تنطلق الرؤية الإسلامية من أنّ الإنسان ليس كائنًا وُجد في الكون مصادفة، ولا فردًا مستقلًّا يملك أن يضع بنفسه النظام النهائي لحياته، وإنما هو مخلوق لله سبحانه وتعالى، يعيش ضمن علاقة مع خالقه. وهذه العلاقة ليست علاقة اختيارية نشأت بعد وجود الإنسان، وإنما هي علاقة تكوينية تسبق كل علاقة أخرى؛ إذ إنّ الله هو الخالق، والإنسان هو المخلوق، والله هو المالك، والإنسان هو المملوك، والله

هو الرب، والإنسان هو العبد.

ولا يُراد من مفهوم العبودية هنا مجرد المعنى التعبدي الضيق الذي يقوم على نية الطاعة لله وقصد التقرب منه، وإنما المقصود أن الإنسان يتحرك داخل نظام وجودي له غاية، وأن حياته ليست منفصلة عن الإرادة الإلهية التي أوجدته. ومن هنا يصبح التشريع امتداداً طبيعياً للتكوين؛ فالذي خلق الإنسان هو الأعلم بحقيقته، والأعرف بما يصلحه وما يفسده، والأقدر على بيان الطريق الذي يحقق الغاية التي خلق لها.

ولهذا فإنَّ السؤال الذي ينبغي أن يطرحه المؤمن عند مواجهة أي موقف في حياته ليس هو: ماذا أريد أنا؟ وما هي رغبتني؟ وكيف أحبُّ أن أتصرَّف؟ وإنما: ماذا يريد الله مني؟ ما هي الطريقة التي يحبُّ الله تعالى أن أتصرَّف في ضوئها؟ لأنَّ إرادة الله ليست منفصلة عن مصلحة الإنسان، بل هي كاشفة عن الطريق الذي يحقق مصلحته ومنفعته وكماله ويقوده إلى الغاية التي أوجده الله تعالى لأجلها.

هذا التصور لا يعني أن الإسلام يريد إلغاء دور العقل الإنساني في تنظيم الحياة، أو تحويل الإنسان إلى كائن لا يملك مساحة للاجتهاد والتفكير والتنظيم. فالتشريع الإسلامي لا يقوم على مصادرة العقل، بل يمنحه موقعاً أساساً في إدارة الحياة. ويظهر ذلك بوضوح في المدرسة الإمامية التي تجعل العقل أحد مصادر التشريع إلى جانب الكتاب

والسُّنَّة. وهذه ليست مجرد مسألة أصولية، وإنما تعكس رؤية أعمق إلى طبيعة العلاقة بين الوحي والعقل؛ فالوحي يرسم المقاصد والأطر العامة، بينما يمارس العقل دوره في فهم الواقع، واستنباط الأحكام، وتنظيم شؤون الحياة، ووضع القوانين التي تحقِّق تلك المقاصد ضمن الحدود التي رسمها التشريع.

إنَّ العلاقة بين الوحي والعقل ليست علاقة تنافس، وإنما علاقة تكامل؛ فالعقل ليس بديلاً عن الوحي، كما أنَّ الوحي لا يلغي العقل، وإنما يهديه ويحدّد له الاتجاه العام الذي يتحرّك في إطاره.

ومن هنا تظهر وحدة التكوين والتشريع في الرؤية الإسلامية. فالله -سبحانه وتعالى- لم يخلق الإنسان أولاً، ثم يضع له بعد ذلك تشريعات لا تنسجم مع طبيعته وفطرته وتركيبته وحاجاته، وإنما خلقه وفق بنية خاصة تخدم الغاية التي أرادها له. فكما أنَّ لكل آلة تصميمًا يناسب وظيفتها، كذلك الإنسان قد جُبل على خصائص نفسية وعقلية وفطرية تتلاءم مع الغاية التي خلق من أجلها.

وبعبارة أخرى، فإنَّ الغاية ليست منفصلة عن الخلقة، بل إنَّ الخلقة نفسها صيغت بما يساعد على بلوغ الغاية. ولهذا فإنَّ التكوين والتشريع يصدران عن إرادة واحدة، ويُشكّلان نظامًا متناسقًا لا تعارض فيه؛ فالتشريع لا يعاكس الفطرة، وإنما ينظّمها ويوجّهها نحو كمالها.

◆ المبحث الثاني: الشخصية الإنسانية والقوى الثلاث التي تتجاذبها من الداخل

من أجل فهم موضوع الزنا، بل أي حكم فقهي ينظم حياة الإنسان، لا بد من فهم الطبيعة الإنسانية نفسها. فالإنسان، وفق المباني العقائدية الإسلامية، ليس مجرد جسد مادي، كما أنه ليس روحاً مجردة منفصلة عن العالم، وإنما هو كائنٌ مركَّبٌ من بُعدين متكاملين: البُعد المادي الذي يتمثّل في الجسد، والبُعد النفسي أو الروحي. وتشتمل النفس الإنسانية على قوى متعدّدة، تتقدّمها ثلاث قوى رئيسة لها أثر مباشر في بناء الشخصية الإنسانية.

■ القوة الأولى هي القوة العاقلة، وهي القوة التي تُميّز الإنسان، وتنقسم إلى بُعدين متكاملين: العقل النظري الذي يُدرك الحقائق ويكشف عن الواقع، والعقل العملي الذي يُميّز بين الخير والشرّ، والحسن والقبح، ويقود الإنسان إلى الاختيار الواعي.

■ أما القوة الثانية فهي القوة الشهوية، وهي القوة التي تجذب الإنسان إلى اللذة، وتُحرّك فيه الرغبة في الطعام والشراب

والجنس وسائر وجوه الإشباع الفطري التي تحفظ استمرار الحياة وبقاء النوع الإنساني.

■ والقوة الثالثة هي القوة الغضبية، وهي التي تدفع الإنسان إلى مقاومة الضرر والدفاع عن النفس ورفض العدوان، وتمنحه القدرة على المواجهة والحماية.

وهذه القوى جميعها ليست شرًّا في ذاتها. فالشهوة ليست خطيئة، والغضب ليس رذيلة، وإنّما هما عنصران أساس في تكوين الإنسان، ومن دونهما لا تستقيم الحياة الفردية ولا الاجتماعية. ولذلك لم يأت الإسلام لإلغاء الشهوة، ولم يأت لإلغاء الغضب، وإنّما جاء ليمنع تحولهما إلى قوتين منفلتين تتحكّمان في الإنسان بدل أن يتحكّم هو فيهما.

ومن هنا، تحتلّ القوة العاقلة موقع القيادة في البناء الإنساني. فالعقل، في الرؤية الإسلامية، ليس مجرد أداة للمعرفة، وإنّما هو القوة التي تضبط بقية القوى وتوجّهها، ويأتي الشرع ليهدي العقل ويبين له الغايات والمقاصد، فينشأ تفاعل بين العقل والوحي في قيادة الإنسان. وعندما تخرج القوى النفسية عن الاعتدال تنشأ الرذائل؛ فإذا سيطرت الشهوة على الإنسان فقد حرّيته الداخلية، وأصبح تابعًا للذة بدل أن يكون سيّدًا عليها، وإذا ضعفت الشهوة يعيش الإنسان حالة الخمود

والرهبانية المذمومة. وإذا انفلت الغضب تحوّل إلى تهوّر وعدوان، وإذا ضعف الغضب حتى فقد القدرة على الدفاع عن الحق يؤول إلى الجبن والاستسلام.

أما إذا خضعت هذه القوى لقيادة العقل، في إطار الهداية الشرعية، فإنها تبلغ حالة الاعتدال التي تنشأ عنها الفضائل الإنسانية. فالقوّة الغضبية إذا اعتدلت ولّدت الشجاعة، بعد أن تتجنّب طرفي التهوّر والجبن. والقوّة الشهوية إذا اعتدلت ولّدت العفة، بعد أن تتجنّب طرفي الشره والخمود.

ومن هنا، فإن الاعتدال ليس مجرد توصية خُلقيّة، بل هو مبدأ بنيوي في فهم الإنسان. فالإسلام لا يريد إنساناً بلا شهوة، لأنّ ذلك يناقض الفطرة، ولا يريد إنساناً أسيراً لشهوته؛ لأنّ ذلك يناقض الغاية التي خلق من أجلها. إنّّه يريد إنساناً يملك شهوته ولا تملكه، ويوجّهها ولا تنقاد لهواه.

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة العلاقات الجنسية في الإسلام لن تبدأ من ثنائية الحلال والحرام، بل ستبدأ من السؤال عن القيم التي يريد الإسلام غرسها في الشخصية الإنسانية، وعن الفضائل التي يسعى إلى بنائها؛ لأنّ الأحكام ليست غايات مستقلة، وإنّما وسائل لخدمة تلك القيم. وسيكون أول هذه القيم، وأحد أعمدتها الكبرى، قيمة "العفة"،

التي ستشكّل المدخل المباشر لفهم فلسفة تحريم الزنا، ووظيفته في بناء الإنسان والأسرة والمجتمع.

◆ المبحث الثالث: حرمة الزنا من الحكم الجزئي إلى القيمة العليا التي يهدف إلى تحقيقها

انطلاقاً ممّا تقدّم، يتبيّن أنّ الحكم الشرعي أيّاً كان موضوعه، لا ينشأ في الفراغ، وإنّما يصدر عن منظومة فلسفية ومعرفية وقيمية تحدّد أولاً صورة الإنسان والمجتمع اللذين يريد الإسلام بناءهما، ثم تصدر التشريعات التي تهدف إلى بناء تلك الصورة وحفظها.

وأحد أوجه القصور في كثير من المعالجات أنّها تتعامل مع الأحكام الشرعيّة بوصفها غايات قائمة بذاتها، بينما هي في الحقيقة وسائل لتحقيق غايات أعمق. فالتشريعات الإسلاميّة ليست مجموعة أوامر ونواهٍ متفرّقة ومنفصلة، وإنّما هي جزء من مشروع متكامل لبناء الإنسان، وإعادة تشكيل شخصيّته، وتنظيم علاقاته، وإقامة مجتمع تتجسّد فيه منظومة من القيم التي تشكّل روحه وهويّته.

ومن هنا ينبغي التمييز بين الحكم والقيمة. فالحكم - كوجوب

الصلاة أو الصوم أو حرمة شرب الخمر أو الزنا - هو الوسيلة التشريعية التي توجّه السلوك الإنساني وتنظّم حياته العملية في مختلف أبعادها، أمّا القيمة فهي الغاية التي يُراد لهذا السلوك أن يحققها، فالقيمة التي تشكّل غاية الصلاة هي الانتهاء عن الفحشاء والمنكر، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، والقيمة التي تُعتبر غاية الصوم هي التقوى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وقد تتعدّد الأحكام التي تخدم قيمة واحدة، فالقرآن الكريم يعتبر أنّ الصوم والقصاص وعدم الاقتراب من مال اليتيم والوفاء بالكيل والميزان كلّها أحكام تهدف إلى تحقيق قيمة التقوى في الحياة الإنسانية. كما قد يخدم الحكم الواحد أكثر من قيمة في الوقت نفسه، فصلاة الجماعة مثلاً قد تخدم قيمةً متعدّدة كالانتهاء عن الفحشاء والمنكر والوحدة والتضامن والتعارف وغيرها. ولهذا فإنّ فهم الأحكام بعيداً عن القيم التي تؤسّس لها يؤدّي إلى قراءة جزئية للنصوص، ويجعل التشريع يبدو وكأنّه مجموعة قيود متفرّقة، بينما هو في حقيقته أجزاء متكاملة من رؤية واحدة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ السؤال الذي ينبغي أن يسبق الحديث عن الزنا هو: ما القيمة العليا التي يريد الإسلام تحقيقها من خلال هذا

التشدّد في تحريم الزنا؟ لأنّ معرفة القيمة تجعل الحكم مفهومًا داخل البناء الكلّي للشريعة.

وهنا تظهر أهميّة مفهوم العفّة. فالعفّة هي إحدى القيم الكبرى التي يقوم عليها المشروع الإسلامي في بناء الإنسان. فهي تمثّل الطريقة التي يريد الإسلام أن تُدار بها إحدى أقوى الطاقات التي أودعها الله في الإنسان، وهي الطاقة الشهوانيّة. ولذلك، فإنّ العفّة لا تنتمي إلى باب الآداب الشخصية فحسب، بل تنتمي إلى فلسفة الإنسان في الإسلام، وإلى نظريته للحريّة، وللمسؤوليّة، وللعلاقات الاجتماعية، وللأسرة، وللحضارة. فالغاية وجود إنسان يمتلك من الداخل ملكة تضبط سلوكه، وتوجّه رغباته، وتمنحه القدرة على أن يقود غرائزه، لا أن تقوده غرائزه.

وإذا أدركنا لماذا جعل الإسلام العفّة قيمة عليا، أمكن بعد ذلك أن نفهم فلسفة الزواج، وحدود العلاقة الجنسيّة، وتحريم الزنا، واللواط والسحاق والاستمناء وسائر الأحكام المرتبطة بهذا المجال الغريزيّ والجنسيّ، بوصفها حلقات في مشروع واحد، لا أحكامًا متفرقة لا يجمع بينها رابط.

◆ المبحث الرابع: العفّة والغاية الوجوديّة للإنسان

لا يمكن فهم منزلة العفّة في علم الأخلاق الإسلامي على حقيقتها

إلا إذا وُضعت ضمن الغاية التي خُلِق الإنسان من أجلها. فالقرآن الكريم يقرّر أنّ الغاية من وجود الإنسان هي عبادة الله تعالى، قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. ومن هنا، فإنّ أهميّة أي قيمة في الإسلام تُقاس بمدى إسهامها في تحقيق هذه الغاية الوجوديّة الكبرى، بتقريب الإنسان من مقام العبوديّة لله تعالى.

ولهذا لم تنظر النصوص الإسلاميّة إلى العفّة بوصفها مجرد فضيلة اجتماعيّة تحفظ النظام العام، أو قيمةً خُلقيّةً تنظّم العلاقة بين الرجل والمرأة، بل رفعتها إلى مصاف أعظم العبادات؛ لأنّها تمثّل انتصار الإنسان على أهوائه، وسيادة العقل والإيمان على أقوى غرائزه. وقد أكّدت روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام هذه المنزلة الرفيعة، وربطت بين العفّة وبين العبادة.

عن الإمام محمد الباقر (عليه السلام): «مَا عُبِدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ عِفَّةِ بَطْنٍ وَفَرْجٍ». وفي رواية أخرى عنه (عليه السلام): «إِنَّ أَفْضَلَ الْعِبَادَةِ عِفَّةُ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ»^(١).

تكشف هذه الروايات عن أنّ العفّة هي من أعلى الفضائل التي تعين

الإنسان على تحقيق غاية وجوده. فكلّ عبادة في حقيقتها انتقال من سلطان الهوى إلى سلطان الله، والعفة تمثّل أوضح صور هذا الانتقال؛ لأنّها تتعلّق بأقوى دوافع النفس وأشدّها تأثيراً. فإذا استطاع الإنسان أن يضبط شهوته، وأن يجعلها تتحرّك في حدود ما أذن الله به، فقد حقّق لونا من العبوديّة العمليّة التي تظهر فيها سيادة الإيمان على الغريزة.

◆ المبحث الخامس:

الغريزة الجنسيّة بوصفها مكوّناً أصيلاً في الطبيعة الإنسانيّة

قبل البحث عن طبيعة العفة، تجدر الإشارة إلى طبيعة القوّة الشهوانيّة وأنّها تمثّل إحدى القوى الأساسيّة في الإنسان، وليست عنصراً طارئاً على الإنسان، ولا حالةً مكتسبةً تنشأ بفعل التربية أو البيئة أو التعليم، وإنّما هي جزء أصيل من البنية التكوينيّة للإنسان، أودعها الله فيه منذ بداية خلقه، وجعل لها وظيفةً في استمرار الحياة الإنسانيّة وانتظامها. إنّ الإنسان لا يتعلّم وجود الميل الجنسي كما يتعلّم المعارف والمهارات، ولا يكتسبه من الخارج كما يكتسب العادات والثقافات، بل يظهر فيه بوصفه استعداداً فطريّاً مغروساً في تكوينه. وكما أنّ

الإنسان لا يختار أن تكون له حاجات أساسية كالجوع والعطش، كذلك لا يختار وجود الغريزة الجنسية في داخله؛ فهي من مقتضيات طبيعته البشرية.

وقد ورد عن علي (عليه السلام): «خلق الله الشهوة عشرة أجزاء...»^(١). وعنه (عليه السلام): «إنَّ الله عزَّ وجلَّ ركبَّ في الملائكة عقلاً بلا شهوة، وركَّب في البهائم شهوةً بلا عقل، وركَّب في بني آدم كليهما»^(٢). فالله -تعالى- هو الذي خلق الشهوة وركَّبها في داخل الذات البشرية. ولهذا يؤكد (الشيخ الطوسي): «الشهوة هي من فِعْلِ الله تعالى، لا يقدر عليها أحد من البشر، وهي ضروريةٌ فينا؛ لأنَّه لا يمكننا دفعها عن أنفسنا»^(٣).

وإذا كانت الشهوة من خلق الله تعالى وصنعه، فهي ليست شرًّا في أصل وجودها؛ لأنَّ الله سبحانه لا يخلق في الإنسان قوةً عبثيةً أو بلا حكمة. بل إنَّ أصل الخلقة قائم على الإتيان ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وعلى الحسن والجمال، كما يقول تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]. وعليه، فإنَّ الحكم الخُلقي لا

١ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٥، ص ٣٣٩، ح ١.

٢ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: علل الشرائع، ج ١، ص ٤، ح ١.

٣ - محمد بن الحسن الطوسي: التبيان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ٤١١.

يتعلّق بأصل وجود الغريزة، وإنّما يتعلّق بطريقة تعامل الإنسان معها، وبالطريقة التي يوظّف بها هذه الطاقة الموجودة في داخله.

فالإنسان لا يُلام على امتلاكه الشهوة، كما لا يُلام على امتلاكه القوّة الغضبيّة أو القدرة العقليّة؛ لأنّ هذه كلّها عناصر تدخل في تكوينه. وإنّما يكون التقويم متعلّقاً بالكيفيّة التي يستخدم بها هذه القوى، ومدى انسجامها مع الغاية التي خلق الإنسان من أجلها.

إنّ وجود الغريزة الجنسيّة في الإنسان ليس مجرد وسيلة لتحقيق اللذّة، وإنّما لها وظيفة أعمق في النظام الكوني؛ فهي القوّة التي ترتبط باستمرار النوع البشري وحفظ وجوده. فلو لا هذه القوّة لما تحقّق التزاوج، ولما استمرّ وجود الإنسان في الأرض. ولذلك فإنّ الشهوة الجنسيّة تؤدّي وظيفة أساس في حركة الحياة، فهي من الطاقات التي جعلها الله في الكائنات الحيّة لضمان استمرارها وبقائها.

وقد عبّر الإمام (الخميني) عن هذا المعنى بقوله: "اعلم أنّ القوّة الشهويّة من القوى الشريفة التي أعطاه الله تعالى للحيوان والإنسان، لحفظ شخصه وبقائه في عالم الطبيعة، ولإبقاء نوعه وحفظه... ولهذه القوّة - الشهوة الجنسيّة - أيضاً دخل تامّ في تشكيل العائلة الشريفة، ونظام المدينة الفاضلة، وتربية النفوس الناقصة، فمضافاً إلى أنّ سعادة

الإنسان مرتبطة بهذه القوة، فسعادة بني نوعه أيضاً متصلة بهذه المائدة السماوية^(١).

وتكمن أهمية هذا النص في أنه لا ينظر إلى القوة الشهوانية باعتبارها مجرد اندفاع جسدي، بل يربطها ببنية أوسع من الحياة الإنسانية؛ فهي ترتبط بتكوين الأسرة، وبنشوء العلاقات الاجتماعية، وباستمرار المجتمع البشري.

وهنا يظهر الفرق بين النظرة التي تختزل الغريزة الجنسية في بعدها البيولوجي فقط، وبين الرؤية التي تراها جزءاً من نظام إنساني متكامل. فالجنس ليس مجرد وسيلة للإشباع الفردي، وإنما هو قوة ذات أبعاد متعددة تتصل بالوجود الإنساني في مستوياته المختلفة.

فالمشكلة ليست في وجود القوة الجنسية، وإنما في خروجها عن موقعها داخل النظام العام للشخصية الإنسانية. وهذا ينسجم مع التصور الإسلامي العام للقوى النفسية؛ فالكمال الإنساني لا يتحقق بإلغاء القوى الموجودة في الإنسان، وإنما بتحقيق الانسجام بينها تحت قيادة العقل والهداية.

ولا يمكن فهم الغريزة الجنسية من خلال بعدها الجسدي فقط؛

١ - روح الله الموسوي الخميني: جنود العقل والجهل، ص ٢٧٧.

لأنّها تختلف عن كثير من الحاجات الطبيعيّة الأخرى من حيث تركيبها وتأثيرها في الإنسان.

وقد أشار الشيخ (مرتضى مطهري) إلى أنّ الحاجات الطبيعيّة تنقسم إلى قسمين:

حاجات محدودة ووسطحيّة، نظير الأكل والنوم، وبمجرد إشباع هذه الحاجات ترتفع رغبة الإنسان فيها، ومن الممكن أن تتحوّل إلى انزجار ونفرة. والقسم الآخر حاجات عميقة وغير محدودة، كطلب المال والجاه.

ثم يوضّح أنّ الغريزة الجنسيّة تجمع بين خصائص القسمين؛ فهي من الناحية الجسديّة تشبه القسم الأوّل، لأنّ الجانب البدني منها يمكن أن يصل إلى حالة الإشباع، لكنّها من الناحية النفسيّة ترتبط بجانب آخر لا يتوقّف عند حدود الحاجة البيولوجيّة.

فالإنسان لا يتعامل مع الجنس بوصفه وظيفة جسديّة فقط، وإنّما يدخل فيه البعد النفسيّ المتعلّق بالرغبة، والميل، والانجذاب، والتعلّق، والصورة التي يحملها الإنسان عن نفسه وعن الآخر.

ولذا يتابع (مرتضى مطهري) قائلاً: "الغريزة الجنسيّة فلها جانبان: الجانب الجسمي، والجانب الروحي، فمن الناحية الجسميّة محدودة؛ حيث إنّ حاجة الرجل العضويّة يمكن أن تشبع بامرأة واحدة أو امرأتين،

أمّا من حيث طلب التنوّع والشوق النفسي فالمسألة ذات نحو آخر^(١). ولهذا، فإنّ اختزال القضية الجنسيّة في بعدها الجسدي يؤدّي إلى فهم ناقص؛ لأنّ الإنسان لا يعيش الغريزة كما يعيشها الكائن البيولوجيّ المجرد، بل يعيشها ضمن عالم من المعاني والمشاعر والعلاقات والقيم.

ومن هنا تظهر خصوصيّة الغريزة الجنسيّة في الإنسان: فهي من جهة حاجة طبيعيّة مرتبطة بالجسد واستمرار النوع، ومن جهة أخرى طاقة نفسيّة واجتماعيّة تحتاج إلى فهم أعمق لطبيعة الإنسان.

♦ المبحث السادس: تحليل مفهوم العفة في علم الأخلاق الإسلامي

العِفَّة في اللغة هي: الكفُّ عمّا لا يحل، ويقال: استعَفَّ إذا طلب العفاف، أي سعى إلى الكفِّ عن الحرام وضبط النفس عنه^(٢). هذا المعنى اللغوي، على أهميته، لا يكشف وحده عن حقيقة العِفَّة في

١ - مرتضى مطهري: مسألة الحجاب، ص ٨٢-٨٣.

٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ج ١، ص ٩٢؛ محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٩٠.

التَّصَوُّرُ الخُلُقِيُّ الإسلامي؛ إذ لا ينظر إلى العقَّة على أنَّها مجرد امتناع سلوكيٍّ عن فعل مُحرَّم كاجتناب الزنا أو الاستمناء أو النظرة الشَّهوانية إلى امرأة هنا أو هناك، وإنَّمَا يعدُّها ملكةً راسخةً في النفس تمكِّن الإنسان من إدارة شهواته بحيث تخضع لرشد العقل وهداية الشرع، فلا تستبدُّ به الرغبة والشَّهوة.

ولهذا، تناول علماء الأخلاق العقَّة في إطار تحليلهم لقوى النفس الإنسانية وكيفية عملها. وانطلقوا من مبدأ أساس، وهو أنَّ الفضيلة لا تتحقَّق بإلغاء القوى الغريزية، كما لا تتحقَّق بإطلاقها من كل قيد، وإنَّمَا تتحقَّق بتوجيهها وضبطها لتؤدِّي وظيفتها الطبيعية في حياة الإنسان دون أن تتحوَّل إلى قوَّة مهيمنة على إرادته أو مُعطِّلة لها.

ومن هنا قرَّروا أنَّ القوَّة الشَّهوانية قد تنحرف في اتجاهين متقابلين: فقد تنحرف إلى الإفراط، وهو ما عبَّروا عنه بالشَّره، وقد تنحرف إلى التفريط، وهو ما أطلقوا عليه الخمود. أمَّا العقَّة فهي الحالة الوسطى التي تستقيم فيها هذه القوَّة، فلا تستولي الشَّهوة على الإنسان، ولا يفقد في الوقت نفسه دوافعه الفطرية المشروعة.

ولذلك سنبداً أولاً ببيان معنى الشَّره، ثم معنى الخمود؛ لأنَّ معرفة طرفي الانحراف تساعد على إدراك حقيقة الوسط الفاضل. فالعقَّة ليست مجرد نقطة تقع بين طرفين من الناحية النظرية، بل هي التوازن

الخُلُقِي الذي تتحقّق به سلامة النفس، واستقامة السلوك، وانسجام الغريزة مع العقل والشرع.

◆ المبحث السابع: تربية الإنسان على السيادة الداخلية على الغريزة

الشَّهْه الجنسي لا يعني وجود الرغبة الجنسية؛ لأنَّ الرغبة جزء من الطبيعة الإنسانية التي خلقها الله في الإنسان. كما أنَّ قوَّة الغريزة ليست معياراً للفضيلة أو الرذيلة؛ فقد يكون ثَمَّة إنسان لديه غريزة قوية، لكنّه يملك من الوعي وضبط النفس ما يجعله قادراً على إدارتها، وقد تكون غريزة آخر أضعف، لكنّه يستسلم لها كلّما دعتّه إلى ما تشتهي.

ومن هنا فإنَّ السؤال الحقيقي ليس كم تبلغ قوَّة الشَّهْه؟ بل من الذي يقود الآخر؟ هل يقود الإنسان شهوته، أم أصبحت الشَّهْه هي التي تقوده؟

فحين تكون الغريزة تحت قيادة العقل، تتحوّل إلى طاقة إيجابية تخدم الإنسان، وتعينه على بناء الأسرة، وتحقيق السكينة، واستمرار الحياة. أمّا إذا انتقلت القيادة إلى الغريزة، فإنّها لا تكتفي بالمطالبة بإشباع الحاجة الطبيعية، بل تبدأ بالتوسّع شيئاً فشيئاً، حتّى تحتلّ

مساحة أكبر من حجمها الحقيقي، وتؤثر في طريقة التفكير، وترتيب الأولويات، واتخاذ القرارات.

ولهذا ينبغي التمييز بين إشباع الغريزة والاستسلام لها. فالإسلام لا يعادي الغريزة، ولا يدعو إلى قمعها، وإنما يفتح لها الطريق المشروع لإشباعها. لكنَّ العَقَّة لا تقف عند حدود السؤال الفقهي: هل هذا حلال أم حرام؟ بل تطرح سؤالاً أعمق يتعلّق ببناء الإنسان نفسه: هل ما زلت أملك القدرة على توجيه رغباتي، أم أنَّ رغباتي أصبحت هي التي توجّهني؟

وهنا تتجلّى دقّة علم الأخلاق الإسلامي؛ فقد يكون الإنسان داخل دائرة الحلال، لكنّه يعيش في الوقت نفسه حالة من الإفراط في التعلّق باللذّة الجنسية، بحيث تصبح شغله الشاغل، ويبدأ يومه بها، وينتهي يومه بالتفكير فيها، وتستنزف جزءاً كبيراً من طاقته النفسية والذهنية. في هذه الحالة لا يكون قد ارتكب مُحَرِّمًا بالضرورة، لكنّه بدأ يفقد التوازن الداخلي الذي تسعى العَقَّة إلى بنائه.

ولنقرب الفكرة أكثر، لتتصوّر شاباً متزوّجاً، يعيش علاقةً زوجيّةً مشروعةً، لكنه يفرط في معاشرة زوجته إلى درجة تشعر معها بالإرهاق أو الضيق من هذا الإلحاح المستمر. من الناحية الفقهيّة قد لا يكون قد ارتكب مُحَرِّمًا، لكن من الناحية التربويّة والنفسية تكشف هذه الحالة

عن مشكلة أعمق، وهي أنَّ الدافع الجنسيّ لم يعد يتحرّك وفق اختيار هادئ ومتّزن، بل أصبح يضغط على صاحبه بصورة تشبه في بعض مظاهرها السلوك الإدمانيّ، حيث يفقد الإنسان تدريجيّاً قدرته على تأجيل الرغبة أو تنظيمها أو وضعها في حجمها الطبيعيّ.

ولهذا فإنَّ العِفَّة لا تعني فقط الامتناع عن الحرام، بل تعني امتلاك النفس. فالإنسان العفيف هو الذي يستطيع أن يقول لشهوته: «نعم» عندما يكون الإشباع في مكانه الصحيح، ويستطيع بالقدر نفسه أن يقول لها: «لا» عندما تبدأ بتجاوز حدودها، حتى لو كان هذا التجاوز داخل دائرة المباح. لأنَّ القيمة التي يريد الإسلام تربيتها في الإنسان ليست مجرد الالتزام بالحلال، وإنّما بناء شخصيّة متوازنة لا تستعبد أي لذة أو رغبة أو شهوة.

وقد عبّر علماء الأخلاق عن هذه الحالة بمصطلح: «الشره». ومن أوضح من صاغ مفهوم هذا المصطلح الشيخ (محمد مهدي النراقي)؛ إذ عرّفه بأنّه «إطاعة شهوة الفرج، وشدة الحرص على الجماع»، ثم بينَ أخطر نتائجه بقوله: «فلا ريب في أنّه يقهر العقل...»^(١). وهذه العبارة على قصرها تلخّص جوهر المشكلة؛ فالخطر الحقيقيّ ليس

في الشهوة نفسها، بل في أن تقهر سلطة العقل، فيفقد الإنسان موقعه القياديّ داخل نفسه.

ولهذا لا يبدأ الشره بالفعل، بل يبدأ قبل ذلك بكثير. يبدأ عندما يعتاد الإنسان أن يستجيب لكل رغبة دون مقاومة، وأن يشبع كل دافع فور ظهوره، حتى تتحوّل الاستجابة إلى عادة، والعادة إلى طبع، والطبع إلى جزء من شخصيّته. وعندها لا يعود الأمر متعلّقاً بسلوك منفرد، بل بملكة داخلية تشكّل طريقة الإنسان في التعامل مع رغباته.

ومن هنا نفهم لماذا يهتم الإسلام بعلاج البدايات قبل علاج النهايات؛ لأنّ المشكلة لا تبدأ عند ارتكاب الحرام، وإنّما تبدأ عندما يفقد الإنسان تدريجيّاً قدرته على ضبط نفسه. فكلّما ضعفت هذه القدرة، أصبح أقرب إلى الانقياد لرغباته في مختلف الظروف.

ولهذا ينبغي التنبّه إلى أنّ الشره الجنسيّ لا يعني بالضرورة وقوع الإنسان في الحرام، لكنّه يضعف قدرته الداخلية على مقاومة الحرام عندما تظهر ظروف الاختبار. فالمشكلة لا ترتبط فقط بالفعل الخارجيّ، وإنّما ترتبط بالملكة النفسية التي يحملها الإنسان داخله. فالإنسان الذي عوّد نفسه أن تستجيب رغباته بسرعة، وأن تكون الشهوة هي التي تحدّد إيقاع سلوكه، يكون أقلّ قدرة على التوقّف عندما ينتقل من دائرة المباح إلى دائرة المحظور.

فالملكات النفسيّة لا تعمل على نحو منفصل بحسب كل موقف، وإنّما تظهر في مختلف المواقف التي يمر بها الإنسان؛ لأنّ القضية ليست مرتبطة بموضوع معيّن، بل بطريقة تعامله مع دوافعه الداخليّة. ومن اعتاد أن يكون تابعاً لرغبته في المواطن التي يستطيع فيها الاختيار، قد يجد نفسه أضعف عندما يواجه رغبةً تقع خارج الحدود المشروعة. ولتقريب الفكرة، يمكن تصوّر شاب متزوّج اعتاد أن يستجيب لدوافعه الجنسيّة بصورة مفرطة فيعاشر زوجته كثيراً أو يعقد متعة على نساء كثيرات، حتى أصبح إشباع الرغبة يحتل مساحة كبيرة من تفكيره وسلوكه. ثم وجد نفسه في ظرف يتعد فيه عن زوجته لفترة، كالسفر أو ظروف العمل، وبدأت تنشأ أمامه علاقة تواصل متكرّر مع امرأة أخرى وقد تكون متزوّجة؛ قد يبدأ الأمر في ظاهره بصورة عادية: حديث متكرّر، ومزاح، واهتمام زائد، أو تقديم مساعدات بحكم العمل. لكن المشكلة ليست في كل خطوة منفردة فقط، وإنّما في وجود أرضية داخلية لم تتدرّب على ضبط التعلّق والانجذاب ووضع الحدود.

في مثل هذه الحالات تكون قدرة الإنسان على المقاومة مرتبطة بما بناه داخله سابقاً؛ فإن كان قد اعتاد أن يكون قائداً لشهوته، وأن يؤجّل الرغبة ويضبط اندفاعه، كان أكثر قدرة على وضع الحدود المناسبة. أمّا إذا كان قد اعتاد أن تستجيب إرادته لرغباته، فقد تكون مقاومته أضعف

أمام الإغراء عندما تضعف الموانع الخارجية.
وهنا تظهر الحكمة التربوية من بناء العفة؛ فهي لا تعالج فقط لحظة الوقوع، بل تبني إنساناً يمتلك من الداخل القدرة على الاختيار قبل أن يصل إلى لحظة الاختبار. فالعفيف ليس من لم تتح له فرصة الانحراف فقط، بل من امتلك القوة الداخلية التي تجعله قادراً على رفض الانحراف عندما تتوفر دواعيه.

ولهذا فإن الهدف الذي تسعى إليه التربية الإسلامية ليس تكوين إنسان يخاف من الغريزة، ولا إنسان يقتلها، وإنما تكوين إنسان يملك زمامها، فتظل الشهوة جزءاً من حياته، لكنّها لا تصبح القائد الذي يوجّه حياته.

◆ المبحث الثامن:

الخمود الجنسيّ: عندما يتحوّل تعطيل الغريزة إلى إضعاف للحصانة الزوجيّة

إذا كان الشره الجنسيّ يمثّل انحراف الغريزة من جهة الإفراط، بحيث تتحوّل الشهوة إلى قوّة ضاغطة تستولي على الإنسان وتجعله تابعاً لها، فإن الخمود يمثّل الانحراف من الجهة المقابلة؛ حيث يعطل الإنسان

هذه القوة أو يهملها حتى تفقد وظيفتها الطبيعية التي أرادها الله لها. ولا يُقصد بالخمود مجرد انخفاض عابر في الرغبة الجنسية، فهذا أمر قد يرتبط بظروف طبيعية أو مراحل معينة من حياة الإنسان، وإنما المقصود هو أن يتخذ الإنسان موقفاً من الغريزة يقوم على إهمالها أو قمعها أو تعطيل دورها، بحيث يخرج عن حد الاعتدال الذي يحفظ التوازن الفردي والزوجي.

وقد عرف الشيخ (محمد مهدي النراقي) الخمود بأنه: «الفتور عما ينبغي من شهوة النكاح، بحيث يؤدي إلى سقوط القوة، وتضييع العيال، وانقطاع النسل»^(١).

وهذا التعريف يكشف أنَّ علماء الأخلاق لم ينظروا إلى ضعف الشهوة بوصفه فضيلة بذاته، كما لم ينظروا إلى قوتها بوصفها رذيلة بذاتها، وإنما كان المعيار عندهم هو موقع هذه القوة داخل النظام المتكامل لشخصية الإنسان.

ومن هنا يظهر أحد الأخطاء التي قد يقع فيها بعض الناس حين يظنون أنَّ الارتقاء الروحي يقتضي الابتعاد عن حاجات الجسد، وأنَّ الزهد أو كثرة العبادة أو الانشغال بالأمور المعنوية يعني التقليل من

شأن العلاقة الجنسيّة أو الزوجيّة. فالإسلام لم يقدّم الإنسان بوصفه روحاً مجردة، ولم يعتبر الجسد عائقاً أمام القرب من الله، وإنّما نظر إلى الإنسان بوصفه وحدة متكاملة؛ روحاً وجسداً وعقلاً وغيرة. ولهذا أنكر النبي ﷺ^(١) على من أرادوا أن يجعلوا طريق العبادة قائماً على تعطيل بعض حاجات الإنسان الطبيعيّة وخصوصاً الحاجة الجنسيّة، فبيّن أنّ منهجه ليس الرهبانيّة، بل التوازن، عبادة وصيام وقيام، وفي الوقت نفسه إعطاء الجسد والأسرة حقوقهما. فالقرب من الله لا يتحقّق بإلغاء جانب من جوانب الفطرة، وإنّما بحسن إدارتها وتوجيهها.

والأمر هنا لا يقتصر على الجانب الجنسي بمعناه الضيق؛ لأنّ العلاقة الزوجيّة ليست مجرد تلبية حاجة جسديّة منفصلة، وإنّما هي منظومة من القرب والمودّة والتّعبير عن المحبّة. فحين يغيب القرب الجسديّ بين الزوجين، لا يغيب معه الفعل الجنسيّ فقط، بل قد تغيب معه صور متعدّدة من التّعبير العاطفيّ؛ كاللمس، والاحتضان، والشعور بالرغبة والقبول والاهتمام. ومع استمرار هذا الفراغ قد تشعر الزوجة

١ - انظر: محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٥، ص ٤٩٤، ح ١، ح ٥؛ علي بن إبراهيم القمي: تفسير القمي، ج ١، ص ٢٠٧.

بأنّها مهملة أو غير مرغوبة، ويتحوّل النقص في الجانب الجسديّ إلى مسافة عاطفيّة ونفسيّة داخل العلاقة.

وهنا تظهر العلاقة بين الخمود وبين موضوع العقّة والزنا. فالإسلام لا يبني العقّة فقط على مطالبة الإنسان بأنّ يقاوم الحرام عند لحظة الاختبار، بل يبني أيضاً الظروف التي تساعد على الثبات. والزواج في التّصوّر الإسلاميّ ليس مجرد إطار يسمح بالعلاقة الجنسيّة، بل هو إحدى وسائل حماية الإنسان من الانحراف، ولذلك فإنّ تعطيل وظائفه قد يضعف أحد الحصون التي جعلها الله لحفظ العقّة.

ولهذا نجد في بعض الروايات إشارات واضحة^(١) إلى أنّ إهمال الزوجة وعدم تهيتها وإشباع حاجاتها قد يكون سبباً في انحراف بعض النساء. فمن أخطر آثار الخمود عندما لا يبقى أمراً شخصياً داخل الإنسان، بل يتحوّل إلى تقصير في الحياة الزوجيّة. فالرجل الذي يربّي نفسه على النفور من العلاقة الزوجيّة، أو يهمل حاجة زوجته تحت عناوين الزهد أو الانشغال أو السموّ الروحيّ، لا يكون قد حقّق كمالاً خُلُقياً، بل قد يكون قد عطّل وظيفة من الوظائف التي جعل الله الزواج من أجلها.

١ - انظر: محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٥، ص ٥٦٦، ح ٤٢؛ محمد بن الحسن الطوسي: اختيار معرفة الرجال، ج ١، ص ٦٨؛ الحسن بن الفضل الطبرسي: مكارم الأخلاق، ص ٨١.

ولا يعني ذلك بحال أنَّ الزوج يتحمَّل ذنب الزنا الذي تختاره الزوجة؛ فالزنا فعل اختياريّ ومسؤوليّة فاعله، ولا تنتقل المعصية من شخص إلى آخر. ولكن هناك فرق بين المسؤوليّة عن الفعل المحرّم، وبين المسؤوليّة عن التّقصير الذي قد يكون سبباً في تهيئة ظروف الضعف. فالزوج الذي يهمل حق زوجته مع قدرته على أدائه قد يكون قد قصّر في واجب وقائيّ؛ لأنّ من مسؤوليّاته أن يعينها على العفاف ويحفظ معها بناء الأسرة. وهنا تظهر دقّة المنهج الإسلاميّ؛ فهو لا ينظر إلى الإنسان في لحظة السقوط فقط، بل ينظر إلى المقدمات التي قد تقود إليه. فكما أنّ الإنسان لا يصبح أسيراً للشهوة فجأة، بل من خلال تراكم عادات ومقدمات داخلية، كذلك قد لا يظهر ضعف العلاقة الزوجية فجأة، بل يبدأ بإهمال وتراكم للفراغ حتى يصبح الإنسان أكثر عرضة للفتنة.

ولهذا لا ينبغي الخلط بين العقّة والخمود. فالعقّة ليست أن يقتل الإنسان غريزته، وإنّما أن يمتلكها ويوجّهها. أمّا الخمود فهو أن يهملها حتى تعطل وظائفها، والشره هو أن يطلقها حتى تستعبده.

فالشره يقول للإنسان: دع الغريزة تقودك.

والخمود يقول له: ألغ الغريزة.

أمّا العقّة فتقول: امتلك الغريزة، وأعطاها حقّها، وضعها في مكانها

الصحيح.

وهذا هو التوازن الذي تسعى التربية الإسلامية إلى بنائه، إنسان لا يكون عبداً لشهوته، ولا محارباً لفطرته، بل قادراً على إدارة طاقاته بما يحقق كماله ويحفظ أسرته ومجتمعه.

◆ المبحث التاسع: العفة بوصفها سيادة العقل والشرع على الشهوة

بعد أن تبين أنّ العفة ليست إلغاءً للغريزة ولا إطلاقاً لها، وإنما هي حالة الاعتدال التي تنتظم بها القوة الشهوانية، يبقى السؤال: ما حقيقة هذه الحالة في نفسها؟ وما الذي يجعل الإنسان عفيفاً من الناحية الخلقية؟

لقد عرّف الشيخ (محمد مهدي النراقي) العفة بقوله: «إنّها انقياد قوة الشهوة للعقل في الإقدام على ما يأمرها به من المنكح كمّاً وكيفاً، والاجتناب عمّا ينهاها عنه، وهو الاعتدال الممدوح عقلاً وشرعاً، وطرفاه من الإفراط والتفريط مذمومان»^(١).

يكشف هذا التعريف عن أنّ العفة ليست صفة تتعلق بالشهوة نفسها،

وإنَّما تتعلَّقُ بالعلاقة التي تنشأُ بينها وبين العقل. فالشهوة تبقى قوَّة فاعلة تؤدِّي وظيفتها الطبيعية، لكنَّها لا تتحوَّل إلى المرجع الذي يحدِّد اختيارات الإنسان، بل تعمل ضمن منظومة أوسع يقودها العقل وتوجَّهها هداية الشرع. ومن هنا لا تُقاس العفَّة بوجود الرغبة أو غيابها، وإنَّما بقدرة الإنسان على أن يجعل رغباته خاضعة لما يراه حقًّا وخيرًا، لا لما تمليه عليه اندفاعاته الآنيَّة. وهذا الفهم ينقل العفَّة من دائرة السلوك الظاهر إلى بنية الشخصية نفسها. فقد يمتنع شخصان عن الفعل المحرَّم، لكنَّ أحدهما يمتنع لأنَّه يمتلك نفساً أصبحت رغباتها منضبطة بقيادة العقل والإيمان. وفي الحالتين قد يتشابه السلوك الخارجي، لكنَّهما يختلفان اختلافاً جوهرياً في البناء الخُلقي الداخلي. ولذلك كان اهتمام علم الأخلاق موجَّهاً إلى تكوين الإنسان قبل الاهتمام بالفعل الذي يصدر عنه؛ لأنَّ الأفعال تتغيَّر بتغيُّر الظروف، أمَّا الملكات الراسخة فهي التي تمنح السلوك ثباته واستقامته.

ولهذا جاء في تعريف آخر للعفَّة أنَّها: ”انقياد القوَّة الشهوية للعقل في ما تأمرها به وتنهاها عنه حتَّى تكتسب الحرِّيَّة، وتتخلَّص عن أسر عبودية الهوى“^(١).

يضيف هذا التعريف بُعدًا بالغ الأهمية؛ إذ لا يجعل العقّة مجرد وسيلة لضبط السلوك، وإنما يعدّها طريقاً إلى تحرير الإنسان من إحدى أخطر صور العبودية، وهي عبودية الهوى. فالهوى لا يفرض سلطانه على الإنسان من الخارج، بل ينشأ عندما تتحوّل الرغبات إلى المرجع الأعلى الذي تصدر عنه قراراته، فيصبح ما يشتهيّه هو المعيار الذي يحدّد ما يفعله وما يتركه. أمّا إذا بقيت الرغبة خاضعة للعقل والشرع، فإنّها تؤدّي وظيفتها الطبيعية دون أن تستولي على إرادة صاحبها.

ومن هنا فإنّ العقّة ليست تضييقاً على حرّية الإنسان، بل هي الشرط الذي يجعل هذه الحرّية ممكنة. إذ لا معنى للحديث عن إرادة حرة إذا كان الإنسان عاجزاً عن مخالفة دوافعه كلّما اشتدّت، ولا يكون سيّداً على نفسه إذا كانت قراراته تصدر بصورة تلقائيّة استجابة لما تملّيه عليه شهواته. فالسيادة الحقيقية تبدأ عندما يستطيع الإنسان أن يقول لرغبته: نعم، حين يكون ذلك موافقاً للحكمة والمصلحة، وأن يقول لها: لا، حين تدعوه إلى ما يفسد نفسه أو يخرجّه عن توازنه.

وبهذا المعنى، تصبح العقّة إحدى صور النضج الإنساني؛ لأنّها تعبّر عن انتقال الإنسان من مرحلة الانقياد للدافع إلى مرحلة إدارة الدافع، ومن الحياة التي تحكمها ردود الأفعال إلى الحياة التي يحكمها الوعي والاختيار. وهي بهذا ليست موقفاً عدائياً من الجسد، ولا انتصاراً

للعقل على حساب الغريزة، وإنَّما إقامة لعلاقة متوازنة بينهما، يؤدِّي فيها كلُّ منهما وظيفته في الموضع الذي خُلِقَ له.

انطلاقاً ممَّا تقدَّم، يبرز بوضوح أنَّه لم تحتلَّ العَقَّة مكانتها في المنظومة الخُلُقِيَّة الإسلاميَّة لأنَّها تنظَّم جانباً من السلوك الجنسي فحسب، وإنَّما لأنَّها ترتبط بجوهر الإنسان من حيث هو كائن قادر على الاختيار. فالإنسان ليس مجردَّ كائن يستجيب لما تمليه عليه دوافعه الطبيعيَّة، وإنَّما هو الكائن الذي يستطيع أن يزن رغباته، ويؤجِّل بعضها، ويقاوم بعضها الآخر، ويختار من بينها ما ينسجم مع غاياته وقيمه.

ومن هنا تبدأ الأخلاق؛ فهي لا تظهر عندما تكون الرغبة غائبة، وإنَّما عندما تكون حاضرة ويصبح الإنسان قادراً على أن يحدِّد موقفه منها. فلو كانت جميع أفعال الإنسان نتائج حتميَّة لدوافعه، لما كان للمدح والذم، ولا للفضيلة والرذيلة، أي معنى. إنَّ القيمة الخُلُقِيَّة تنشأ من قدرة الإنسان على أن يحكم رغباته بدل أن تحكمه.

ولهذا فإنَّ المشكلة التي تعالجها العَقَّة ليست وجود الميل الجنسي، وإنَّما تحوُّل هذا الميل إلى سلطة تستولي على الإرادة، فيصبح الإنسان مدفوعاً بدوافعه أكثر ممَّا هو مُوجَّهٌ بقناعاته. وعند هذه النقطة يفقد الإنسان شيئاً من حريَّته الداخليَّة؛ لأنَّ الحرِّيَّة لا تُقاس بعدد الخيارات المتاحة، وإنَّما بقدرة الإنسان على أن يختار بينها بإرادة واعية.

ومن هنا يمكن التمييز بين مفهومين مختلفين للحرية:

■ الأول: الحرية بوصفها إزالة القيود جميعها، بحيث يكون

الإنسان حرّاً كلّما استطاع أن يفعل ما يشتهيّه كلّهُ.

■ الثاني: الحرية بوصفها القدرة على اختيار ما يراه خيراً، حتّى

إذا تعارض ذلك مع رغبة آنية أو لذة قريبة.

والرؤية الإسلامية تنتمي بوضوح إلى المعنى الثاني؛ لأنّها ترى أنّ الإنسان لا يصبح حرّاً بمجرد إشباع رغباته، بل يصبح حرّاً عندما لا تكون هذه الرغبات قادرة على أن تفرض نفسها عليه. فكّلما ازدادت قدرة الإنسان على مقاومة ما يراه مفسداً له، ازداد استقلاله الداخليّ، وكلّما أصبح أسيراً لدوافعه، ضعفت حرّيّته، وإن ظنّ أنّه يفعل ما يريد. ولهذا جاءت نصوص أهل البيت (عليه السلام) لتربط بين ترك الشهوات وبين الحرية ربطاً مباشراً.

فعن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) قال: "من ترك الشهوات كان حرّاً"^(١).

وعن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) قال: "إنّ صاحب الدّين ... رفض الشهوات فصار حرّاً"^(٢).

١ - الحسن بن شعبة الحراني: تحف العقول عن آل الرسول، ص ٨٩.

٢ - محمد بن النعمان المفيد: الأمالي، ص ٥٢، ح ١٤.

لا تعني هذه الروايات رفض الشهوات من حيث هي شهوات؛ فقد تقدّم أنّ الشهوة جزء من الفطرة التي خلقها الله في الإنسان، وإنّما المقصود رفض خضوع الإنسان لسلطانها، بحيث لا تعود هي المرجع الذي يوجّه حياته ويحدّد خياراته. فالمسألة ليست صراعاً مع الغريزة، وإنّما صراع مع الاستعباد لها.

ولهذا كانت الحرّية في المنظور الإسلامي ثمرةً من ثمار العبوديّة لله تعالى. فالإنسان حين يجعل مرجعيّته لله، يتحرّر من الخضوع لما سواه؛ لأنّ الارتباط بالمطلق يحرّره من هيمنة المحدود، والخضوع للخالق ينقذه من الخضوع للمخلوق، سواء كان هذا المخلوق إنساناً آخر أم رغبةً تسكن في داخله.

ومن ثمّ، فإنّ العلاقة بين العبوديّة لله والحرّية الإنسانيّة علاقة طردية؛ فكلّما تعمّقت الأولى، اتّسعت الثانية. أمّا العلاقة بين الاستسلام للشهوة والحرّية فهي علاقة عكسيّة؛ لأنّ الشهوة، إذا أصبحت هي القائد، سلبت الإنسان قدرته على الاختيار، وجعلته يدور في فلك ما تمليه عليه رغباته المتجدّدة.

ولهذا فإنّ العفّة ليست مجرد خُلُقٍ يتعلّق بالسلوك الجنسيّ، وإنّما هي تدريب دائم على ممارسة الحرّية في معناها الأعمق؛ حرّية الإنسان في أن يكون سيّد نفسه، وأن تكون إرادته هي التي تقود رغباته، لا أن

تصبح رغباته هي التي تقود إرادته. ففي هذه السيادة الداخلية يظهر أحد أهم وجوه التكريم الإلهي للإنسان، وتتميز الحياة الإنسانية عن الحياة التي تحكمها الغرائز وحدها.

الفصل الثالث:

حصون العفة الجنسية:

حماية الخيال والحواس والبيئة قبل الوقوع في الزنا

إذا كانت العفة الجنسية تعني خضوع الشهوة الجنسية لقيادة العقل والشرع، فإنّ هذا الخضوع لا يتحقّق تلقائيّاً، ولا ينشأ بمجرد معرفة الحكم الشرعيّ، وإنّما هو ثمرة عملية تربويّة تعيد تشكيل العلاقة بين الإرادة والرغبة حتّى تصبح النفس قادرة على ضبط دوافعها من غير تكلف.

فالعفة ليست سلوكاً عابراً، وإنّما حالة راسخة في النفس، أي ملكة تتكوّن بالممارسة والتكرار. والفرق بين السلوك والملكة أنّ الأول قد يصدر استجابةً لظرف معيّن، أمّا الثانية فهي بنية داخلية تجعل السلوك يصدر بصورة مستقرة في مختلف الأحوال. ولهذا، لا يصبح الإنسان عفيفاً لأنّه قاوم شهوةً مرّة، كما لا يوصف بالشجاعة لأنّه أظهر الجرأة في موقف واحد، وإنّما تتكوّن الفضائل عندما تتحوّل الأفعال المتكرّرة إلى جزء من الشخصية.

بناءً عليه، لا يقتصر المنهج الإسلامي في الوقاية من الزنا على تحريم الفعل نفسه، بل يسبق ذلك بناء العقبة الجنسية من خلال منظومة من التشريعات والتوجيهات التي تنمي هذه الملكة، وتحصن الإنسان من دواعي الانحراف. وفي ما يأتي نتناول أبرز الوسائل التي اعتمدها الإسلام في بناء العقبة الجنسية والوقاية من الزنا.

◆ المبحث الأول: تهذيب الخيال: الزنا يبدأ قبل الفعل

حين يتحدث الناس عن الزنا، ينصرف الذهن غالباً إلى لحظة وقوع الفعل، وكأنَّ المشكلة تبدأ عند تلك اللحظة فقط. لكن الرؤية الإسلامية تكشف أنَّ الإنسان لا يصل إلى الفعل فجأة، بل قد يسبق السلوك الخارجي بناءً داخلياً تتشكّل فيه الرغبة وتتّجه فيه النفس نحو ما تريد. ولذلك لم تعالج الشريعة الزنا بعد وقوعه فقط، وإنما اهتمت أيضاً بالمراحل التي تسبق الفعل وتحمي الإنسان من الوصول إليه. ومن أهم هذه المراحل: عالم الخيال.

فالخيال ليس أمراً هامشياً في حياة الإنسان، وليس مجرد أفكار عابرة لا أثر لها، بل هو مساحة داخلية تتحرّك فيها النفس، وقد يجد الإنسان نفسه فيها قريباً من الطاعة أو قريباً من المعصية. وما يعتاد الإنسان

أن يتركه حاضراً في داخله لا يبقى بلا أثر؛ لأنّ النفس تتأثر بما تكرّره وتستحضر معانيه وتمنحه من اهتمام.

ولهذا جاءت النصوص الإسلامية بالتنبيه إلى خطورة الاسترسال مع حديث النفس في الأمور المحرّمة، فقد رُوي عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، في حديثه عن عيسى (عليه السلام)، أنّه قال: "إنّ موسى نبيّ الله (عليه السلام) أمركم أن لا تنزوا وأنا آمركم أن لا تحدّثوا أنفسكم بالزنا فضلاً عن أن تنزوا، فإنّ من حدّث نفسه بالزنا كان كمن أوقد في بيت مُزوَّقٍ فأفسد التزاويق بالدخان، وإن لم يحترق البيت"^(١).

هذا التشبيه يكشف دقّة النظرة الإسلامية إلى الإنسان؛ فالرواية لم تقل إنّ مجرد حديث النفس هو وقوع للزنا، وإنّما بيّنت أنّ هناك أثراً يسبق الفعل. فكما أنّ الدخان لا يهدم البيت في اللحظة نفسها، لكنّه يفسد جماله ونقاءه، كذلك الاسترسال مع الخيال المحرّم قد لا يكون هو الفعل النهائي، لكنّه يؤثّر في صفاء النفس ويضعف مقاومتها ويجعلها أكثر قرباً من الاستجابة للشهوة.

ومن هنا ينبغي التفريق بين الخاطر الذي يمرّ بالإنسان بغير اختيار، وبين الخيال الذي يختاره الإنسان ويسترسل فيه ويمنحه مساحة من

التفكير والتلذذ. فالإسلام لا يحاسب الإنسان على ما يعرض له كَلِّه من خواطر، لكنّه يربّيه على ألاّ يحوّل تلك الخواطر إلى حالة مستقرّة تسكن داخله وتؤثّر في اتّجاهاته في الحياة.

فالإنسان قبل أن يرتكب الزنا يكون قد اتّخذ موقفًا من شهوته، إمّا أن يقودها ويضبطها، أو يتركها تكبر في داخله حتى تصبح هي التي تقوده. ولهذا فإنّ معركة العفّة تبدأ في الأماكن التي لا يراها الناس، في لحظة الاختيار الداخلي التي يقرّر فيها الإنسان ماذا يسمح له أن يبقى في نفسه وماذا يدفع عنه.

ومن هنا يصبح تهذيب الخيال جزءًا أساسًا من بناء العفّة الجنسيّة؛ لأنّ من يحفظ داخله يكون أقدر على حفظ جوارحه، ومن يترك الشهوة تستولي على عالمه الداخلي يصبح أكثر عرضة للانقياد لها عندما تأتي لحظة الاختبار. فالإسلام لا ينتظر من الإنسان أن يقف أمام الزنا ثم يطلب القوة، بل يعلمه أن يبني هذه القوة قبل ذلك، في أول الطريق.

◆ المبحث الثاني:

فلسفة الحواس: من منافذ الإدراك إلى صناعة العفّة

لا ينظر الإسلام إلى الحواس باعتبارها أدوات محايدة يقتصر دورها

على نقل المعلومات إلى الإنسان، بل ينظر إليها باعتبارها منافذ تتصل بالعالم الداخلي للنفس. فالعين، والأذن، واليد، وسائر الجوارح ليست أعضاء منفصلة عن تكوين الإنسان الخُلقي، بل هي قنوات يدخل منها التأثير إلى القلب والعقل والإرادة.

ولهذا فإن بناء العفة الجنسيّة لا يبدأ فقط عند لحظة وقوع الزنا؛ لأن الزنا في المنظور الإسلامي ليس حادثة منفصلة عن مقدّماتها، بل له أبواب ومداخل تسبق الفعل. وقد يكون الإنسان قد قطع مراحل في طريق المعصية قبل أن يصل إلى نهايتها؛ لأن العلاقة بين الحاسة والرغبة والسلوك علاقة متدرّجة؛ فما تستقبله الجوارح قد يتحول إلى أثر في النفس، وما يستقرّ في النفس قد يؤثّر في الاختيار.

ويظهر هذا المعنى بوضوح من الرواية التي تقدّمت عن الإمامين محمد الباقر وجعفر الصادق (عليه السلام): «ما من أحد إلا وهو يصيب حظاً من الزنا، فزنا العينين النظر، وزنا الفم القبلة، وزنا اليدين اللمس، صدق الفرج ذلك أم كذب»^(١).

تكشف هذه الرواية عن رؤية دقيقة لطبيعة الطريق المؤدّي إلى الزنا؛ فهي لا تحصر القضية في اللحظة النهائية التي يقع فيها الفعل المحرّم،

وإنّما تلفت النظر إلى أن للزنا مقدّمات تشترك فيها الجوارح. فالعين قد تكون بداية الطريق، واليد قد تكون مرحلة أخرى، والفم قد يكون باباً من أبوابه، حتى يصل الإنسان إلى الفعل الكامل أو يتوقّف قبل ذلك. ومن هنا، لا تأتي أهمية هذه الرواية من كونها تعدّد بعض الأفعال فقط، وإنّما من كونها تكشف عن فلسفة متكاملة في التعامل مع الشهوة، وهي أن الإنسان لا يحفظ نفسه فقط بمنع النهاية، بل بحماية المقدّمات التي قد تدفع إليها. فالجوارح ليست مجرد أدوات تنفّذ ما تقرّره النفس، بل قد تكون أيضاً أبواباً تؤثر في النفس وتعيد تشكيل توجهاتها.

ولهذا اهتم الإسلام بتهذيب الحواس؛ لأن الإنسان لا يتعامل مع العالم الخارجي دون أن يترك هذا العالم أثره فيه. فما يراه الإنسان ويسمعه ويلمسه قد لا ينتهي بانتهاء اللحظة، بل قد يبقى أثره في الذاكرة والتصوّر والميل. ومع التكرار قد يتحوّل الأمر من تجربة عابرة إلى عادة، ومن عادة إلى حالة داخلية تؤثر في قوة المقاومة أمام الشهوة. ومن هنا نفهم ارتباط تهذيب الحواس ببناء العقّة الجنسيّة؛ فالعقّة ليست فقط قدرة على رفض الزنا عند توفّر أسبابه، بل هي أيضاً بناء إنسان يحسن إدارة المداخل التي تقوده إليه. ولهذا جاءت التوجيهات الإسلاميّة المتعلقة بالجوارح ضمن منظومة وقائيّة واحدة، هدفها

حماية الإنسان قبل لحظة السقوط، لا الانتظار حتى يقع في المعصية ثم يُطلب منه الخروج منها.

فالإسلام لا يحارب الزنا بعد اكتماله فقط، بل يعالج الطريق الذي يصنعه؛ لأن حماية الفرج تبدأ أحياناً من حماية العين، وحماية القلب تبدأ أحياناً من حماية الجوارح التي تدخل إليه المؤثرات.

◆ المبحث الثالث:

العفة في العصر الرقمي: البصر بوابة الزنا في زمن الصورة

لم يأتِ النهي عن الزنا في القرآن الكريم باعتباره حكماً منفصلاً عن بقيّة منظومة بناء الإنسان، بل جاء ضمن رؤية تربويّة تهدف إلى حماية الإنسان قبل وصوله إلى لحظة السقوط. ومن أهمّ هذه المراحل: مرحلة النظر.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠].
وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣١].

واللافت في الآيتين أن القرآن لم يبدأ بذكر حفظ الفرج وحده، بل

قَدَّمَ غَضَّ البصر عليه، في إشارة إلى أنَّ هناك علاقة بين ما تراه العين وبين ما قد يفعله الإنسان بجوارحه. فالعفة ليست فقط قدرة على رفض الفعل المحرَّم عند لحظة المواجهة، بل هي أيضًا قدرة على حماية الطريق الذي قد يقود إليه.

إنَّ الإنسان قد يظن أنَّ الزنا يبدأ عند لحظة الممارسة، لكن المنهج القرآني يكشف أنَّ القضية أعمق من ذلك؛ فهناك مقدِّمات تسبق الفعل، وقد يكون البصر أول هذه المقدِّمات. ولهذا كان غَضَّ البصر جزءًا من الوقاية من الزنا، وليس مجرد توجيه خُلقي منفصل.

ويؤكد هذا المعنى الإمام زين العابدين (عليه السلام) في رسالة الحقوق، حيث يقول (عليه السلام): «وَأَمَّا حَقُّ فَرَجِكَ: أَنْ تُحَصِّنَهُ عَنِ الزَّنا، وَحِفْظُهُ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ، وَالِاسْتِعَانَةُ عَلَيْهِ بِغَضِّ الْبَصَرِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَعْوَنِ الْأَعْوَانِ، وَكَثْرَةُ ذِكْرِ الْمَوْتِ، وَالتَّهَدُّدُ لِنَفْسِكَ بِاللَّهِ، وَالتَّخْوِيفُ لَهَا بِهِ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّأْيِيدُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ»^(١).

تكمن أهمية هذا النص في أنَّ الإمام (عليه السلام) لم يجعل غَضَّ البصر حكمًا مستقلًا متعلقًا بالعين فقط، بل ربطه مباشرة بحفظ الفرج. فمن أراد أن يحفظ فرجه لا يكفي أن يقول: لن أقع في الحرام عندما تأتي

الفرصة، بل عليه أن ينتبه إلى ما يقربُه من تلك اللحظة، وما يضعف مقاومته لها. ولهذا كان غَضَّ البصر "من أعون الأعوان"؛ لأنَّه يحفظ الإنسان من بداية الطريق.

ومن هنا نفهم كلام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) عندما مرَّت امرأة جميلة على قوم كانوا ينظرون إليها فقال: "إنَّ أبصار هذه الفحول طوامح، وإنَّ ذلك سبب هياجها"^(١).

هذه الكلمة تكشف جانباً مهماً من طبيعة الإنسان؛ فالنظر ليس دائماً موقفاً محايداً لا أثر له، بل قد يكون سبباً في تحريك الشهوة. فالعين قد تنقل صورة، لكن المشكلة تبدأ عندما تتحوّل الصورة إلى تعلُّق، ويتحوّل التعلُّق إلى استرسال، ويصبح الإنسان أسيراً لما اختار أن يكرّر النظر إليه. ولهذا جاءت الروايات في التحذير من الاسترسال بالنظر، لا لأن كل رؤية عابرة تُسقط الإنسان في المعصية، بل لأن الخطر يبدأ عندما تتحوّل النظرة إلى قصد، والقصد إلى تكرار، والتكرار إلى عادة.

عن عيسى بن مريم (عليه السلام): «لا تكونن حديد النظر إلى ما ليس لك، فإنَّه لن يزني فرجك ما حفظت عينك»^(٢).

١ - محمد بن الحسين الشريف الرضي: نهج البلاغة، ج ٤، ص ٩٨.

٢ - محمد الريشهري: ميزان الحكمة، ج ٢، ص ١١٦٢.

فهذا النص يربط بين سلامة الفرج وسلامة العين، ويكشف أنَّ الإنسان الذي يترك عينه بلا ضابط يضع نفسه أمام اختبار أصعب.

◆ المبحث الرابع: البصر في العصر الرقمي: عندما أصبحت الصورة اختباراً دائماً

كانت مشكلة النظر في الأزمنة السابقة غالباً مرتبطة بمواقف محدودة؛ يرى الإنسان مشهداً في الطريق أو يلتقي بموقف عابر، ثم ينتهي الأمر. أمّا العصر الرقمي فقد غيّر طبيعة التحدي، فلم تعد الصورة تأتي فقط من خارج الإنسان في لحظة عابرة، بل أصبحت حاضرة في يده طوال الوقت.

جعل الهاتف الذكي الإنسان يعيش وسط تدفق هائل من الصور، وبعض هذه الصور مصمّم أصلاً لجذب الانتباه وإثارة الفضول. وأصبح الإنسان لا يواجه فقط ما يبحث عنه، بل قد تصله الصور والمقاطع والإعلانات دون أن يطلبها.

وهنا تظهر أهمية التوجيه القرآني من جديد؛ فغصّ البصر في العصر الرقمي لا يعني فقط أن الإنسان يصرف عينه عندما يرى صورة محرّمة

في الواقع، بل يعني أن يمتلك القدرة على رفض الاسترسال مع عالم بصري أصبح يقتحم حياته باستمرار.

ومن أخطر صور هذا الواقع انتشار الصور الجنسية والأفلام الجنسية؛ لأنها تمثل انتقالاً من مجرد نظرة عابرة إلى استهلاك مقصود للإثارة الجنسية.

فالمشكلة ليست فقط في وجود صورة محرّمة، بل في أن هذا النوع من المحتوى يقدّم الجنس بوصفه مادةً للفرجة والاستهلاك، ويفصل الإثارة عن معناها الإنساني والخُلقي. ومع التكرار قد يتحوّل الأمر من مشاهدة عابرة إلى نمط يبحث فيه الإنسان عن المزيد من الإثارة.

وهنا تتجلّى حكمة المنهج الإسلامي؛ فهو لا يتنظر وصول الإنسان إلى الزنا حتى يقول له: توقّف، بل يعالج الطريق قبل ذلك. فإذا كانت العين قد تكون بداية الطريق، فإن حماية العين تكون حماية للإنسان من الوصول إلى النهاية.

إنّ تحدّي العصر الرقمي لا يكمن فقط في كثرة الصور، بل في سهولة العودة إليها وتكرارها. فالإنسان اليوم يستطيع أن يحمل في جيبه عالمًا كاملاً من المحتوى، ولذلك أصبحت مسؤولية غُضّ البصر أكثر حاجةً إلى وعي ومجاهدة.

◆ المبحث الخامس: اللمس والحدود الجسدية: حين تصبح المسافة جزءاً من بناء العقّة

إذا كان النظر هو أوّل علاقة بين الإنسان والعالم الخارجي، فإنّ اللمس يمثل انتقالاً إلى مرحلة أكثر قرباً؛ لأنّ العين تستقبل الصورة من بعيد، أمّا اليد فتدخل في دائرة الاتّصال المباشر. ولهذا لم ينظر الإسلام إلى اللمس بين الرجل والمرأة على أنّه مجرد حركة جسدية منفصلة عن المعنى، بل اعتبره جزءاً من منظومة العلاقة التي يجب أن تُضبط حتى لا تتحوّل القُرْبَات الصغيرة إلى خطوات تقود نحو ما هو أكبر.

ويظهر هذا المعنى في الرواية الواردة عن الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق (عليهما السلام): «ما من أحد إلا وهو يصيب حظاً من الزنا، فزنا العينين النظر، وزنا الفم القبلة، وزنا اليدين اللمس، صدق الفرج ذلك أم كذب»^(١).

فاليد ليست عضواً منفصلاً عن بقية الإنسان، وما تفعله اليد قد يكون تعبيراً عن علاقة بدأت تتجاوز الحدود التي تحفظ العقّة.

وَتُعَدُّ المصافحة من أكثر صور اللمس حضوراً في حياة الناس، حتى أصبحت في كثير من البيئات عادةً اجتماعيةً مألوفة. لكنَّ المنهج الإسلامي لا ينظر إلى الأفعال فقط من زاوية انتشارها أو اعتياد الناس عليها، بل ينظر إلى آثارها في بناء الإنسان وعلاقته بغرائزه وحدوده. ولهذا ورد في مجموعة من الروايات بيان حرمة المصافحة، منها: سأل (سماعة بن مهران) الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) عن مصافحة الرجل المرأة، فقال (عليه السلام): «لا يحلُّ للرجل أن يصافح المرأة إلا امرأة يحرم عليه أن يتزوجها: أخت أو بنت أو عمة أو خالة...». وكذلك سأل (أبو بصير) الإمام جعفر الصادق (عليه السلام): «هل يصافح الرجل المرأة ليست بذات محرم؟ فقال (عليه السلام): لا»^(١).

◆ المبحث السادس:

اللمس والتربية المبكرة: بناء احترام الحدود قبل ظهور الشهوة

ومن الجوانب اللافتة في المنهج التربوي الإسلامي أنه لم يجعل

تنظيم العلاقة الجسدية مرتبطاً فقط بمرحلة الشباب وظهور الغريزة، بل اهتمّ بالتربية المبكرة على مفهوم حرمة الجسد والحدود. فقد سأل (أحمد بن النعمان) الإمام جعفر الصادق (عليه السلام): «عن فتاة صغيرة ليست بينه وبينها رحم، فقال (عليه السلام): لا تضعها في حجرك». وروي عنه (عليه السلام): «إذا بلغت الجارية الحرّة ستّ سنين فلا ينبغي لك أن تقبلها»^(١).

إنّ أهميّة مثل هذه الروايات لا تكمن فقط في الحكم الجزئي، بل في الفكرة التربويّة التي تقدّمها، وهي أنّ الجسد له حرمة، وأنّ العلاقة الجسديّة ليست أمراً مفتوحاً مع كل قريب أو معرفة أو شخص يملك علاقة اجتماعيّة بالعائلة.

فالطفل لا يتعلّم الحدود فجأة عندما يكبر، وإنّما تتكوّن لديه منذ الصغر صورة معيّنة عن معنى الجسد والخصوصيّة والمسافة مع الآخرين. وإذا تربّى الإنسان على أنّ الحدود الجسديّة أمر محترم، كان أكثر وعياً بها عندما يصبح قادراً على الاختيار وتحمل المسؤولية.

ولذا لا تأتي أحكام اللمس والمصافحة وغيرهما في سياق التضييق

١ - محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٧٠.

على الإنسان عبثاً واعتباطاً، وإنمّا في سياق بناء إنساناً عفيفاً يملك زمام نفسه، ولا يجعل الغريزة تقوده إلى حيث لا يريد.

◆ المبحث السابع: السمع والعفة الجنسيّة: حين يصبح الصوت جزءاً من صناعة الإثارة

بعد الحديث عن أثر البصر واللمس في بناء العفة، يظهر جانب آخر لا يقلّ أهميّة، وهو السمع؛ فالإنسان لا يتأثر بما تقع عليه عينه أو تلمسه يده فقط، بل يتأثر أيضاً بما يدخل إليه عبر أذنه من كلمات وأصوات وطريقة خطاب. فكما أنّ النظرة قد تكون بداية تعلق أو إثارة، فإنّ الكلمة والصوت قد يؤدّيان الدور نفسه عندما يخرجان عن إطار التواصل الطبيعي ويتحوّلان إلى وسيلة لجذب الانتباه وإثارة الرغبة. ولهذا لم يكن اهتمام الإسلام بالصوت متعلّقاً بمجرد وجود الكلام، وإنمّا بطريقة استعماله والغاية منه والأثر الذي قد يتركه في الطرف الآخر.

وقد عبّر القرآن الكريم عن هذه الدقّة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ
بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

فالأية لم تنه المرأة عن الكلام، ولم تجعل مجرد صوتها أمراً ممنوعاً؛ لأنَّ التواصل بين الناس ضرورة من ضرورات الحياة، وإنمَّا نهت عن نوع خاص من الخطاب، وهو الخضوع بالقول؛ أي الأسلوب الذي يُخرج الكلام من دائرة الحاجة الطبيعيَّة إلى مساحة قد تحمل معنى الإغراء أو فتح باب الطمع.

وهنا تظهر دقَّة المنهج القرآني؛ فالمشكلة ليست في الصوت ذاته، بل في الطريقة التي يُستخدم بها. فالكلام الواحد قد يكون وسيلةً للتعليم أو السؤال أو قضاء الحاجة، وقد يتحوَّل—بسبب الأسلوب والقصد—إلى وسيلة لجذب القلب وإثارة الميل. ولذلك ربط القرآن بين هذا النوع من الخطاب وبين وجود «مرض» في قلب الطرف الآخر، لأنَّ بعض النفوس قد تستجيب للإيحاءات التي تتجاوز حدود التواصل الطبيعي. ويؤكد هذا المعنى ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله: «على كلِّ نفس من بني آدم كتب حظٌّ من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فلعين زناها النظر، والرجل زناها المشي، والأذن زناها الاستماع»^(١).

إنَّ خطورة الكلام بين الرجل والمرأة لا تكمن في مجرد تبادل الحديث، بل في انتقاله من دائرة التواصل إلى دائرة الاستشارة. فقد يبدأ

الأمر بكلمات عادية، ثم يتحوّل إلى اهتمام زائد، ثم تعلق، ثم بحث عن القرب، حتّى يجد الإنسان نفسه أمام علاقة تجاوزت الحدود التي كان يظنّ أنّه قادرٌ على ضبطها.

ولهذا اهتمّ الفقهاء بمسألة حرمة صوت المرأة الأجنبية عندما يكون بطريقة تؤدّي إلى الإثارة أو التلذّذ. فليس كلّ صوت محلّ منع، وإنّما المنهيّ عنه هو الصوت أو الأسلوب الذي يتحوّل إلى أداة لإيقاظ الشهوة أو جذب الطرف الآخر خارج إطار العلاقة المشروعة.

وتزداد أهميّة هذا الأمر في العصر الرقمي؛ لأنّ التواصل الصوتي لم يعد مقيّدًا بمكان أو زمان. فقد أصبحت المكالمات والرسائل الصوتيّة وسيلة دائمة للتواصل، وأصبح بإمكان الإنسان أن يعيش علاقة صوتيّة مستمرة قد تبدأ بكلام بسيط ثم تتدرّج شيئًا فشيئًا نحو تعلق لا ينسجم مع حدود العفّة.

بل إنّ العصر الرّقمي لم يقربّ المسافات بين النّاس فقط، وإنّما جعل الصّوت نفسه قابلاً للتحوّل إلى مساحة خاصّة من القرب والإثارة. فلم تعدّ العلاقة الصوتية مجرد حديث عابر، بل ظهرت صور جديدة من التّواصل تقوم على المحادثات الطّويلة والخاصّة، وقد تتحوّل فيها الكلمات والنّبرات وطريقة الخطاب إلى وسيلة لصناعة حالة عاطفية أو إثارة شهوة خارج الإطار المشروع.

فالإنسان قد لا يرى الطَّرف الآخر، ومع ذلك قد يتأثر بصوته، وبأسلوب حديثه، وبالتكرار المستمر لهذا التّواصل. وكما أنّ الصّورة المتكررة قد تترك أثراً في الخيال، فإنّ الصّوت المتكرّر قد يترك أثراً في الوجدان؛ لأنّ الإنسان لا يتعامل مع الصّوت بوصفه معلومةً فقط، بل قد يرتبط به شعورياً ونفسياً.

ولهذا، فإنّ خطر العصر الرّقمي لا يكمن فقط في المحتوى المرئي، بل أيضاً في سهولة بناء علاقات صوتية مستمرة تتجاوز حدود الحاجة الطّبيعية. فقد تبدأ بمكالمة عادية أو رسالة صوتية، ثم تتحوّل تدريجياً إلى مساحة من التعلّق والانشغال والبحث عن القرب، حتّى يصبح الإنسان متعلّقاً بعلاقة بدأت من باب صغير ولم ينتبه إلى مسارها.

ولهذا فإنّ حماية السّمع في العصر الحديث لا تعني أنّ الإنسان يعيش في عزلة عن الآخرين، وإنّما تعني أن يدرك أنّ بعض الأبواب الصّغيرة قد تقوده إلى أبواب أكبر. فالكلمة التي تُقال، والنبذة التي تُستخدم، وطبيعة العلاقة التي تُبنى عليها التّواصل، أمورٌ كلّها تدخل في صناعة الطّريق الذي يسلكه الإنسان.

إنّ العفّة السّمعية هي جزء من العفّة الجنسيّة؛ لأنّها تعلّم الإنسان أن لا يجعل ما يثير انتباهه كلّ مسموحاً له، ولا ما يلامس مشاعره كلّه بريئاً بلا أثر. فكما أنّ غضّ البصر يحمي الإنسان من أن تقوده العين

إلى ما لا يحلّ، فإنّ ضبط السّمع يحميه من أن يصبح الصّوت بداية طريق ينتهي بما حرّم الله.

ومن هنا يتّضح أنّ الإسلام حين اهتمّ بالكلام والصّوت لم يكن يضيّق دائرة الحياة، بل كان يحمي الإنسان من أن تتحوّل المقدمات الصّغيرة إلى نتائج كبيرة؛ لأنّ بناء العفّة يبدأ قبل لحظة السّقوط، ويقوم على وعي الإنسان بما يدخل إليه وما يسمح له أن يصبح جزءاً من عالمه الدّاخلي وسلوكه الخارجيّ.

◆ المبحث الثامن:

مسؤولية المرأة في بناء بيئة العفّة: من ضبط المظهر إلى إدارة الحضور الاجتماعي

بعد الحديث عن مسؤولية الإنسان في ضبط بصره وسمعه ولمسه، يظهر جانب آخر في منظومة العفّة، وهو مسؤولية المرأة في إدارة حضورها الاجتماعي ضمن الرّؤية الإسلاميّة. وهذه المسؤولية لا تعني بحال أنّ المرأة هي سبب انحراف الرّجل أو أنّها تتحمّل وزر اختياراته؛ فالرّجل مسؤول عن بصره وإرادته وسلوكه، كما أنّ المرأة مسؤولة عن سلوكها واختياراتها. وإنّما المقصود أنّ العفّة في التّصوّر

الإسلامي ليست مشروعاً فردياً فقط، بل هي أيضاً بناء اجتماعي يشترك فيه الطرفان من خلال تنظيم المؤثرات التي تحيط بالعلاقة بين الرجل والمرأة.

ومن هنا، فإنَّ الشريعة وجَّهت المرأة إلى عدم اتِّخاذ بعض مظاهر الحضور وسيلة لإثارة الانتباه الجنسي خارج إطار العلاقة المشروعة. وفي هذا السِّياق، نفهم مجموعة من التَّوجيهات القرآنية والروائية التي تناولت طريقة الكلام، والحركة، وإظهار الزَّينة، والعطر، وسائر مظاهر الحضور الاجتماعي.

فقد سبق الحديث عن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

فكما أنَّ الصَّوت قد يصبح وسيلة للإثارة إذا خرج عن حدوده الطَّبيعية، فإنَّ الأمر لا يتوقَّف عند الصَّوت؛ لأنَّ الإنسان لا يتواصل بالكلام فقط، بل يتواصل أيضاً عبر المظهر والحركة والهيئة وطريقة التَّعبير.

ولهذا تناول القرآن مسألة إظهار الزينة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١].

فالزينة في هذا السياق لا تنحصر في جانب واحد، بل تشمل ما يكون مظهراً للجمال والزينة مما قد يلفت الانتباه بحسب العرف

والظرف والسياق. ومن هنا، توسّع البحث الفقهيّ في مصاديق الزينة الظاهرة، فدخل فيه الحديث عن اللباس، والتبرّج، وبعض صور التزيّن التي قد تتحوّل من اهتمام شخصيّ مشروع إلى وسيلة لجذب نظر الأجانب وإثارة الانتباه.

وهذا يكشف أنّ مفهوم العفّة لا يتعلّق فقط بما يظهر من الجسد، بل يتعلّق أيضاً برسالة المظهر وطريقة تقديم الإنسان لنفسه أمام الآخرين. فالمظهر ليس مجرد شكل خارجي منفصل عن المعنى، بل قد يحمل إشارات تؤثر في طريقة تلقّي الآخرين له.

ومن هذا الباب جاء النهي عن بعض صور الزينة التي قد تكون مقصودة لجذب الأنظار، ومنها التعطرّ عند الخروج إذا كان الغرض منه إثارة الانتباه أو ترتّب عليه ذلك.

فقد ورد في نصوص عدّة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) لعن المرأة التي تخرج من بيتها متطيّبة متعطّرة. ومثل هذه النصوص - ضمن فهمها الخُلقيّ - لا تجعل مجرد وجود العطر أو الاهتمام بالنظافة والجمال أمراً مذموماً، وإنّما تتناول حالة يتحوّل فيها التزيّن إلى وسيلة مقصودة لجذب الأنظار وإثارة الرغبة خارج الإطار المشروع. فالمشكلة ليست في الجمال، بل في توظيف الجمال بطريقة تجعل الآخر أسيراً للإثارة. ومن هنا، يمكن فهم مجموعة التوجيهات المتعلقة بالحضور

الأثنويّ ضمن قاعدة واحدة: وهي أنّ العِفّة لا تُبنى فقط بمنع الفعل المحرّم، بل بمنع صناعة المناخ الذي يدفع إليه.

وعليه، فإنّ مسؤولية المرأة في بناء العِفّة لا تعني اختزالها في مظهرها، ولا تحميلها مسؤولية انحراف الآخرين، وإنّما تعني أنّ لها دوراً في صناعة البيئة الخُلُقية كما للرجل دور فيها. فالرجل مأمور بأن يضبط نظره وشهوته، والمرأة مأمورة بأن تضبط طريقة حضورها بما يحفظ كرامتها ويمنع تحويل العلاقة الإنسانية إلى مجال للإثارة والاستغلال. وهكذا تصبح العِفّة مشروعاً مشتركاً، الرجل بينها يضبط نفسه، والمرأة تبنيها بضبط حضورها، والمجتمع بينها بإقامة ثقافة تحترم الإنسان ولا تختزل المرأة أو الرجل في البعد الجنسيّ وحده.

المبحث التاسع: الخلوة والاختلاط: حماية البيئة التي تسبق الفتنة بعد الحديث عن دور الخيال والحواس في تشكيل الرغبة، يظهر جانب آخر في بناء العِفّة، وهو أثر البيئة والظروف المحيطة بالإنسان. فالسلوك الإنسانيّ لا يتشكّل فقط من الداخل، بل يتأثر أيضاً بالمواقف التي يعيشها والعلاقات التي يدخل فيها والحدود التي تحيط بتواصله مع الآخرين.

ومن هنا، لم تقتصر المعالجة الإسلامية للزنا على منع الفعل النهائي، وإنّما اهتمّت كذلك بمنع الظروف التي قد تجعل الوصول

إليه أكثر سهولة. فالإنسان قد يمتلك في لحظة معيّنة قدرة على ضبط نفسه، لكن تكرار القرب، وغياب الحواجز، وتحول العلاقة إلى مساحة خاصة، كلّها عوامل قد تضعف المقاومة وتفتح أبواباً لم تكن مقصودة في البداية.

ومن أبرز هذه الإجراءات الوقائية ما يتعلّق بالخلوة بين الرجل والمرأة التي لا تحلّ له.

فالخلوة الشرعيّة هي اجتماع رجل وامرأة أجنبيّين في مكان لا يكون فيه مجال لدخول شخص ثالث أو الاطّلاع عليهما، بحيث تنفرد العلاقة عن الرقابة الطبيعيّة والاجتماعيّة. وقد نهى الإسلام عنها لما تحمله من إزالة للحواجز التي تضبط العلاقة بين الطرفين.

وقد ورد عن النبي الأكرم ﷺ: «لا يخلون رجل بامرأة، إلا كان ثالثهما الشيطان»^(١).

وتكشف هذه الرواية وغيرها من النصوص عن فلسفة أعمق من مجرد النهي عن حالة معينة؛ فهي تشير إلى أنّ بعض الظروف بذاتها قد تصبح عاملاً مؤثّراً في توجيه الإنسان؛ لأنّ القرب المنفرد بين الرجل والمرأة يرفع كثيراً من الحواجز التي تكون موجودة في البيئة العامة.

فالإسلام لا يبنّي رؤيته على اتهام الإنسان دائماً بسوء القصد، بل على معرفة طبيعة النفس البشرية. فالإنسان قد يدخل بعض المواقف بنية عادية، لكن استمرار القرب، وخصوصية المكان، وضعف الحواجز الخارجية، قد يغيّر طبيعة العلاقة تدريجياً. ولهذا تأتي الوقاية قبل لحظة الاختبار.

ومن هنا تختلف الخلوة عن مجرد وجود الرجل والمرأة في المجتمع؛ فالإسلام لم يمنع أصل التعامل بينهما؛ لأنّ الحياة تقوم على المشاركة والتعامل في مجالات كثيرة، وإنما اهتم بمنع انتقال العلاقة من إطارها الطبيعي إلى مساحة خاصة قد تصبح فيها السيطرة على العاطفة والرغبة أكثر صعوبة.

وتزداد أهمية هذا المعنى في العصر الحديث؛ لأنّ مفهوم الخلوة لم يعد مرتبطاً فقط بالمكان المغلق، بل ظهرت صور جديدة من الانفراد قد تكون عبر الوسائل الرقمية. فالمحادثات الخاصة الطويلة، والتواصل المستمر بعيداً عن أعين الآخرين، قد تصنع نوعاً من القرب النفسي الذي يشبه في بعض آثاره الانفراد المكاني.

فقد لا يجلس الرجل والمرأة في مكان واحد، لكنّهما قد يبنيان مساحة خاصة من التواصل تصبح فيها العلاقة منفصلة عن محيطهما، وتنتقل من الحاجة الطبيعية إلى تعلّق وارتباط عاطفي متزايد. ولهذا فإنّ

الوعي بمفهوم الخلوة في العصر الحديث يحتاج إلى النظر إلى روح الحكم لا إلى صورته التقليدية فقط.

ويندرج ضمن هذا السياق موضوع الاختلاط؛ فالإسلام لا يتعامل مع وجود الرجل والمرأة في المجتمع باعتباره أمراً ممنوعاً، بل يميّز بين التعامل الطبيعي المنضبط وبين الاختلاط الذي يؤدي إلى سقوط الحدود وتحول العلاقة إلى مجال للإثارة أو التعلّق.

فالاختلاط الذي تفرضه الحاجة في الدراسة والعمل والمعاملات لا يساوي الاختلاط الذي يقوم على القرب غير المنضبط، وكثرة الاحتكاك، وغياب الضوابط التي تحفظ طبيعة العلاقة.

وتكمن خطورة بعض صور الاختلاط غير المنضبط في أنها لا تبدأ غالباً بصورة مباشرة، وإنما تمر بمراحل تدريجية؛ فالتكرار يصنع الألفة، والألفة قد تُخفّف الحواجز، وتخفيف الحواجز قد يفتح الباب أمام تعلّق أو رغبة أو علاقة تتجاوز الحدود التي أرادها الإنسان في البداية. إنّ العقّة ليست مجرد قدرة على مقاومة الإغراء عند حضوره، بل هي أيضاً بناء بيئة تساعد الإنسان على المحافظة على هذه القدرة. ولذلك جاءت هذه الأحكام بوصفها وسائل وقائية تحفظ العلاقة بين الرجل والمرأة من التحول من تواصل إنساني طبيعي إلى مسار قد ينتهي بما لا ينسجم مع حدود العقّة.

الفصل الرابع:
الزنا في ميزان السنن الإلهية:
آثاره في الإنسان والمجتمع والكون

إنَّ فهم آثار الزنا لا يتوقَّف عند حدود التحريم والعقوبة، بل يقتضي النظر إليه في إطار السنن الإلهية التي تحكم علاقة أفعال الإنسان بتنتاجها. فالإنسان لا يعيش معزولاً عن نفسه وأسرته ومجتمعه والكون المحيط به، ولذلك لا تنتهي آثار الفعل بانتهاء لحظة وقوعه، بل تمتد إلى دوائر متعدّدة، تتفاوت في طبيعتها واتساعها. وتكشف الروايات الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) عن شبكة من الآثار المنسوبة إلى الزنا، تبدأ بالفرد، وتمتد إلى الأسرة والمجتمع، وتصل في بعض النصوص إلى العمران والكون، فضلاً عن آثارها الروحية. ومن هنا يحاول هذا الفصل قراءة هذه الآثار ضمن مفهوم السنن الإلهية، وتمييز مستوياتها، وبيان كيفية انسجامها مع المسؤولية الفردية والعدل الإلهي.

◆ المبحث الأول: الزنا والقانون الإلهي كما تدين تُدان

وردت في رواياتٍ متعدّدة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) سُنّة إلهيّة تحكم العلاقة بين فعل الإنسان ونتائجه، وتقوم على أنّ الفعل لا ينتهي بمجرد وقوعه، بل تبقى آثاره في حياة الإنسان ممتدّة داخل شبكة العلاقات المختلفة التي يعيش فيها، ويعود الفعل نفسه أو أثره إلى الإنسان بصورةٍ من الصور. وهذه هي الحقيقة التي تختصرها الروايات بقولها: «كما تدين تُدان، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»^(١).

ومن اللافت أنّ الروايات نفسها جعلت الزنا أحد أوضح تطبيقات هذه السُنّة الإلهيّة؛ فلم يكن ربط الزنا بقاعدة «كما تدين تُدان» استنتاجاً عقلياً أو محاولة لإلحاق حالة خاصة بقاعدة عامة، فالنصوص نفسها صرّحت بأنّ الزنا يشكّل نموذجاً عملياً يكشف كيف يمكن للفعل أن يعود إلى صاحبه في الدنيا قبل الآخرة.

فقد ورد في الأحاديث والروايات: «أَوْحَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى (مُوسَى) (عليه السلام) أَنِّي مُجَازِي الْأَبْنَاءِ بِسَعْيِ الْآبَاءِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا

فَشَرُّ، لَا تَزْنُوا فَتَزْنِي نِسَاؤُكُمْ وَمَنْ وَطِئَ فِرَاشَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَطِئَ فِرَاشَهُ
كَمَا تَدِينُ تَدَانُ»^(١).

من الواضح أنَّ هذه النصوص لا تتحدث عن الجزاء الأخروي، بل المقصود هو العقوبة في هذه الحياة الدنيا. فالإنسان قد يؤخّر الله حسابه إلى الآخرة، لكن ذلك لا يعني أنَّ أفعاله تبقى بلا آثار في الدنيا. فالسنن الإلهية لا تنتظر يوم القيامة حتى تبدأ عملها، بل أثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأسرية تبدأ منذ اللحظة التي يدخل فيها الفعل إلى الواقع، وإن اختلفت سرعة ظهورها وصورتها من شخص إلى آخر.

وقد أشار رسول الله ﷺ إلى هذا المعنى بقوله: "في الزنا ست خصال؛ ثلاثة في الدنيا، وثلاثة في الآخرة. فأما التي في الدنيا: فيذهب بالبهاء، ويعجلّ الفناء، ويقطع الرزق. وأما التي في الآخرة: فسوء

١ - محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٣٥٧. وفي رواية أخرى: «من زنى زنى به ولو في العقب من بعده، يا موسى عَفَّ يَعْفَ أَهْلُكَ، ... كما تدين تَدَانُ». وفي حديث عن النبي صلى الله عليه وآله: «تَزَوَّجُوا إِلَى آلِ فُلَانٍ فَإِنَّهُمْ عَفُّوا فَعَفَّتْ نِسَاؤُهُمْ، وَلَا تَزَوَّجُوا إِلَى آلِ فُلَانٍ فَإِنَّهُمْ بَعَوْا فَبَعَّتْ نِسَاؤُهُمْ... كَمَا تَدِينُ تَدَانُ».

الحساب، وسخط الرحمن، والخلود في النار“^(١).

يكشف هذا الحديث أنَّ الزنا ليس ذنبًا مؤجل النتائج إلى الآخرة، بل له آثار تبدأ في الدنيا نفسها؛ فهو يؤثر في حياة الإنسان قبل أن يقف بين يدي الله، فيذهب بهاءه، ويعرضه لأسباب الفناء، ويضيّق عليه أبواب الرزق كما سيأتي شرحه بالتفصيل.

وبناءً على مجموع هذه النصوص، يتبيّن أنَّ عودة الفعل إلى صاحبه ليست محصورة في صورة واحدة؛ فقد يكون الجزاء من جنس العمل نفسه، كما في قوله (صلى الله عليه وآله): ”لا تزنوا فتزني نساؤكم“، حيث يرتدّ الفعل إلى صاحبه في الصورة ذاتها. وقد يكون الجزاء بصورة مختلفة تمامًا عن الفعل، لكنه يظل أثرًا من آثار الفعل نفسه وامتدادًا له في فلسفة التكوين والسنن، كما في ذهاب البهاء، أو قطع الرزق، أو غير ذلك من النتائج التي لا تشبه الزنا، لكنها تنشأ من السنن التي جعلها الله حاکمة على حياة الإنسان، فتجعل لكل فعل أثرًا، ولكل أثر امتدادًا، ولكل امتداد عودةً إلى صاحبه في الوقت والطريقة اللذين تقتضيهما حكمة الله.

١ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٦،

◆ المبحث الثاني:

إذا زنا الرجل فما علاقة زوجته أو ابنته أو أخته أو حفيده أو باقي أرحامه؟

السؤال الذي تثيره هذه النصوص لا يتعلّق بأصل معاقبة الله تعالى للزاني، فهذا أمر واضح في المنطق الديني، وإنما بالكيفية التي نفهم بها هذه النصوص؛ إذ كيف يمكن أن يعاقب الله إنساناً بذنب لم يرتكبه؟ فإذا زنى رجل، فما علاقة زوجته أو ابنته أو أخته أو حفيده بذلك؟ وكيف ينسجم هذا مع قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [فاطر: ١٨]، الذي يقرّر أنّ النفس كلّها تتحمّل مسؤولية عملها، ولا تحمل وزر غيرها؟

وينشأ هذا الإشكال من افتراضٍ مسبق، وهو أنّ الروايات تتحدّث عن عقوبة مباشرة يوقعها الله على الزوجة أو البنات أو غيرهن من الأقارب، بينما قد تكون هذه النصوص بصدّد الكشف عن سنة إلهية تحكم الحياة، لا عن عقوبة استثنائية تخرج عن نظامها.

فالقرآن يدعونا إلى النظر إلى العالم من خلال مفهوم السنن الإلهية؛ فالله -تعالى- لا يُدبّر الحياة دائماً بالتدخلات الخارقة أو بالعقوبات المباشرة، وإنما جعل للوجود قوانين خُلّقية ونفسية واجتماعية وتربوية

تعمل بانتظام، كما تعمل القوانين الطبيعية. فمن يُلقي بنفسه من مكان مرتفع يسقط بفعل قانون الجاذبية، سواء أكان مؤمناً أم كافراً، نبياً وولياً صالحاً أم طاعياً مستكبراً، وكذلك بعض الأفعال الخُلُقِيَّة تنتج آثارها داخل النفس والأسرة والمجتمع وفق السنن التي أودعها الله في هذا العالم.

ومن هنا يمكن فهم قول النبي والأئمة (عليهم السلام): "كما تدين تُدان"، كشفًا عن قانون من قوانين الحياة؛ فالإنسان لا يغادر أفعاله بعد صدورها، بل تصبح أفعاله جزءًا من سلسلة من الأسباب والنتائج تمتد في الزمن والمجتمع، وقد تعود إليه بأشكال متعددة.

وأول مستويات هذه السلسلة هو المستوى الاجتماعي. فالزنا ليس خطيئة فردية معزولة، بل سلوكًا يسهم في تشكيل البيئة الخُلُقِيَّة للمجتمع. فكلما تكرّرت المعصية في العلن، ضعفت حساسيتها في النفوس؛ لأنَّ النفس البشرية تألف ما يتكرّر، وما كان مستنكرًا بالأمر قد يصبح مألوفًا اليوم، ثم يتحوّل مع الزمن إلى سلوك طبيعي في نظر كثيرين. وهكذا لا تنتشر الفاحشة دفعة واحدة، وإنما تبدأ بأفراد يكسرون الحاجز الخُلُقِي، ثم يتحوّل كسر الحاجز إلى ثقافة، وتحوّل الثقافة إلى واقع اجتماعي.

وعندئذ لا يكون الزاني قد اعتدى على نفسه وحدها، بل يكون

الفصل الرابع - المبحث الثاني ١٠٣

قد شارك - شاء أم أبى - في صناعة بيئة أكثر قابلية لانتشار الزنا. فإذا أصبحت الفاحشة أكثر حضوراً في المجتمع، فإن آثارها لن تقف عند الآخرين، بل ستطال الجميع، بمن فيهم الزاني نفسه وأسرته وأولاده وأرحامه. وعندها لا يكون ما أصابه عقوبة منفصلة عن فعله، بل نتيجة طبيعية لعالم ساهم هو نفسه في بنائه.

ومن هنا يتجلى أحد المعاني العميقة لقاعدة: "كما تدين تُدان"؛ فالإنسان لا يحصد نتائج أفعاله فحسب، بل يحصد أيضاً آثار البيئة التي شارك في صنعها. فإذا ساهم في إفساد المناخ الخلقي للمجتمع، فلا يستغرب أن ترتد آثار هذا الإفساد إلى بيته وأسرته؛ لأنه لم يكن يعيش خارج هذا المجتمع، بل كان أحد الذين أسهموا في تشكيله.

ثم يأتي المستوى الثاني، وهو المستوى التربوي داخل الأسرة. فالأسرة لا تتشكل بالمواد الفقهية والقانونية أو بالمواعظ وحدها، بل بالنماذج الحية؛ إذ يتعلم الأبناء ما يرونه أكثر مما يتعلمونه مما يُقال لهم، كما يؤثر الزوجان في تكوين الحس الخلقي لكل منهما من خلال سلوكهما اليومي قبل كلماتهما.

ومن هنا فإن استهانة الرجل من موقعه بوصفه أباً أو جدّاً أو زوجاً أو أخاً... إلخ بالعقّة ليست خطأً شخصياً ينتهي عند صاحبه، بل تتحوّل إلى رسالة تربوية سلبية غير معلنة. فهذا الرجل الذي يستهين بحدود

الله في هذا الجانب لا ينقل إلى أسرته الصغيرة والممتدة فعلاً مجرداً، وإنما يعيد رسم معنى العقّة وحدودها في الوعي الأسري، حتى لو ظلّ يطالب غيره بالالتزام بها.

وعلى هذا الأساس يمكن فهم قولهم عليه السلام: ”عفوا تعف نساؤكم“؛ فهو لا يتحدّث عن علاقة غيبية أو سحرية تجعل عقّة الرجل سبباً قهرياً لعقّة غيره داخل البيّنة العائلية، وإنما يكشف عن سنة تربوية؛ فالقيم تتقل بالقدوة قبل أن تتقل بالكلام، والسلوك يصنع في النفوس ما لا تصنعه الخطب والمواظ.

وبالمقابل، فإنّ من يعتاد تجاوز حدود الله بالزنا يضعف الحاجز الخُلقي داخل أسرته، فيصبح الانحراف أقلّ استنكاراً، وإنّ ظلّ مرفوضاً على مستوى الخطاب. فهو لا يورثهم المعصية بالضرورة، لكنه قد يورثهم بيئة تربوية تجعل احتمال الوقوع فيها أكبر. وهكذا يزرع اليوم بذرة قد لا يرى ثمرتها إلا بعد سنوات.

ثمّ نصل إلى مستوى أعمق في فهم هذه الروايات، وهو مستوى اللطف الإلهي.

يقوم التراث الكلامي عند الإماميّة على أصلٍ مهمّ، وهو أنّ الله تعالى لا يترك الإنسان لمجرّد قدرته واختياره، بل يفيض عليه باستمرار أنواعاً من اللطف والتوفيق، وهي كلّ ما يقربّه من الطاعة ويبعده عن

الفصل الرابع - المبحث الثاني ١٠٥

المعصية من غير أن يبلغ حدَّ الإلجاء أو الإكراه. فاللطف لا يسلب الإنسان حريته، ولا يصنع الطاعة بدلاً عنه، وإنما يهيئ له بيئة تكون فيها الطاعة أيسر، والمعصية أبعد.

ولهذا قد يعيش الإنسان سنوات وهو يظنُّ أنه نجا من كثير من الفتن بذكائه أو قوة إرادته، بينما كانت رحمة الله تحيطه بأسباب لا يشعر بها؛ فقد يصرف عنه موقفاً يجره إلى الحرام، أو يوقظ في داخله وخز الضمير في اللحظة المناسبة، أو يهيئ له شخصاً ينصحه، أو يخلق ظرفاً يحول بينه وبين المعصية، أو يفتح في قلبه نافذة للتوبة قبل أن يخطو خطوة لا رجعة فيها. وكلّ ذلك من مظاهر اللطف الإلهي الذي يعمل في حياة الإنسان من غير أن يشعر.

ولتقريب الفكرة، فإنَّ الإنسان قد يعزم على معصية الزنا مثلاً، ثم لا تقع؛ لأنَّه مرض في ذلك اليوم، أو جاءه اتصال غير وجهته، أو استحضر فجأةً آيةً أو موعظةً فعدل عن قراره، أو وجد باباً أغلق في وجهه، أو حضر شخص حال بينه وبين الفعل. وهذه كلّها لا تلغي حرية الإنسان، لكنّها تمثّل صوراً من التوفيق الإلهي الذي يهيئ أسباب الطاعة ويضعف دوافع المعصية. فإذا ارتفع هذا اللون من اللطف، بقي الإنسان حرّاً كما كان، لكن طريق المعصية أصبح أقلَّ عوائق، وطريق الطاعة أقلَّ معينات.

هذا اللطف ليس فيضاً إلهياً مطلقاً لا يتأثر بسلوك الإنسان؛ فالقرآن والسنة يدلان على أن للإصرار على المعصية أثراً في علاقة العبد بهذا الفيض الإلهي. فكلما تمادى الإنسان في هتك حدود الله، حرم نفسه شيئاً فشيئاً من بعض ألطافه الخاصة، لا لأن الله يدفعه إلى المعصية، بل لأنه لم يعد مؤهلاً لذلك المستوى من الرعاية الذي كان يقرّبه من الطاعة ويحجزه عن كثير من أسباب الانحراف.

وقد يقال هنا: إذا ارتفع اللطف عن هذا الإنسان، فما علاقة أهل بيته وأرحامه وأقاربه بذلك؟ وهل يكونون قد عوقبوا بذنب غيرهم؟ هذا الإشكال ناشئ من تصوّر اللطف وكأنه علاقة فردية محضة، بينما تدل النصوص على أن بعض ألطاف الله تتعلّق بالبيئات الإنسانية، لا بالأفراد بوصفهم أشخاصاً منعزلين عن بيئتهم الاجتماعية العامة التي يتحرّكون فيها. فالأسرة ليست مجموعة أفراد يعيش كل واحد منهم في عالم مستقل، بل هي كيان واحد تشابك داخله الآثار النفسية والتربوية والروحية والاجتماعية. فإذا كان صلاح أحد أفرادها سبباً لنزول البركة على الجميع في موارد عديدة، فلا غرابة أن يكون فساده سبباً في ارتفاع بعض ألطاف الله عن هذا المحيط أيضاً.

وبناءً عليه يمكن فهم بعض الروايات التي تربط بين ذنب شخص وآثار تمتد إلى أسرته أو بيته؛ فهي ليست بصدد القول إن الله يعاقب

الفصل الرابع - المبحث الثاني ١٠٧

الأبرياء بجريرة غيرهم، وإنما تكشف عن سنّة إلهية مفادها أنّ الإنسان لا يؤثر في نفسه وحدها، بل في المجال الذي يعيش فيه أيضاً. فإذا أفسد هذا المجال، ارتفع عنه وعن محيطه بعض ما كان يحيطهم من أسباب الحفظ والتوفيق الإلهي، مع بقاء كلّ فرد مسؤولاً عن اختياره الكامل أمام الله.

وهذا المعنى نجده في روايات كثيرة تتحدّث عن آثار بعض الذنوب في البيت والأسرة؛ فبعضها يربط بين قطع الرحم وضيق الرزق، مع أنّ أثر ضيق الرزق لا يصيب قاطع رحمه وحده، بل يمتدّ إلى زوجته وأولاده. وبعضها يتحدّث عن آداب العلاقة الزوجية الخاصة، ويبيّن أنّ الإخلال بها قد ينعكس على الأبناء. وبعضها يذكر أنّ بعض المعاصي تُبعد الملائكة عن البيت وتحرم أهله من بركات حضورها. وليس المقصود من ذلك أنّ الزوجة أو الأبناء يحملون وزر غيرهم، وإنما سنن الله تجعل أفعال الإنسان قادرة على التأثير في البيئة التي يعيش فيها، كما تجعل صلاحه سبباً في امتداد الخير إليها.

وعلى ضوء ذلك يمكن إعادة قراءة قول النبي ﷺ: «لا تنزونا فتزني نساؤكم». فليس معناه أنّ الله يجبر امرأة على الزنا عقوبةً لزوجها أو قريبها، فهذا يناقض العدل الإلهي، كما يناقض قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾. وإنما معناه أنّ من يهتك حدود الله لا يحرم نفسه

فقط من أسباب اللطف الإلهي، بل يحرم البيئة التي يعيش فيها من بعض الألفاظ الإلهية والحفظ الإلهي، فيصبحون أكثر تعرُّضاً للفتنة، مع بقاء الاختيار والمسؤولية ثابتين لكل واحد منهم. فإذا وقع أحدهم في المعصية، فإنَّه يحاسب على فعله هو، كما يحاسب الأول على إفساده البيئة التي ساهم في رفع بعض أسباب حمايتها.

وبهذا يظهر أنَّ قاعدة "كما تدين تُدان" تكشف عن قانون من قوانين السنن؛ فالإنسان لا يطلق أثر معصيته في نفسه فقط، بل قد يغيِّر بها مقدار اللطف الإلهي الذي يحيط ببيئته، فيعيش هو ومن حوله نتائج هذا التغيير، مع بقاء عدل الله كاملاً، وبقاء حرية الإنسان ومسؤوليته مصونتين.

◆ المبحث الثالث:

عندما يزني الإنسان يفسد الميزان الكوني ويختلّ العالم

وردت في الروايات الشريفة مجموعة من الآثار التي رتّبها النصوص على الزنا، لكنها تبدو لأول وهلة متفرقة ومتباعدة؛ فمنها ما يرتبط بالزاني نفسه، ومنها ما يتجاوز إلى المجتمع، ومنها ما يتعلّق بالعمران،

الفصل الرابع - المبحث الثالث ١٠٩ ▪

بل ومنها ما يبدو مرتبطاً ببعض الظواهر الكونية.

فقد روي عن رسول الله ﷺ: «ما عَجَّت الأرض إلى الله عزَّ وجلَّ كعجيجها من ثلاثة: من دم حرام يسفك عليها، أو اغتسال من زنا...»^(١). وروي عنه أيضاً: «إذا كثر الزنا بعدي كثر موت الفجأة»^(٢). وعنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «الزنا يورث الفقر ويدع الديار بلاقع»^(٣). وعنه أيضاً: «في الزنا ست خصال؛ ثلاث في الدنيا وثلاث في الآخرة، فأما التي في الدنيا: فيذهب بالبهاء، ويعجل الفناء، ويقطع الرزق...»^(٤). وروي عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام): «إذا فشت أربعة ظهرت أربعة: إذا فشا الزنا ظهرت الزلازل...»^(٥).

لو نظرنا إلى هذه الروايات، كل واحدة منها بمعزل عن الأخرى، لبدت وكأنها تعدد آثاراً متفرقة لا يجمع بينها رابط واضح؛ فمرة تتحدث عن البهاء والرزق، وأخرى عن الفقر وخراب الديار، وثالثة عن موت

١ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١٣، ح ١٣.

٢ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٥، ص ٥٤١، ح ٤.

٣ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١٣، ح ١٢.

٤ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ٨٢١.

٥ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ٣.

الفجأة، ورابعة عن الزلازل، وخامسة عن عجيج الأرض. لكنّ جمعها في سياق واحد يكشف أنّها لا تريد أن تقدّم قائمة بعقوبات متفرقة، بقدر ما تريد أن ترسم صورة متكاملة لسنة إلهية تحكم أثر الفعل الخُلقي في حياة الإنسان. فالزنا - في منطق هذه الروايات - ليس ذنباً تنتهي آثاره بانتهاء لحظة وقوعه، بل فعلٌ يطلق سلسلة من الآثار تمتدّ بدرجات متفاوتة إلى النفس، والأسرة، والمجتمع، والعمران، وربّما إلى العالم الذي يعيش فيه الإنسان، وفق السنن التي أودعها الله في خلقه.

ولهذا، فإنّ الطريق إلى فهم هذه النصوص ليس أن نقرأ كل رواية على أنّها تعالج أثراً مستقلاً، وإنّما أن نقرأها بوصفها أجزاءً من نظرية واحدة، يُكَمِّل بعضها بعضاً، ويُضِيء بعضها بعضاً. ومن خلال هذا الجمع يمكن أن نلاحظ أنّ الروايات تُميّز بين مستويين من الآثار: آثار تعود إلى الزاني نفسه، وآثار لا تقف عند الفرد، بل تمتد إلى المجتمع والعمران حين يتحوّل الزنا من معصية فردية إلى ظاهرة عامة.

تحدّثت الروايات عن آثار تبدو موجّهة إلى الشخص نفسه: ذهاب البهاء، وتعجيل الفناء، وتقصير العمر، وقطع الرزق، والفقر... إلخ. وهذه الآثار، وإن لم تكن منفصلة تماماً عن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، لكنّ المخاطب الأول فيها هو الفاعل نفسه؛ فهي تكشف عن أنّ المعصية لا تبقى مجرد حركة خارجية، بل تترك أثراً في تكوين

الفصل الرابع - المبحث الثالث ١١١

الإنسان الداخلي، وفي مسار حياته.

فذهاب البهاء - مثلاً - لا ينبغي اختزاله في المعنى الحسي المرتبط بجمال الظاهر، بل يمكن فهمه بوصفه فقداناً لذلك الحضور المعنوي الذي يمنحه الإنسان لنفسه حين يعيش في حالة من الانسجام بين ظاهره وباطنه. فالإنسان لا يحضر فقط من خلال شكله الخارجي، وإنما من خلال ما يحمله من صفات وقيم تنعكس في سلوكه وعلاقاته ومكانته بين الناس. وحين تضعف القيم التي تحفظ للإنسان توازنه الداخلي، كالعقّة الخُلُقِيّة، ينعكس ذلك على صورته المعنوية، وعلى طبيعة علاقته بنفسه وبمن حوله.

وكذلك قوله ﷺ: «يقطع الرزق» لا يلزم أن يُحمَل على المال وحده، فالقرآن حين يتحدّث عن الرزق يفتحه على معانٍ أوسع تشمل العلم والأولاد والبركة، والسكينة، والاستقرار، والتوفيق، والعلاقات السليمة. فقد يملك الإنسان من أسباب الحياة المادية ما يملكه، لكنه يفقد أنواعاً أخرى من الرزق حين تضطرب حياته الداخلية أو تنهار علاقاته أو يفقد الثقة والطمأنينة. ومن هنا يصبح قطع الرزق تعبيراً عن انحسار دوائر الخير والاستقرار التي تحيط بالإنسان.

في المقابل، تتحدّث روايات أخرى عن آثار لا تقف عند حدود الفرد، بل تتجاوز إلى المجال العام؛ فيقول رسول الله ﷺ: «إذا كثّر

الزنا بعدي كثر موت الفجأة»، ويقول أيضاً: «الزنا يدع الديار بلاقع»^(١)، ويقول الإمام جعفر الصادق (عليه السلام): «إذا فشا الزنا ظهرت الزلازل»^(٢).

هنا تتغير زاوية النظر في الروايات. فلم تعد تتحدث عن أثر يختص بالفاعل، بل عن نتائج تمس المجتمع، والعمران، بل وتستعمل تعابير توحى بأنَّ العالم نفسه يدخل في دائرة التأثير بالفعل الإنساني؛ فالحديث عن الأرض التي تعج إلى ربها، أو عن الديار التي تخرب، أو عن الزلازل، أو عن موت الفجأة، لا يمكن حمله على مجرد آثار نفسية تصيب شخص الزاني، وإنما يكشف عن انتقال الروايات من الحديث عن الفرد إلى الحديث عن المجتمع والكون الذي يعيش فيه الإنسان. ويظهر أنَّ الروايات لا تريد أن تقول إنَّ آثار الزنا جميعها من سنخ واحد، ولا أنَّها تعود جميعها إلى الشخص نفسه، بل تقدّم تصوراً أوسع للفعل الخُلقي؛ فهو يبدأ من الإنسان، لكنه لا يبقى محصوراً فيه. وكلما اتسعت دائرة الفعل واتَّخذ صفةً اجتماعية، اتَّسعت دائرة آثاره أيضاً، حتى يصبح للعمران نصيبٌ منها، وللبيئة التي يعيش فيها الإنسان نصيبٌ آخر.

١ - الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٢٣٣.

٢ - محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج ٧٩، ص ٢١.

◆ المبحث الرابع: الزنا الفردي والزنا حين يتحول إلى ظاهرة

انطلاقاً مما تقدّم يبرز تمييز آخر لا يقل أهمية، وهو أنّ الروايات لا تتحدث دائماً عن الزنا بالمعنى نفسه. فبعضها يتناول الزنا بوصفه معصية يرتكبها فرد، ولذلك جاءت آثاره متعلّقة بذلك الفرد، كذهاب البهاء، وقطع الرزق، وتعجيل الفناء، ووراثته الفقر. بينما تتحدث روايات أخرى عن الزنا بعد أن يتحوّل إلى ظاهرة اجتماعية عامة، ولذلك لم تعد آثاره محصورة في مرتكبيه، بل امتدت إلى المجتمع والعمران والبيئة. وهنا يلفت النظر أنّ الروايات لم تقل: إذا زنى رجل، وإنما قالت: إذا كثر الزنا، وإذا فشا الزنا. وهذا الانتقال من الحديث عن الفعل الفردي إلى الحديث عن انتشاره يكشف عن تحوّل في طبيعة القضية نفسها؛ لأنّ الذنب إذا بقي محصوراً في دائرة ضيقة، كانت آثاره في الغالب أقرب إلى صاحبه، أمّا إذا خرج من كونه حالة فردية إلى أن أصبح ظاهرة اجتماعية، فإنّ دائرة آثاره تتسع تبعاً لاتساع دائرة حضوره في المجتمع. ومع ذلك، فإنّ بين التعبيرين: "كثر" و"فشا" فرقاً دقيقاً ينبغي الالتفات إليه؛ فالكثرة لا تعني دائماً الفشو، كما أنّ الفشو لا يقتصر على مجرد الكثرة العددية. فقد يكثر وقوع الذنب في مجتمع ما، لكنّه

يبقى مستنكراً، يشعر أصحابه بالخجل منه، ويحرص المجتمع على مقاومته وعدم تبريره. أمّا الفشوّ فهو مرحلة أخرى، ينتقل فيها الذنب من مجرد التكرار إلى التحوّل الثقافي؛ فيصبح مألوفاً، أو يجد من يدافع عنه، أو يبرّره، أو يطالب بتطبيعته، أو يقابل باللا مبالاة والسكوت حتى يفقد المجتمع حساسيته تجاهه.

ومن هنا كان الفشوّ أخطر من مجرد الكثرة؛ لأنّه يعني أنّ الزنا لم يعد يواجه مقاومة خُلُقِيّة حقيقية، بل بدأ يتحوّل إلى جزء من الثقافة العامة. والظواهر الاجتماعية لا تتشكّل بكثرة الفاعلين وحدها، وإنّما تتشكّل أيضاً بكثرة الساكتين، والمتسامحين، والمبرّرين، حتى يصبح ما كان يُستقبح بالأمس أمراً اعتيادياً اليوم.

ولهذا لا يحمّل القرآن والروايات مسؤولية الفساد لمن باشره وحده، بل يمتد الخطاب أحياناً إلى المجتمع الذي رضي به أو سكت عنه. وقد أشار أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى هذه الحقيقة في تفسير قوله تعالى: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس: ١٤]، فقال: «إنّما عقر ناقة ثمود رجل واحد، فعمّهم الله بالعذاب؛ لما عمّوه بالرضا»، ثم قرّر القاعدة بقوله: «الراضي بفعل قوم كالداخل فيه معهم»^(١).

وعلى هذا الأساس نفهم أنَّ الروايات حين تربط بعض الآثار بكثرة الزنا أو فسوّه، فإنّها لا تتحدث عن خطأ فردي معزول، بل عن لحظة يتحوّل فيها الانحراف إلى مناخ عام، ويصبح المجتمع - بدرجات متفاوتة - شريكاً في صناعته، بالفعل أو بالتبرير أو بالصمت. وعند هذه المرحلة لا تبقى آثار الزنا محصورة في مرتكبيه، بل تبدأ بالامتداد إلى الحياة العامة، لأنّ المجتمع لم يعد يواجه معصية فردية، وإنّما أصبح يعيش داخل ثقافة أخذت تعيد تشكيل قيمه وعلاقاته ونظامه الخلقي. إذا اتّضح أنَّ الروايات تميّز بين الذنب الفردي وبين الذنب الذي يتحوّل إلى ظاهرة عامة، بقي أن نفهم لماذا تختلف آثارهما. فما الذي يجعل الزنا، بعد أن يكثر أو يفسو، لا يعود مجرد معصية تخصّ مرتكبها، بل يصبح سبباً لآثار تمتد إلى المجتمع وال عمران؟

إنّ الجواب يكمن في أنّ معصية الزنا تتحوّل - إذا وُجدت بيئة تحتضنها - إلى قوة اجتماعية قادرة على إعادة تشكيل الواقع. فالأفعال الإنسانية ليست حوادث معزولة تنتهي بانتهائها، وإنّما تدخل في نسج الحياة، وتشارك في صناعة الثقافة، وتؤثّر في منظومة القيم، ثم تعود هذه المنظومة لتؤثّر في الناس من جديد. وهكذا يتحوّل الفعل الفردي، مع الزمن، إلى واقع جماعي، ثم يتحوّل الواقع الجماعي إلى قوة تصوغ سلوك الأفراد، فينشأ ما يشبه سلسلة الحلقات التي يغذي بعضها بعضاً.

ولهذا لم يكتفِ الإسلام بتحريم المنكر، بل شرّع فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنّ الخطر الحقيقي لا يكمن في وقوع المعصية من فرد، وإنّما في أن تتحوّل إلى أمر مألوف لا يجد من يقاومه. فحين يصمت المجتمع طويلاً، أو يعتاد رؤية المنكر، أو يبدأ بتبريره والدفاع عنه، يكون قد هيأ الأرضية التي تسمح له بالانتشار، حتى يصبح جزءاً من الحياة اليومية، بعد أن كان موضع استنكار ونفور. ومن هنا نفهم أنّ الروايات حين تتحدّث عن كثرة الزنا أو فُشُوّه، فإنّها لا تقصد مجردّ ازدياد عدد الحالات، بل تشير إلى لحظة يصبح فيها الانحراف عنصراً فاعلاً في تشكيل المجتمع نفسه. وعندئذ لا تبقى آثاره محصورة في مرتكبيه؛ لأنّ المجتمع كلّ بدأ يتغيّر، فتتغيّر نظرتّه إلى الأسرة، وإلى العفّة، وإلى العلاقة بين الرجل والمرأة، وإلى معنى الالتزام الخُلقي، فينشأ جيل جديد داخل بيئة تختلف عن البيئة التي سبقته.

ولهذا، فإنّ الروايات لا تقدّم آثاراً متفرقة، وإنّما تصف دوائر متّسعة من التأثير. فالزنا يبدأ بانحراف فردي، ثم إذا تكرّر من غير مقاومة، تحوّل إلى ظاهرة، وإذا تحوّل إلى ظاهرة، أعاد تشكيل البيئة الاجتماعية، وإذا تغيّرت البيئة، انعكس ذلك على الأمن النفسي، والاستقرار الأسري، والعلاقات الاقتصادية، والعمران، بل وعلى مجمل الحياة العامة.

وهنا يصبح من الطبيعي أن نجد في الروايات آثاراً مثل خراب الديار، أو كثرة موت الفجأة، أو الزلازل، أو عجيج الأرض؛ لأنَّ هذه النصوص لم تعد تتحدّث عن فرد ارتكب معصية، وإنّما عن مجتمع أصاب الخلل أحد أسس بنائه الخُلقي. ولذلك فإنّها لا تصف آثاراً متفرقة، بل تكشف عن سُنّة إلهية مفادها أنّ فساد الإنسان إذا بقي فردياً كان أثره أقرب إلى صاحبه، أمّا إذا أصبح فساداً عاماً، فإنّه يتحوّل إلى قوة تؤثّر في المجتمع كلّ، وتترك بصمتها في العمران، وفي العالم الذي يعيش فيه الإنسان.

◆ المبحث الخامس: هل يتأثر الكون بأخلاق الإنسان؟

ثمّة مستويان لقراءة الوقائع الواردة في الروايات، المستوى الأول الذي تحتمله بعض الروايات هو أنّ الزلزال مثلاً يُنظر إليه بوصفه اهتزازاً في البنية الخُلقية والاجتماعية. أي يمكن فهم قوله (عليه السلام): «إذا فشا الزنا ظهرت الزلازل» على مستوى أول، وهو أنّ الزلزال هنا يمثل صورة لكل اضطراب يفقد المجتمع توازنه. فالزنا هو فعل يمسّ إحدى أهم ركائز الاستقرار الإنساني، وهي الأسرة. فعندما تضعف حرمة العلاقة الزوجية، وتهتزّ الثقة بين أفراد الأسرة، ويضطرب معنى المسؤولية

والالتزام، فإنَّ المجتمع يبدأ بفقدان أحد أهم عناصر تماسكه الداخلي. فالزَّلزال قبل أن يكون حركة في الأرض، هو حالة اهتزاز وفقدان للثبات. ومن هذا المعنى يمكن فهم أنَّ الزنا إذا تحوّل إلى ظاهرة عامة لا يترك أثره في الأفراد فقط، بل يصيب البنية الاجتماعية نفسها؛ فيَهْزُ الثقة، ويضعف الروابط، ويغيّر طبيعة العلاقات الإنسانية، ويحوّل الإنسان من شريك في بناء الحياة إلى مجرد أداة للاستهلاك والرغبة. وحينئذ يصبح المجتمع وكأنَّه يعيش زلزالاً خُلُقياً داخلياً، تصاب فيه أسسه بالاضطراب قبل أن يظهر أي أثر خارجي.

وعلى هذا المستوى تكون الرواية قد كشفت عن حقيقة اجتماعية عميقة، وهي أنَّ بعض الذنوب لا تهدم الإنسان من الداخل فقط، بل تهزُّ النظام الذي يقوم عليه المجتمع؛ لأنَّ الإنسان لا يعيش منفصلاً عن شبكة العلاقات التي تحيط به.

وعلى الرغم من أهمية هذا المستوى في فهم الرواية، فإنَّه لا يستوعب أبعادها جميعها؛ لأنَّ النصوص لا تتحدّث فقط عن اضطراب الإنسان والمجتمع، بل تفتح أيضاً باباً آخر لفهم العلاقة بين الفعل الخُلُقِيّ وبين بعض الوقائع التي تجري في عالم التكوين. فكما أنَّ الإنسان ليس كائناً منفصلاً عن المجتمع الذي يعيش فيه، فهو كذلك ليس منفصلاً عن الكون الذي يحتضنه، بل هو جزء من نظام متكامل جعل الله

فيه ارتباطات بين عالم الإنسان وعالم الطبيعة، وإن كانت طبيعة هذه الارتباطات ومراتبها ممّا قد يخفى على الإنسان ولا يحيط بتفاصيلها جميعها.

ومن هنا، يمكن الانتقال إلى المستوى الثاني من دلالة الروايات، وهو أنّ بعض الحوادث العامة قد تكون داخلية في سنن الله التربويّة في خلقه، فتأتي أحياناً لا بوصفها نتيجة آلية مباشرة لفعل معين، وإنّما بوصفها وسيلة لإيقاظ الإنسان، وردّه إلى الشعور بضعفه، وتنبهه إلى اختلال ما في علاقته بخالقه وبالقيم التي تحفظ توازن حياته.

وقد يستغرب بعض الناس من الروايات التي تربط بين انتشار بعض الذنوب وبين ظواهر عامة، كالزلازل أو موت الفجأة أو غيرهما، فيظن أنّ هذه النصوص تريد أن تجعل لكل حادثة طبيعيّة سبباً خلقياً مباشراً، أو أنّها تلغي القوانين الطبيعيّة التي تحكم الكون. لكن هذا الفهم لا ينسجم مع الرؤية القرآنيّة للسنن الإلهيّة.

فالقرآن يقرّر بوضوح أنّ الله - تعالى - أجرى العالم وفق نظام من الأسباب والسنن، وأنّ الظواهر الكونيّة لا تقع اعتباطاً، بل تجري ضمن قوانين أودعها الله في خلقه. وبناءً عليه، فإنّ القول إنّ الزلازل مثلاً لها أسباب جيولوجيّة لا ينافي أبداً أن تكون داخلية في سنن إلهيّة أوسع. فالسبب الطبيعي لا ينفي الغاية الإلهيّة، كما أنّ معرفة الإنسان ببعض

الأسباب لا تعني أنَّه أحاط بطبقات الحكمة جميعها التي تجري من خلالها أقدار الله في الكون.

ولهذا لا يصح أن تُقرأ هذه الروايات على أنَّها تفسير ميكانيكي لكل ظاهرة طبيعيَّة، فلا يقال: الزلازل كُلُّها سببها الزنا، أو الأوبئة كُلُّها سببها معصية معيَّنة. فهذا تبسيط لا يدل عليه النص، ولا ينسجم مع تعقيد السنن التي أقام الله عليها العالم. لكنَّها في المقابل ترفض أيضًا حصر الكون في بُعد الماديِّ المجرَّد، وكأنَّ العالم منفصل تمامًا عن البعد الخُلُقِّي والروحي للإنسان.

بل إنَّ القرآن يفتح أمامنا أفقًا أوسع، حين يقول تعالى: ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس﴾ [الروم: ٤١]. فالآية لا تتحدَّث عن فساد يبقى حبيس النفس، بل عن فساد ظهر في البر والبحر؛ أي إنَّ كسب الإنسان قد يترك آثاره في العالم الذي يعيش فيه، لا في ذاته وحدها. وهذه الآية لا تشرح لنا تفاصيل العلاقة جميعها بين الفعل الخُلُقِّي وبين صور الفساد التي تظهر في الكون، لكنَّها تقرر أصل العلاقة، وتلفت نظر الإنسان إلى أنَّ أفعاله ليست منفصلة عن النِّظام الذي يعيش داخله.

وتزداد هذه الحقيقة وضوحًا إذا ضممنّا إليها قوله تعالى: ﴿والسمااء رفعها ووضع الميزان ألا تطفوا في الميزان﴾ [الرحمن: ٧-٨].

فالميزان الذي يتحدّث عنه القرآن لا يقتصر على موازين البيع والشراء أو ميزان قياس الحرارة أو ضغط الدم، بل يشير إلى النظام الذي أقام الله عليه الوجود كلّهُ؛ ذلك التوازن الدقيق الذي يحكم حركة الكون، والطبيعة، والإنسان، والمجتمع. فإذا كان الوجود قائماً على ميزان، فإن الطغيان لا يكون مجرد مخالفة قانونية أو خُلُقِيّة، بل صورة من صور الخروج عن هذا الميزان الذي أَراده الله للعالم.

ومن هنا لا يبدو غريباً أن يربط القرآن بين الطغيان الخُلُقِيّ وبين ظهور الفساد الكوني، ولا أن تربط الروايات بين فشو المعصية وبين اضطراب بعض مظاهر الحياة الاجتماعية والبيئية. فالقضية ليست أنّ الأخلاق تستبدل القوانين الطبيعية، وإنما أنّ الأخلاق نفسها جزء من النظام الكوني الذي أقام الله به العالم. وكما أنّ اختلال القوانين الطبيعية يؤدي إلى اضطراب الكون، كذلك فإنّ اختلال القوانين الخُلُقِيّة قد يكون له آثار تتجاوز حدود النفس، لتطال المجتمع والعمران، بل وربما بعض الظواهر الكونية أيضاً، وفق السنن التي شاء الله أن يدبّر بها خلقه، سواء أدرك الإنسان تفاصيلها جميعها أم بقي كثير منها غيباً لا يحيط به علمه.

وعلى هذا الأساس، لا تكون الروايات التي ربطت بين الزنا وبين الزلازل، أو موت الفجأة، أو عجيح الأرض، أو خراب الديار، بصدد

إلغاء الأسباب الطبيعية، ولا بصدد تقديم تفسير علمي لكل حادثة تقع في العالم، وإنما تريد أن تُذكر الإنسان بحقيقة كثيرًا ما يغفل عنها، وهي أنَّ الكون الذي يعيش فيه ليس عالمًا أصمًّا لا صلة له بأخلاق الإنسان، بل هو جزء من نظام إلهي واحد، جعل الله فيه للطبيعة سننًا، وللأخلاق سننًا، وربط بينهما بروابط قد ندرك بعضها، ويغيب عنا كثير منها، حتى يبقى الإنسان متواضعًا أمام سعة علم الله وحكمته.

فالكون الذي خلقه الله ليس منفصلاً عن أخلاق الإنسان، كما أنَّ أخلاق الإنسان ليست منفصلة عن نظام الكون. وكما جعل الله للطبيعة قوانين تحفظ توازنها، جعل للأخلاق سننًا تحفظ توازن المجتمعات. فإذا اختل أحد الميزانين، لم يكن مستبعدًا أن ينعكس أثره على الآخر وفق الحكمة والسنن التي أودعها الله في خلقه.

◆ المبحث السادس:

لماذا يتضرر الفرد الذي لم يرتكب الزنا بآثار من يزني؟

قد يُثار هنا سؤال آخر: حتى لو كانت فاحشة الزنا عامةً قد كثرت أو فشت في المجتمع، فلماذا يتضرر منها من لم يرتكب الذنب؟

والجواب أنَّ روايات الزنا لا تتحدث عن الحساب الأخروي، وإنما

الفصل الرابع - المبحث السادس ١٢٣

عن السنن الدنيوية. فالسنن إذا جرت، شملت آثارها البيئة كلها، كما يشترك الناس جميعهم في آثار الحروب والأوبئة والأزمات الاقتصادية، مع اختلاف مسؤولياتهم عنها. أما عند الله، فلا يحمل أحد وزر غيره، ويبقى كل إنسان مسؤولاً عن عمله وحده، كما قال تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾.

وبذلك لا يكون بين هذه الروايات وبين العدل الإلهي أي تعارض؛ لأنَّ اشتراك الناس في آثار السنن الدنيوية شيء، واشتراكهم في الحساب الأخروي شيء آخر. فقد يشترك الجميع في آثار الحدث، لكن لا يشترك الجميع في المسؤولية، ولا في الجزاء.

ولا ينبغي أن تفهم هذه الآثار العامة على أنَّها مجرد عقوبات، بل يمكن فهمها أيضاً في إطار التربية الإلهية للمجتمعات. فالإنسان قد يعيش في حالة من الغفلة ما دامت الحياة تسير وفق المألوف، وقد تستولي عليه أوهام القدرة والاستغناء حتى ينسى حدود ضعفه وحاجته إلى الله. لكن حين تقع حادثة تهز استقراره، وتكشف له أنَّ وراء هذا العالم قوة أعظم من قدرته، تنكسر حواجز الغفلة، ويعود الإنسان إلى مراجعة نفسه وموقعه من ربه ومن القيم التي أهملها.

وقد أشار القرآن إلى هذه الحقيقة في تصويره لحال الإنسان حين يواجه الخطر، فقال تعالى: ﴿فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين

له الدين ﴿العنكبوت: ٦٥﴾، فحين أحاط بهم الموج وسقطت عنهم أسباب القوة الظاهرية، عادت الفطرة التي غطَّتها الغفلة إلى الظهور، وأصبح الإنسان أكثر استعداداً للرجوع إلى الله والاعتراف بحاجته إليه. ومن هنا يمكن فهم بعض المصائب العامة بوصفها جرس إنذار إلهياً يوقظ الضمير الخُلقي للمجتمع، لا بمعنى أنَّها تقع دائماً على نحو العقوبة المباشرة، ولا بمعنى أنَّها تخضع لتفسير واحد بسيط، بل بمعنى أنَّها قد تكون ضمن سنن الله في تنبيه الإنسان وإعادته إلى موقعه الصحيح. فالمصيبة قد تقطع حالة الاسترسال في الغفلة، وتعيد للإنسان وعي محدوديته، وتفتح أمامه باب المراجعة والتوبة والإصلاح.

ومن هذا المنطلق، فإنَّ العقوبات أو الآثار التي تترتب على الزنا كالزلازل والموت المفاجئ وخراب الديار... قد تحمل بُعداً تربوياً؛ فهي تعيد توجيه المجتمع البشري نحو القيم العليا - كالعفة - التي يغفل عنها حين يشغل بالزنا والمتعة الجنسية واللذائذ الشهوانية.

وعلى هذا الأساس، فإنَّ الحديث عن الزلازل أو غيرها من الظواهر العامة في الروايات ينبغي أن يُقرأ ضمن رؤية أوسع ترى أنَّ الله قد يجعل بعض الأحداث وسائل لإيقاظ الضمير الجمعي حين لا تكفي الموعظة وحدها، فتتحوّل المصيبة من مجرد ألم واقع على الإنسان إلى

فرصة لإعادة بناء علاقته بالله، وإعادة النظر في الطريق الذي يسلكه المجتمع.

◆ المبحث السابع: الآثار الروحية السلبية للزنا في حياة الإنسان

بعد أن عرضت الروايات في المبحث السابق جملةً من الآثار الدنيوية للزنا، كذهاب البهاء، وقطع الرزق، وتعجيل الفناء، ووراثه الفقر، قد يُظن أنَّ النصوص قد استوفت ما أرادت بيانه من نتائج هذه الفاحشة. لكن التأمل في سائر الروايات يكشف أنَّها تفتح أفقاً آخر لا يقل خطورة عن تلك الآثار، بل ربما كان أعمق منها؛ لأنَّها لا تتحدث هذه المرة عما يصيب حياة الإنسان المادية فحسب، وإنما عما يصيب علاقته بالله، وحياته الروحية، والبيت الذي يعيش فيه.

فقد ورد عن الإمام محمد الباقر (عليه السلام) في ما أوحى الله تعالى إلى موسى بن عمران (عليه السلام): «لا تزن، فيحجب عنك نور وجهي، وتغلق أبواب السماوات دون دعائك»^(١). كما ورد عن (رسول الله) ﷺ:

١ - أحمد بن محمد البرقي: المحاسن، ص ١٠٧، ح ٩٤.

”أربع لا تدخل بيتًا إلا خرب ولم يعمر بالبركة: الخيانة، والسرقة، وشرب الخمر، والزنا“^(١).

وهذه الروايات لا تضيف آثارًا جديدة إلى قائمة الآثار السابقة فحسب، بل تنقلنا إلى مستوى آخر من فهم نتائج الزنا؛ إذ تكشف أنَّ أثره لا يقتصر على الرزق والعمر والبهاء، وإنما يمتد إلى صلة الإنسان بربه، وإلى بركة البيت الذي يعيش فيه، بما يجعلنا أمام صورة أشمل للآثار التي تتركها هذه المعصية في حياة الإنسان.

أولاً: الزنا يحجب نور وجه الله

تقدّم في رواية الإمام محمد الباقر (عليه السلام) ما أوحى الله فيها إلى موسى بن عمران (عليه السلام): ”لا تزن، فأحجب عنك نور وجهي...“.

قد يثير هذا التعبير سؤالاً في ذهن القارئ: ما المقصود بـ «نور وجهي»؟ وهل لله سبحانه وجهٌ يحجب عن عبادِهِ؟

إنَّ الجواب عن ذلك ينطلق من أصلٍ قرآنيٍّ وعقديٍّ واضح، وهو أنَّ الله سبحانه ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١]، فلا يُوصف بصفات الأجسام، ولا تحدّه الجهات، ولا يكون له وجه بالمعنى

الفصل الرابع - المبحث السابع ١٢٧

الجسمي الذي نعرفه. ولهذا فإنَّ ألفاظاً من قبيل: وجه الله، ويد الله، وعين الله، لا تُفهم على ظاهرها الحسي، وإنمَّا هي من التعابير التي تستعملها النصوص للدلالة على معانٍ تليق بجلال الله سبحانه. ومن هنا، فإنَّ المراد من «نور وجه الله» ليس نوراً مادياً يُرى بالأبصار، وإنمَّا هو كناية عن تجليات الرحمة الإلهية، والقرب من الله، والفيض الذي يمدُّ به عباده المؤمنين. فكلمًا ازداد الإنسان طاعةً لله، وانفتاحاً عليه، كان أوفر نصيباً من هذا النور، وكلَّمَا أصرَّ على المعصية، حجب نفسه عن هذا الفيض، حتَّى يعيش نوعاً من الوحشة والظلمة الروحية، وإن لم يشعر بها في بداية الأمر.

وليس من الدقَّة أن يقال إنَّ الله هو الذي يتعد عن عبده، بل الأدقُّ أن يقال إنَّ العبد هو الذي يتعد عن الله باختياره. فالله - سبحانه - لم يزل رحيماً، كريماً، واسع الفضل، ولكن الإنسان قد يقيم بينه وبين هذا الفيض حجاباً من معاصيه، فيحرم نفسه ممَّا كان مهياًً له لو بقي في طريق الطاعة.

ولهذا عبَّرت الرواية بـ «يحجب عنك نور وجهي»، ولم تقل إنَّ نور الله قد زال أو انقطع؛ لأنَّ النقص لا يقع في جانب الله، وإنمَّا يقع في قابليَّة الإنسان لتلقِّي هذا النور. فكما أنَّ الشمس تبقى مشرقة، لكن الإنسان إذا أغلق نوافذ بيته حرم نفسه من ضوئها، كذلك معصية الزنا

لا تنقص من رحمة الله شيئاً، وإنما تنقص من قابليّة القلب لاستقبالها والانتفاع بها.

ومن هنا يتبيّن أنّ الزنا لا يقتصر أثره على مخالفة حكم شرعيّ، بل يترك أثراً عميقاً في علاقة الإنسان بربه؛ إذ يحرمه من حالة القرب، ويضع بين قلبه وبين الفيض الإلهيّ حجاباً صنعه بنفسه. وهذه من أخطر العقوبات؛ لأنّ الإنسان قد يشعر بفقدان المال أو الصحة، أمّا إذا فقد نور القرب من الله، فقد يخسر أعظم ما تقوم به حياته الروحيّة، وهو لا يشعر.

لكنّ السؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا ربطت الرواية بين الزنا وبين هذا الحرمان؟ وما العلاقة بين معصية من هذا النوع وبين حجب نور الله عن الإنسان؟

إنّ السرّ في ذلك أنّ الزنا ليس مجرد مخالفة تقع بالجسد، بل هو فعل يقوم في جوهره على تقديم الشهوة على أمر الله، وإيثار اللذة العاجلة على ما يقتضيه الإيمان من طاعة وعفة وضبط للنفس. وفي اللحظة التي يختار فيها الإنسان شهوته مع علمه بأنّها معصية، يكون قد قدّم إرادته على إرادة الله، وفضّل نداء الغريزة على نداء الإيمان. وهذا التمرد العمليّ لا يمرّ من غير أثر، بل يترك بصمته في القلب، وفي طبيعة علاقة الإنسان بربه.

ولهذا، فإنَّ الحجاب المذكور في الرواية ليس عقوبةً اعتباريةً، وإنما هو نتيجة تنسجم مع السُّنن الإلهية التي أقام الله عليها حياة الإنسان. فمن أقبل على الله، وانفتح قلبه لطاعته، ازداد قرباً منه، واستحقَّ مزيداً من الهداية والتوفيق، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]. أمّا من أثر المعصية وأصرَّ عليها، فإنَّه يحرم نفسه تدريجياً من هذا المدد، حتّى يصبح قلبه أقلَّ تأثراً بالموعظة، وأضعف استجابةً للهداية، وأقلَّ إحساساً بقبح الذنب.

وهذا هو معنى الحجاب، فهو لا يعني أنَّ الله يحجب رحمته عن عباده ظلماً أو اعتباطاً، وإنما يعني أنَّ الإنسان، بسلوكه واختياراته، يفقد شيئاً فشيئاً القابلية لتلقّي ذلك النور. فالقلب الذي كان يأنس بالطاعة قد يعتاد المعصية، والضمير الذي كان يضطرب عند الذنب قد يفقد حساسيته، وما كان يوقظ الإنسان إلى الله قد لا يعود يوقظه كما كان من قبل.

ومن هنا كانت أخطر آثار الزنا أنَّه لا يفسد فعلاً واحداً في حياة الإنسان، بل قد يغيّر الاتجاه الذي يسير فيه قلبه. فإذا تكرر الذنب من غير توبة، ولم يقابله ندم ولا مراجعة، تحوّل الحجاب من حالة عابرة إلى حالة أشد رسوخاً، فيصبح الرجوع إلى الله أصعب، لا لأنَّ باب الرحمة قد أغلق، بل لأنَّ القلب نفسه صار أقل استعداداً للعودة، وأضعف قابليةً لتلقّي نور الهداية الذي كان يفيض عليه من قبل.

ثانيًا: وتُغلق أبواب السماء دون دعائك

ثم يضيف الحديث القدسي أثرًا آخر لا يقل خطورة، فيقول: «وتُغلق أبواب السماوات دون دعائك.»

وهنا أيضًا ينبغي أن يفهم النص في ضوء الرؤية القرآنية والعقدية؛ لأنَّ الله سبحانه لا يخفى عليه شيء، وهو القائل: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. فلا يمكن أن يكون المراد أنَّ الله لا يسمع دعاء العاصي، أو أنَّ المعصية تمنع علم الله بعبده؛ فإنَّ علمه سبحانه محيط بكل شيء، وسمعه لا يحجبه صوت عن صوت.

إذن، فما معنى إغلاق أبواب السماء؟

إنَّ التعبير يوحي بأنَّ للدعاء شروطًا وآدابًا وقابليَّةً تؤهله ليكون موضعًا للقبول والإجابة. فليس كل دعاء يبلغ المنزلة نفسها، كما أنَّ الاستجابة ليست أثرًا كليًّا لمجرد التلقُّظ بالألفاظ، بل هي ثمرة علاقة حيَّة بين العبد وربِّه، تقوم على الإقبال، والخضوع، والصدق، والطاعة. إنَّ الزنا لا يمنع الإنسان من الدعاء، لكنه قد يحرمه من كثير من أسباب قبوله؛ لأنَّه يضعف تلك الصلة التي تجعل الدعاء أكثر حضورًا وتأثيرًا. فالإنسان الذي يتمرّد على أمر الله، ثم يقف بين يديه داعيًا، يعيش نوعًا من التناقض بين ما يطلبه بلسانه، وما يمارسه بجوارحه.

وكلما ازداد هذا التناقض، ازدادت الحجب التي صنعها بنفسه بينه وبين آثار الدعاء وبركاته.

الرواية لا تريد أن تبعث اليأس في نفس العاصي الزاني، وإنما تريد أن تدفعه إلى إزالة الحجاب الذي أقامه بيده. فما دام باب التوبة مفتوحاً، فإنَّ باب الدعاء كذلك مفتوح، وكلما عاد الإنسان إلى الله صادقاً، زالت الحجب التي صنعتها المعصية، وعادت العلاقة بربه أكثر صفاءً، وعاد الدعاء أقرب إلى القبول؛ لأنَّ الله سبحانه لم يغلق باب رحمته، وإنما دعا عباده دائماً إلى الرجوع إليه، ووعدهم بأنَّه يقبل التائبين ويجب المضطرين إذا صدقوا في الإنابة إليه.

ثالثاً: بيت الزنا... حين تُنزع البركة

تنتقل الروايات من الحديث عن أثر الزنا في الإنسان نفسه، إلى الحديث عن أثره في المكان الذي يحتضنه. فقد روي عن رسول الله ﷺ: «أربع لا تدخل بيتاً إلا خرب ولم يُعمر بالبركة: الخيانة، والسرقه، وشرب الخمر، والزنا»^(١).

ويلفت النظر إلى أنَّ الرواية لم تقل: إنَّ الزنا يذهب ببركة الزاني، وإنما

نسبت الأثر إلى البيت؛ لأنَّ البيت في المنظور الإسلامي ليس جدراناً وسقفاً، بل هو البيئة التي تتشكّل فيها الحياة، وتنمو فيها المودة، وتُربّى فيها الأجيال، ويشعر الإنسان فيها بالأمن والسكينة. فإذا دخلته بعض المعاصي التي تمسّ أساس العلاقات الإنسانية، لم يبق أثرها محصوراً في مرتكبها، بل امتد إلى الجو الذي يعيشه جميع من في ذلك البيت. وهنا ينبغي الالتفات إلى معنى البركة، فإنَّ البركة في المفهوم القرآني والروائي لا تعني كثرة المال وحدها، ولا سعة الرزق فحسب، بل تعني ثبات الخير ونماءه ودوامه، وأن يعطي الشيء من الثمرة أكثر مما يقتضيه حجمه المادي. فقد يكون البيت متواضعاً في إمكاناته، لكنه عامر بالسكينة، وتغمره المودة، ويجد أهله فيه راحةً لا يشترونها بمال. وقد يكون واسعاً مملوءاً بأسباب الرفاه، لكنه خال من الطمأنينة، كثير الخصومات، مضطرب العلاقات، فيكون قد فقد بركته وإن لم يفقد أمواله.

ومن هذا المنطلق يمكن فهم الرواية؛ فالزنا لا يزيل البركة لأنَّه ينقص المال مباشرة، بل لأنَّه يضرب القيم التي تقوم عليها البركة أصلاً. فالبيت الذي تُتْهَك فيه حرمة الله، وتُخَانَ فيه الأمانة الزوجية، وتُستهان فيه بالعفة، يصبح مُعَرَّضاً لفقدان السكينة التي جعلها الله أساس الحياة، فإذا ضاعت الأمانة، وتصدّعت الثقة، ضعفت المودة،

واضطربت السكينة، وكان ذلك من أوضح صور نزع البركة من البيت. ولهذا لا ينبغي أن تُفهم الرواية على أنَّها تتحدث عن عقوبة غيبية مجردة، بل هي تكشف أيضًا عن سُنَّة اجتماعية يمكن ملاحظتها في الواقع؛ فإنَّ البيوت التي تنهار فيها القيم الأساس كثيرًا ما تفقد استقرارها، ويكثر فيها النزاع، ويضطرب الأبناء، ويحلُّ القلق محل الطمأنينة، حتى لو بقيت أسباب الرفاه المادي متوافرة. وهكذا يتبين أنَّ خراب البركة ليس بالضرورة خراب الجدران، بل قد يكون خراب الحياة التي كانت هذه الجدران تؤويها.

لكنَّ الرواية تستعمل تعبيرًا دقيقًا يستحق التأمل؛ فهي لا تقول: «خرب البيت» فحسب، وإنما تقول: «خرب ولم يُعمر بالبركة». وكأنَّها تشير إلى أنَّ أخطر أنواع الخراب ليس انهيار البناء، وإنما انطفاء الحياة التي كان ينبغي أن تسكنه.

فالبيت قد يبقى قائمًا بجدرانه، وقد يزداد اتساعًا وجمالًا، وقد تتوافر فيه أسباب الرفاه جميعها، ومع ذلك يكون بيتًا خاليًا من البركة؛ وذلك لأنَّ البركة ليست شيئًا يُقاس بالأمتار، ولا تُقاس بالأموال، وإنما تُقاس بما يفيضه الله في الحياة من سكينة، ومودة، وألفة، وطمأنينة، وصلاح، واستقرار.

ولهذا قد يعيش إنسان في بيت متواضع، لكنَّه يجد فيه راحةً لا يجدها

أصحاب القصور؛ لأنَّ البركة جعلت القليل كثيراً، واليسير عظيم الأثر. وقد يعيش آخر في بيت مليء بالنعم، لكنَّه لا يعرف الطمأنينة، ولا يذوق الاستقرار، ولا يشعر بالأمان، فيتحوّل البيت إلى مكان يجمع الأجساد، ولا يجمع القلوب.

◆ المبحث الثامن:

سلب روح الإيمان عن الزاني في لحظة الاستسلام للشهوة المحرّمة

ورد عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) في جواب من سأله: "أيزني الزاني وهو مؤمن؟ فقال: لا، إذا كان على بطنها سُلِبَ منه الإيمان، فإذا قام رُدَّ عليه"^(١). وروي عنه (عليه السلام) في تفسير قول رسول الله ﷺ: "إذا زنى الرجل فارقه روح الإيمان، أنّه قال: قوله تعالى: ﴿وأيدهم بروح منه﴾ [المجادلة: ٢٢]، ذاك الذي يفارقه"^(٢).

قد يبدو هذا النص للوهلة الأولى دالاً على أنّ مرتكب الزنا يخرج

١ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: عقاب الأعمال، ص ٣١٢، ح ٣.

٢ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٢، ص ٢١٣، ح ١١.

من دائرة الإيمان بمجرد وقوعه في المعصية، لكن هذا الفهم يصطدم مع الرواية نفسها؛ لأنَّ الإمام عليه السلام لم يقل إنَّ الإيمان زال منه بصورة نهائية، بل قال: "فإذا قام رُدُّ عليه". وهذا يدل على أنَّ الحديث لا يتناول أصل الاعتقاد الَّذي يخرج الإنسان به من الدين، وإنَّمَا يتحدث عن مرتبة أخرى من مراتب الإيمان، وهي المرتبة الَّتِي يكون فيها الإيمان حاضراً بقوته وتأثيره في سلوك الإنسان.

ومن هنا، تظهر ضرورة التمييز بين نوعين من الإيمان: الإيمان النظري العقائدي، والإيمان العملي السلوكي.

فالإيمان النظري هو التَّصديق القلبي بالحقائق الَّتِي جاء بها الدين، وهو ما يتعلَّق بمعرفة الإنسان بالله تعالى، والإقرار بشرائعه، وقبول ما جاء به الوحي. وهذا المستوى هو الأساس الَّذي يقوم عليه انتماء الإنسان إلى دائرة المؤمنين.

أما الإيمان العملي فهو ظهور آثار ذلك التصديق في حياة الإنسان، بحيث تتحوَّل العقيدة من مجرد معرفة ذهنية إلى قوَّة داخلية توجِّه الإرادة، وتمنع الإنسان من مخالفة ما يؤمن به. فالمؤمن لا يتميَّز فقط بأنَّه يعرف الخير والشر، أو يعلم حدود الحلال والحرام، بل يتميَّز بأنَّ هذا العلم يتحوَّل إلى حضور روحي يدفعه نحو الطاعة ويمنعه من الاستسلام للهوى والشهوة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ قول الإمام (عليه السلام): "سلب الإيمان منه" لا يعني أنّ الإنسان فقد كل ما كان يؤمن به من عقائد، ولا يعني أنّه أصبح خارجاً عن الإسلام، بل يعني أنّ المعصية حالت بينه وبين حضور الإيمان الكامل في لحظة ارتكابها. فقد بقيت المعرفة بالحكم، وبقي أصل التصديق، لكن القوة الروحية التي تجعل الإنسان منسجماً مع مقتضى إيمانه قد غابت في تلك اللحظة.

فالإنسان الذي يرتكب الزنا يكون عالمًا بالحكم ومعتقدًا به، لكنّه في لحظة مواجهة الشهوة يسمح للدافع الغريزيّ أن ينتصر على مقتضى الإيمان. وهنا يظهر معنى سلب الإيمان، ليس بمعنى سلب المعرفة، وإنّما سلب الفاعلية الروحية للإيمان، أي أنّ الإيمان لم يعد حاضراً بوصفه قوّة حاكمة على القرار والسلوك.

ولهذا عبّر الإمام (عليه السلام) بـ«روح الإيمان»، لأنّ الروح هي التي تمنح الشيء حياته وتأثيره. فكما أنّ الجسد بلا روح يفقد حركته وآثاره، كذلك الإيمان إذا فقد روحه العملية لا يعود بالقوّة نفسها في توجيه الإنسان، وإن بقي أصل التصديق موجوداً.

ومن هنا نفهم أنّ الرواية تكشف عن حقيقة عميقة، وهي أنّ المعصية قد تخلق انفصلاً مؤقتاً بين الإنسان وبين مقتضى إيمانه؛ فيبقى مؤمناً من حيث الاعتقاد، لكنّه يفقد في لحظة التمرد تلك الحالة الروحية التي

الفصل الرابع - المبحث الثامن ١٣٧ ▪

تجعله يعيش إيمانه واقعاً وسلوكاً.

وهذا هو معنى أنّ الزنا لا ينفي أصل الإيمان العقائديّ، لكنّه يناقض الإيمان حين يكون نوراً حاضراً في النفس، وقوّة تمنع الإنسان من الجرأة على مخالفة من يؤمن به.

إنّ أهميّة التمييز بين الإيمان النظريّ والإيمان العمليّ لا تقف عند حدود تفسير معنى «سلب الإيمان»، بل تكشف عن حقيقة أعمق في فهم الإنسان نفسه؛ وهي أنّ أفعال الإنسان ليست مجرد نتائج تخرج من داخله، بل هي أيضاً عوامل تعيد تشكيل هذا الداخل.

فالإنسان لا يبقى بعد كل فعل كما كان قبله؛ لأنّ السلوك المتكرّر يترك أثره في النفس، ويعيد بناء طريقة نظر الإنسان إلى نفسه وإلى العالم وإلى الله. ولهذا لم ينظر الإسلام إلى المعاصي باعتبارها مجرد مخالفات خارجيّة تنتهي بانتهاء الفعل، بل نظر إليها باعتبارها أفعالاً تترك أثراً في القلب والروح والوجدان.

فالإنسان حين يطيع الله لا يقوم بمجرد تنفيذ أمر خارجي، وإنّما يكون في نفسه هيئةً روحيّة معيّنة؛ إذ تصبح الطاعة سبباً في تقوية الصلة بالله، وزيادة حضور المعنى الإلهيّ في القلب، وتكوين ملكة داخلية تدفع الإنسان نحو الخير بسهولة أكبر. وكذلك الحال في المعصية؛ فهي لا تبقى حادثة منفصلة، بل تترك أثراً معاكساً، إذ تضعف حساسية

الإنسان تجاه الخطأ، وتجعله أكثر قابليّة لتكرار الفعل الذي أقدم عليه. ومن هنا، نفهم لماذا ربطت النصوص بين الإيمان والعمل، فلم تجعل الإيمان مجرد فكرة مستقلّة عن حركة الإنسان في الحياة. فالإنسان يتأثر بما يفعل، كما أنّ ما يفعله يكشف عن مستوى حضور الإيمان فيه. ولذلك قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]. فالآية لا تتحدّث عن مجرد فعل خارجي، بل عن تراكم الأعمال حتى تصبح لها آثار على القلب نفسه. والزنا في هذا السياق يمثل نموذجًا واضحًا؛ لأنّه ليس مجرد مخالفة لحكم شرعيّ، بل هو فعل يمسّ العلاقة بين الإنسان وغيرائه، وبين الإنسان والقيم التي يؤمن بها. فحين يُقدّم الإنسان على هذا الفعل، فهو لا يخالف أمرًا إلهيًّا فقط، بل يسمح في لحظة معيّنة بأن تصبح الشهوة مقدّمة على العبوديّة، والرغبة مقدّمة على الالتزام والإيمان، واللذة العاجلة مقدّمة على المبدأ الذي يعتقده.

وهنا يظهر معنى قول الإمام (عليه السلام): "فارقه روح الإيمان". فالمفارقة ليست مفارقة مكانيّة، وإنّما مفارقة أثر؛ أي أنّ الإنسان في تلك اللحظة فقد الحالة الروحيّة التي تجعل الإيمان حاضرًا ومؤثّرًا في اختياره. لقد بقيت المعرفة موجودة، لكن القوّة التي تمنح هذه المعرفة قدرتها على قيادة السلوك قد ضعفت أو غابت.

وهذا يوضح الفرق بين إنسان يعرف أنَّ أمرًا ما حرام، وبين إنسان يحضر هذا المعنى في نفسه لحظة الاختبار. فقد يمتلك الإنسان معلومات دينية واسعة، ويحفظ الآيات والروايات، ويعرف الأحكام، لكن الاختبار الحقيقي يظهر عندما تقف المعرفة أمام الرغبة. فهناك يتبين مقدار تحوّل الإيمان من معلومة إلى قوّة حيّة.

ولهذا كان الخطر الأكبر في المعصية ليس فقط في وقوعها مرّة واحدة، بل في قدرتها على إعادة تشكيل علاقة الإنسان بالذنوب. فالذنوب الأولى قد يصاحبه ألم داخليّ وشعور بالانكسار، لكن استمرار الإنسان في الطريق نفسه قد يؤدّي إلى ضعف هذا الشعور تدريجيًا، حتى يصبح القلب أقلّ رفضًا لما كان يرفضه سابقًا.

وهذه الحقيقة هي التي تشير إليها الروايات عندما تتحدّث عن ظلمة القلب أو ضعف أثر الإيمان. فالمشكلة ليست أنَّ الإنسان فقد القدرة على معرفة الحقّ، بل إنّه فقد شيئًا من الاستجابة الداخلية لهذا الحقّ. فالإنسان قد يرى النور، لكنّه لا يتحرّك نحوه؛ وقد يعرف الطريق، لكنّه لا يملك القوّة الكافية للسير فيه.

ومن هنا نفهم أنَّ الشريعة لا تهدف فقط إلى منع الإنسان من الفعل المحرّم، بل تهدف إلى حماية الإنسان نفسه من التحوّل الداخليّ الذي قد ينتج عن الاستمرار في المعصية. فالحدود والنواهي ليست مجرد

أوامر خارجيّة، وإنّما هي وسائل لحفظ البنية الروحيّة للإنسان، حتى يبقى قلبه حيّاً، ويبقى إيمانه قادراً على توجيه حياته. وعليه، فإنّ الزنا لا ينافي الإيمان العمليّ فقط لأنّه فعل مخالف للحكم الشرعيّ، بل لأنّه يحمل في داخله قابليّة لإضعاف العلاقة بين الإنسان وبين روح الإيمان التي تمنحه القدرة على مقاومة الانحراف. فالمعصية تبدأ فعلاً خارجيّاً، لكنّها قد تنتهي بتغيير داخليّ في الإنسان نفسه.

◆ المبحث التاسع:

نفي الإيمان في الروايات بين نفي الأصل ونفي الكمال

بعد أن اتّضح أنّ الإيمان ليس مجرد تصديق ذهنيّ، بل له جانب عمليّ وروحيّ يظهر في سلوك الإنسان، يصبح من الممكن فهم أسلوب الروايات التي تنفي الإيمان عن بعض أصحاب المعاصي، ومنها قول الإمام جعفر الصادق (عليه السلام): «لا يزني الزاني وهو مؤمن»، و«إذا كان على بطنها سُلْب منه الإيمان».

فهذا الأسلوب من التعبير لا ينبغي أن يُحمَل مباشرة على نفي أصل الإيمان؛ لأنّ النصوص الدينيّة نفسها تميّز بين مراتب الإيمان، وتثبت

وجود حالات يكون فيها الإنسان مؤمناً من جهة، لكنّه فاقد لبعض آثار الإيمان وكمالاته من جهة أخرى.

وهذا المعنى له نظائر في الأحاديث والروايات، مثل: «لا إيمان لمن لا حياء له»، و«لا إيمان لمن لا أمانة له»، و«لا إيمان لمن لم يأمن جاره بوائقه»^(١). فمن الواضح أنّ مثل هذه الأحاديث لا تنفي أصل الإيمان عن الشخص، بمعنى أنّه يصبح كافراً أو غير مسلم. وإنّما المراد نفي مرتبة خاصّة من الكمال؛ أي أنّ الإيمان الكامل الذي يعكس تمام الارتباط بهذه الخُلُقَات يظهر في حق من يحافظ على الأمانة ولا يؤذي جاره.

وعلى هذا القياس، فإنّ قول الإمام (عليه السلام): «لا يزني الزاني وهو مؤمن» لا يُراد به نفي أصل الإيمان الذي يُخرج الإنسان من دائرة الدّين، وإنّما يُراد به نفي حضور الإيمان الكامل في تلك اللَّحظة؛ أي الإيمان الذي يكون مانعاً فعلياً عن الوقوع في المعصية، والمُعَبَّر عنه في الرواية بـ«روح الإيمان».

فالإنسان حين يرتكب الزّنا يعيش حالة تناقض بين ما يعتقدّه وما

١ - انظر: محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٦، ص ٤٦٠، ح ٣؛ ج ٢، ص ٤٨٨، ح ١.

يفعله؛ فهو من جهة يُصَدِّق بالله، ويؤمن بأنَّ هذا الفعل مُحرَّم، ومن جهة أخرى يُقدِّم على الفعل مخالفاً لهذا الاعتقاد. وفي هذه اللَّحظة يظهر انفصال بين الإيمان بوصفه اعتقاداً، وبين الإيمان بوصفه قوَّةً حاضرةً في السلوك. ولهذا كان التعبير بسلب الإيمان تعبيراً عن غياب أثر الإيمان لا عن زوال أصل المعرفة بالله والدين.

ومن هنا، يمكن فهم الرواية ضمن قاعدة أوسع في الفكر الإسلامي، وهي أنَّ الإيمان له درجات ومراتب، وأنَّ الإنسان قد يرتفع في مراتبه بالطاعة، وقد ينقص من كماله بالمعصية. فالطاعة لا تزيد الإنسان مُجرَّدَ رصيدٍ من الأعمال والأجر والثواب، بل تبني في داخله حالة من القرب والأنس بالله، بينما المعصية تضعف هذه الحالة وتبعد الإنسان عن مقام العبودية.

وهذا لا يعني أنَّ المعاصي كلَّها تجعل الإنسان فاقداً للإيمان العملي بصورة واحدة؛ فالمعاصي تختلف في آثارها، كما تختلف أحوال الناس في مقاومتها أو الاستسلام لها. لكن بعض الذنوب تحمل خصوصية لأنَّها تمس جانباً عميقاً من علاقة الإنسان بربه وبغرائزه وبالأخرين، والزَّنا من هذه الأفعال؛ لأنَّه يجمع بين مخالفة الأمر الإلهي، والانقياد للشهوة، والإضرار بنظام العلاقات الذي أراده الله لحفظ الإنسان والمجتمع.

ولهذا جاءت الرواية بهذا التعبير الشديد؛ لتكشف للإنسان أنَّ الخطر ليس فقط في العقوبة المترتبة على الفعل، وإنما في الأثر الذي يتركه الفعل في علاقة الإنسان بإيمانه.

ومن هنا، يظهر أنَّ نفي الإيمان في هذه الروايات هو نفي بلحاظ الأثر والكمال، لا بلحاظ أصل العقيدة. فالزاني قد يبقى مؤمناً من حيث الاعتقاد والانتماء، لكنَّه في لحظة ارتكاب المعصية لا يعيش مقام المؤمن الكامل الذي يكون إيمانه حاضراً في قراره وسلوكه. ولذلك، كان التعبير بسلب الإيمان تنبيهاً إلى خطورة اللّحظة التي يضعف فيها الإنسان أمام شهوته، فيفقد شيئاً من مقامه الروحي وإن لم يفقد أصل إيمانه.

الفصل الخامس:
الزَّنا في عالم البرزخ ويوم القيامة:
انكشاف الحقيقة وجزاء العمل

ليس الزنا مجرد لحظة عابرة تنتهي بانتهاء اللذة، فماذا لو كان الإنسان يحمل آثار أفعاله معه إلى ما بعد الموت؟ وماذا يحدث حين تنكشف في الآخرة حقيقة ما أخفاه في الدنيا؟

في هذا الفصل ننتقل من الحكم إلى المصير، ومن الفعل الظاهر إلى آثاره الباطنة، فماذا تكشف الروايات عن عقوبة الزنا في البرزخ والقيامة؟ ولماذا تتعدد صور العقوبة، وتختلف باختلاف أحوال الزناة؟ وما معنى أن يُحرّم الإنسان من الرحمة، والقرب، والتزكية، وأن يُفتضح ما كان يظنه سراً؟

ليست الغاية مجرد تخويفك من النار، بل أن ترى الزنا من زاوية مختلفة تماماً، وأن ترى ماذا يصنع الإنسان بنفسه عندما يحول لحظة شهوة إلى أثر يمتدّ معه إلى الأبد؟ هنا تبدأ المسألة الجوهرية حين لا تكون قضية الزنا مجرد لذةٍ وانتهت، بل تصنع مصير الإنسان.

◆ المبحث الأول: العقوبة الأخروية للزنا من السلوك الظاهر إلى الحشر على الباطن

قد يتصور بعض الناس أنَّ الإنسان يذنب في الدنيا، ثم يأتي يوم القيامة فيُفرض عليه عذابٌ لا يرتبط بذلك الذنب إلا من جهة أنَّ الله جعله عقوبةً عليه. وهذه الصورة، وإن كان يتبنّاها بعض العلماء، لكنّها لا تعبر عن تمام الرؤية التي تقدّمها النصوص الإسلامية، ولا عن التحليل الفلسفي الذي قرّره عدد من كبار علماء الشيعة.

ففي هذه الرؤية، لا ينتهي العمل بانتهاء لحظته الزمنية، ولا يذوب في الماضي حتى يصبح مجرد ذكرى، بل يترك أثراً حقيقياً في نفس الإنسان، ويشارك في بناء شخصيته وصياغة هويّته الباطنية. فالإنسان لا يقوم بالفعل ثم يبقى كما كان قبله، بل إنّ كلّ فعل يترك بصمته في روحه، وكلّ اختيار يضيف لبنّة جديدة في تشكيل باطنه. ولذلك، فإنّ الأعمال لا تبقى خارج الإنسان، وإنّما تتحوّل تدريجياً إلى جزءٍ من كيانه.

ومن هنا، لا تكون الآخرة عالماً تُفرض فيه العقوبات اعتباطاً، وإنّما هي العالم الذي تنكشف فيه حقائق الإنسان بعد أن كانت مستورةً

بحجب الدنيا. ففي هذه الحياة يستطيع الإنسان أن يخفي كثيراً من واقعه الداخلي، وأن يفصل بين صورته أمام الناس وبين حقيقة نفسه، أمّا في الآخرة فلا يبقى إلا ما صار حقيقةً راسخة في وجوده، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩]، وقال سبحانه: ﴿ووجدوا ما عملوا حاضراً﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال عزّ وجلّ: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ [الزلزلة: ٧]. فالقرآن لا يقول: يرَ جزاءه، وإنّما يقول: يره، وكأنّ العمل نفسه يصبح أمراً مشاهداً بعد أن كان مستوراً.

ولهذا، يمكن القول إنّ العقوبة الأخرويّة تقع على نحوين:
الأول: عقوبة هي ظهور العمل نفسه بعد أن يتجسّد في النشأة الآخرة، كما تشير إليه آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أموال اليتامى ظلماً إنّما يأكلون في بطونهم ناراً﴾ [النساء: ١٠]. فالنار هنا ليست أمراً غريباً عن العمل، بل هي الحقيقة الباطنيّة لذلك العمل بعد انكشافها.

والثاني: عقوبات يجعلها الله تعالى أثراً لذلك العمل، ليست هي عين الفعل، لكنّها ليست أيضاً أموراً منفصلةً عنه، بل هي امتداد حقيقيّ له، تنشأ عن السنن الإلهيّة التي تربط بين الأفعال ونتائجها في النشأة الآخرة.

وعلى ضوء هذا الأصل يمكن قراءة الروايات الواردة في عقوبة الزنا. فهي لا تعرض مشاهد متفرقة من العذاب بقصد التخويف المجرد، وإنما تكشف عن النتائج التي ينتهي إليها هذا السلوك الجنسي عندما تزول الحجب الماديّة وينكشف الغطاء فتظهر حقيقة الإنسان كما صنعها بنفسه. ومن هنا، سنحاول في الصفحات الآتية قراءة هذه الروايات، والوقوف عند دلالاتها العقديّة والخُلقيّة والتربويّة، لفهم ما تريد أن تقوله عن حقيقة الزنا وآثاره في المصير الأخروي للإنسان.

◆ المبحث الثاني: لماذا فرّقت الروايات بين أصناف الزناة؟

عند التأمّل في الروايات الواردة في عقوبة الزنا، يلفت النظر أنّها لا تتحدّث عن الزاني بوصفه نموذجاً واحداً، ولا تعرض العقوبة على أنّها متساوية في جميع الصور، بل تميّز بين حالات متعدّدة، فتحدّث عن الزاني مطلقاً، وعن الشيخ الزاني، وعن المرأة التي توطئ فراش زوجها، وعن من أقرّ نطفته في رحم تحرم عليه، كما تتحدّث عن الزاني في موارد أخرى.

وهذا التنوّع ليس أمراً عارضاً، بل يكشف عن مبدأ مهمّ في النظريّة

الفصل الخامس - المبحث الثاني ١٥١

الخُلُقِيَّة الإسلاميَّة، وهو أنَّ الذنوب لا تُقاس بأسمائها وحدها، وإنَّما تُقاس أيضًا بظروفها، ودوافعها، وآثارها، وحجم الاعتداء الذي تتضمَّنه. فالزنا عنوان عامٌّ، لكن ليس الزنا كلُّه في مرتبة واحدة من حيث المسؤوليَّة الخُلُقِيَّة وآثاره الواقعيَّة. فهناك زنا يقتصر ضرره نسبيًّا على طرفيه، وهناك زنا يمتدُّ أثره إلى الزوج، والأسرة، والأبناء، والأنساب، والمجتمع، فتعاطم مسؤوليَّته تبعًا لتعاطم ما أحدثه من فساد.

وكذلك ليست دوافع الناس سواءً. فليس من كانت شهوته في أوج قوتها كمن ضعفت دوافعه الطبيعيَّة، وليس من وقع في المعصية تحت ضغط شديد كمن ارتكبها مع تمام القدرة على ضبط نفسه. ولهذا نجد الروايات تشدّد في بعض الصور أكثر من غيرها؛ لأنَّ المسؤوليَّة لا تتحدّد بالفعل مجردًا، بل بدرجة الحرّية التي مارسها الإنسان، وبمقدار ما كان قادرًا على مقاومة دوافعه.

كما أنَّ العقوبات نفسها ليست على نسق واحد. فبعض الروايات تتحدّث عن عذاب البرزخ، وأخرى عن أهوال الموقف يوم القيامة، وثالثة عن الحرمان من القرب الإلهيِّ، ورابعة عن العذاب في النار. وهذا يدلُّ على أنَّ آثار الزنا لا تظهر في مرحلة واحدة، بل ترافق الإنسان في المراحل المختلفة من حياته الأخرويَّة، ويظهر في كلِّ مرحلة وجه من الوجوه التي خلّفها هذا العمل في نفسه.

ومن هنا، فإننا لن نتعامل مع الروايات بوصفها أخباراً متفرقة، بل سنحاول تصنيفها بحسب المراحل التي تمرّ بها النفس بعد الموت، وبحسب أنواع العقوبات التي ذكرتها، ثم نقف عند دلالة كلّ عقوبة، وما تكشف عنه من حقيقة هذه المعصية وآثارها في تكوين الإنسان ومصيره.

◆ المبحث الثالث: بداية عقوبة الزنا من البرزخ لا من يوم القيامة

من الملاحظ في الروايات الواردة في عقوبة الزنا أنّها لا تجعل بداية الجزاء يوم القيامة، بل تبدأ قبل ذلك، منذ انتقال الإنسان إلى عالم البرزخ. فقد روي عن رسول الله ﷺ: "من زنا بامرأة... ثم لم يتب ومات مصراً عليه، فتح الله له في قبره ثلاثمائة باب، يخرج منه حيّات وعقارب وثعبان النار يحترق إلى يوم القيامة..."^(١).

وهذا يكشف عن حقيقة عقديّة مهمّة، وهي أنّ الموت لا يوقف آثار الأعمال، بل يبدأ معه طور جديد من ظهور نتائجها. فالإنسان عندما

يفارق الدنيا لا ينتقل إلى الفراغ، وإنما ينتقل إلى عالم آخر تنكشف فيه آثار ما اكتسبه في حياته، ولذلك كان البرزخ أول مراحل الجزاء، قبل الحساب الأكبر يوم القيامة.

وهنا قد يُثار سؤال مهم: هل الحيّات والعقارب وثعبان النار المذكورة في الرواية أمور ماديّة تماثل ما نعرفه في الدنيا، أم أنّها حقائق برزخيّة تناسب ذلك العالم؟

الظاهر أنّ النصوص لا تريد أن تنقل صور الدنيا إلى البرزخ بحرفيّتها، وإنما تتحدّث عن حقائق تناسب تلك النشأة. فكلّ عالم قوانينه، ولكلّ مرتبة من الوجود مظاهرها الخاصّة. وإذا كانت الآخرة ليست امتداداً مادّيّاً للدنيا، فمن الطبيعيّ ألاّ تكون صور العذاب فيها مطابقة لما نألفه هنا، وإن اشتركت معها في الاسم أو الصورة التقريبيّة. ومن هنا، يمكن فهم هذه الروايات في ضوء ما تقدّم من أنّ الأعمال لا تزول بانتهاء صدورها، بل تبقى آثارها كامنة في نفس الإنسان، فإذا انتقل إلى البرزخ ظهرت تلك الآثار بالصورة التي تناسب ذلك العالم. فالإنسان لا يحمل معه إلى قبره أمواله ولا مكانته الاجتماعيّة ولا صورته التي كان يظهر بها أمام الناس، وإنما يحمل نفسه التي صنعها بأعماله، ويحمل الملكات التي كوّنّها، ويحمل الآثار التي تركتها اختياراته في باطنه.

ولهذا، فإنَّ ذكر الحيات والعقارب وثعبان النار ليس المقصود منه مجرد رسم مشهد مرعب، وإنَّمَا الكشف عن أنَّ الشهوة التي استسلم لها الإنسان في الدنيا، ولم يسعَ إلى تهذيبها أو التوبة منها، لا تنتهي بانتهاء اللذة العابرة، بل تتحوَّل إلى مصدر ألم وعذاب. فما كان يظنُّه لحظة متعة، يكشف البرزخ عن وجهه الآخر، ويظهر حقيقته التي كانت مستترة خلف لذة عابرة لا تكاد تستغرق دقائق معدودة. كما يعبرُ الإمام (زين العابدين) (عليه السلام) في دعاء التوبة عندما يستغيث بالله تعالى ويتوب إليه ”من ذنوب أدبرت لذاتها فذهبت وأقامت تبعاتها فلزمت“.

وهذا ينسجم مع القاعدة التي تقدِّم الحديث عنها، وهي أنَّ الجزاء ليس دائماً شيئاً منفصلاً عن العمل، بل قد يكون العمل نفسه بعد أن انكشف باطنه. فالدنيا عالم تستر فيه الظواهر الحقائق، أمَّا البرزخ فهو أول عالم تبدأ فيه تلك الحقائق بالظهور، فيرى الإنسان آثار أفعاله مجردة من الزينة التي كانت تحيط بها في الدنيا.

ومن هنا، فإنَّ الرواية لا تريد أن تخبرنا فقط بما سيقع للزاني بعد موته، بل تريد أن تغيِّر نظرنا إلى المعصية نفسها. فهي تعلِّمنا أنَّ اللذة لا تُقاس بلحظتها القصيرة، وإنَّمَا بما تتركه من أثر دائم في الإنسان. فما يختاره الإنسان بإرادته في دقائق، قد يصاحبه أثره سنوات عمره، بل قد يمتدَّ معه إلى البرزخ، ثم إلى القيامة، ثم إلى المصير الأبدي، ولذلك

كانت النصوص تحذّر من النظر إلى المعصية بمعزل عن عواقبها؛ لأنّ حقيقة العمل لا تكتمل عند لحظة وقوعه، وإنّما تكتمل عندما تظهر آثاره جميعها.

بعد أن بيّنت الروايات أنّ آثار الزنا تبدأ منذ عالم البرزخ، تنتقل إلى بيان ما ينتظر الإنسان يوم القيامة. وعند جمع النصوص الواردة في هذا الباب، يتبيّن أنّها لا تقتصر على نوع واحد من العقوبة، بل تعرض طيفاً واسعاً من الجزاءات.

وقد أشار القرآن الكريم إلى أصل هذه العقوبات بقوله تعالى في وصف عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦٧-٦٩].

ثم جاءت الروايات ففصّلت ما أجمله القرآن، فذكرت صوراً متعدّدة للعقوبة؛ منها مضاعفة العذاب، وسوء الحساب، وسخط الرحمن، والحرمان من نظر الرحمة، وعدم التزكية، والبعد عن الله تعالى، والافتضاح على رؤوس الخلائق.

وليس المقصود من تعدّد هذه العقوبات أنّها عقوبات متفرّقة لا

يجمعها رابط، بل الظاهر أنَّ كلَّ واحدة منها تكشف جانبًا من الحقيقة نفسها. فالذنب الواحد قد يفسد أكثر من جهة في الإنسان، ولذلك تتعدّد آثاره بتعدّد ما أحدثه من خلل. فهناك أثر يمسّ علاقة العبد بالله، وأثر يمسّ مقامه بين الناس، وأثر يمسّ حقيقة نفسه، وأثر يظهر في الحساب، وآخر يظهر عند دخول النار.

ومن هنا، سنقف عند أبرز هذه العقوبات كما عرضتها النصوص، لنحاول فهم ما تشير إليه من معانٍ، وما تكشف عنه من حقيقة الزنا وآثاره في المصير الأخرى.

◆ المبحث الرابع:

لا يكلمه الله، ولا ينظر إليه، ولا يزكّيه: ماذا تعني هذه التعابير؟

ورد في عدد من الروايات أنَّ من أصناف الزناة من «لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم»^(١)، كما في حديث الشيخ الزاني، والمرأة التي توطئ فراش زوجها، وغيرهما.

وقد يتبادر إلى الذهن أنَّ هذه التعابير تحمل معانيها الحسيّة المعروفة في حياة البشر، فيُتَصَوَّر أنَّ الله يتكلّم بصوت ثمّ يمتنع عن الكلام، أو ينظر بعين ثمّ يصرف بصره، أو يقترب مكاناً ثمّ يتعد. إلا أنَّ هذا الفهم لا ينسجم مع أصلٍ قطعيٍّ من أصول العقيدة الإسلاميّة، وهو أنَّ الله - سبحانه - ليس جسمًا، ولا تحيط به الجهات، ولا تجري عليه صفات المخلوقين. ولذلك، فإنَّ كلَّ ما ورد في القرآن والروايات من هذه الألفاظ يجب أن يُفهم بما يليق بجلاله سبحانه، لا بما يليق بالمخلوقات.

فالقرآن الكريم يخاطب الناس باللغة التي يفهمونها، ويستعمل ألفاظاً مألوفاً لديهم، لكنّه يريد بها معاني تليق بالله تعالى. ولهذا كانت هذه التعابير من قبيل الكناية عن آثار معيّنة في علاقة العبد بربه، لا أنّها أوصاف جسديّة لله سبحانه.

فإذا قيل: "لا يكلّمهم الله"، فليس المقصود أنَّ الله يمتنع عن التلقُّظ بكلمات معهم، وإنّما أنَّ هؤلاء يُحرّمون من الخطاب الذي يتضمّن الرضا والتكريم واللطف. فالحديث هنا عن مقام القرب، لا عن مجرد حصول الكلام؛ إذ إنّ القرآن يثبت أنَّ الله يخاطب أهل النار أيضاً، ومع ذلك ورد في بعض الموارد: ﴿ولا يكلّمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة﴾ [آل عمران: ٧٧]. وهذا يدلّ على أنَّ المنفي ليس مطلق

الكلام، وإنَّمَا الكلام الذي يحمل معنى العناية والرضوان والتشريف. وكذلك قوله: "ولا ينظر إليهم". فإله تعالى لا ينظر بعين حتى يقال إنَّه يصرف بصره عن أحد، وإنَّمَا المراد أَنَّهُمْ يُحَرِّمُونَ من نظر الرحمة واللفظ والعناية الخاصّة. ولهذا جرى في لغة العرب استعمال النظر بمعنى الرعاية والاهتمام، فيقال: "نظر الأمير في أمر الرعيّة"، أي اعتنى به وتولّاه، لا أَنَّهُ اكتفى بمجرد رؤيته. فعدم نظر الله إلى العبد يعني أَنَّهُ حرم نفسه من مورد الرحمة الخاصّة التي ينالها أولياء الله.

وأما قوله: "ولا يزكّيه"، فالتزكية في أصل معناها هي التطهير والتنمية. فالزكاة سُمِّيت زكاة لأنَّها تطهّر المال وتُنمّيه، والنفس الزكيّة هي النفس التي تطهّرت من الرذائل ونمّت في مدارج الكمال. ومن ثمَّ فَإِنَّ نفي التزكية عن هؤلاء لا يعني فقط عدم الثناء عليهم، بل يعني حرمانهم من آثار القرب الإلهي التي ترتقي بالنفس وتطهّرها. لقد اختاروا طريقاً يناقض التزكية، فجاءت النتيجة منسجمة مع هذا الاختيار.

وعند التأمل في هذه التعابير الثلاثة نجد أَنَّها ليست عقوبات متفرقة، بل حلقات في حقيقة واحدة. فالإنسان الذي يُصرّ على المعصية حتى يلقي الله بها يكون قد أبعد نفسه عن موارد اللطف الإلهي، فكانت النتيجة أن يُحرّم من خطاب التكریم، ومن نظر الرحمة، ومن التزكية

الفصل الخامس - المبحث الخامس ١٥٩ ▪

التي هي كمال النفس. إنها ليست إجراءات اعتباطية، بل نتائج تتناسب مع الطريق الذي اختاره الإنسان لنفسه.

ومن هنا نفهم أنّ أشدّ ما يخسره العبد يوم القيامة ليس مجرد الألم الحسي، وإنّما خسارة القرب من الله تعالى. فالعذاب الجسدي - على شدّته - يبقى نوعاً من العقوبة، أمّا الحرمان من الرحمة، ومن القرب، ومن الكرامة الإلهية، فهو خسارة تمسّ حقيقة الإنسان وغاية وجوده. ولذلك قدّمت الروايات هذا الحرمان قبل ذكر «ولهم عذاب أليم»؛ لأنّ فقدان الصلة بالله هو أصل الشقاء، وما سواه من ألوان العذاب إنّما يتفرّع عنه.

◆ المبحث الخامس: سوء الحساب وسخط الرحمن

ورد عن رسول الله ﷺ: «في الزنا ستّ خصال؛ ثلاث في الدنيا، وثلاث في الآخرة... وأمّا التي في الآخرة: فسوء الحساب، وسخط الرحمن، والخلود في النار»^(١).

١ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ٨٢١.

تجمع هذه الرواية بين ثلاثة أنواع من العقوبة، يبدأ أولها بسوء الحساب، ثمّ سخط الرحمن، ثمّ ينتهي إلى الخلود في النار لمن مات مُصرّاً على ذنبه من غير توبة. وهذا الترتيب ليس عفويّاً، بل يكشف عن تسلسل دقيق في بيان المصير الأخروي.

أما سوء الحساب، فليس المراد به مجرد إطالة زمن الحساب أو كثرة الأسئلة، بل هو تعبير عن شدّة المؤاخذه، واستقصاء الأعمال، وانكشاف آثارها جميعها. فالإنسان في الدنيا قد ينظر إلى الزنا على أنّه فعل انتهى بانتهاه لحظته، ولم يترتب عليه - في ظنّه - إلّا لذة عابرة، لكنّه عندما يقف بين يدي الله يرى الصورة كاملة؛ يرى ما أحدثه هذا الفعل في نفسه، وما تركه من آثار في غيره، وما ترتّب عليه من حقوق ضائعة، وآلام خفية، وفساد امتدّ إلى أشخاص ربّما لم يكن يتصوّر أنّهم تأثّروا بفعله.

ومن هنا، فإنّ سوء الحساب ليس مجردّ تشديد في السؤال، بل هو انكشاف شامل لحقيقة العمل وآثاره. فكلّما اتّسعت دائرة أثر الذنب، اتّسعت دائرة الحساب عليه. ولذلك لا يُحاسب الإنسان على الفعل مجرداً، بل على ما ولّده من نتائج، وما أحدثه من تغيير في نفسه وفي حياة الآخرين.

ثم تذكر الرواية سخط الرحمن. وقد يتوهّم بعض الناس أنّ السخط

الفصل الخامس - المبحث الخامس ١٦١

الإلهي يشبه غضب الإنسان وانفعاله، وهذا تصوّر لا ينسجم مع تنزيه الله سبحانه؛ لأنّ الانفعال تغيّر يطرأ على النفس، والله تعالى منزّه عن التغيّر والانفعال. وعليه، فإنّ سخط الله ليس حالة نفسية، بل هو تعبير عن موقف إلهي يقتضيه عدله وحكمته. فإذا كانت رحمة الله تعني إفاضة الخير، والعناية، والرعاية، فإنّ السخط هو حرمان العبد من هذه العناية الخاصّة بسبب اختياره طريقاً يناقضها.

ومن هنا، فإنّ سخط الرحمن إنّما هو الوجه الآخر لإعراض الإنسان عن الله. فمن أعرض عن الرحمة، ورفض الهداية، وأصرّ على مخالفة أوامر الله، فقد وضع نفسه في موضع لا ينسجم مع مقتضيات الرحمة الخاصّة، فكان السخط تعبيراً عن هذه الحقيقة، لا عن انفعال يحدث في الذات الإلهية.

ولعلّ من اللافت أنّ الرواية ذكرت سوء الحساب قبل سخط الرحمن؛ لأنّ الحساب يكشف الحقيقة، ثم يظهر على ضوء هذه الحقيقة موقع الإنسان من رحمة الله أو سخطه. فكلّما انكشفت آثار الذنب، ظهر مقدار ما أحدثه صاحبه من بُعد عن الله، وما استحقّه من الحرمان من رحمته الخاصّة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ العقوبات الأخروية لا تبدو صوراً متفرقة لا رابط بينها، بل يكمل بعضها بعضاً. فسوء الحساب يكشف الحقيقة،

وسخط الرحمن يبيّن موقع الإنسان بعد انكشافها، ثم تأتي سائر العقوبات مظهرًا عمليًا لتلك الحقيقة التي اختارها الإنسان لنفسه في الدنيا.

◆ المبحث السادس:

مضاعفة العذاب: لماذا قال القرآن: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾؟

قال تعالى في وصف عاقبة الزنا: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]. ولعلّ من الأسئلة التي تطرح نفسها عند التأمل في هذه الآية: لماذا عبّر القرآن عن العقوبة بالمضاعفة؟ ولماذا لم يكتفِ بقوله: يعذّبه الله يوم القيامة؟

إنّ التعبير بالمضاعفة يكشف عن أنّ الجزاء الأخروي لا يتعلّق بالفعل من حيث صورته الظاهرة فقط، بل بما يحمله الفعل من آثار ونتائج ووجوه متعدّدة من الفساد. فالزنا لا يمثّل مجرد مخالفة لحكم شرعي، بل هو اعتداء على منظومة من القيم والمعاني؛ فهو يؤثّر في بناء الأسرة، ويهزّ الثقة بين الناس، ويخلط الحدود التي تحفظ العلاقات الإنسانية،

وقد يترك آثاراً تتجاوز مرتكب الفعل إلى غيره ممن يرتبطون به. ولهذا، فإنَّ العقوبة لا تكون بمقدار اللحظة التي وقع فيها الفعل فقط، بل بمقدار ما حمّله ذلك الفعل من معانٍ وآثار. فالعمل الواحد قد تكون له جهات متعدّدة: جهة تتعلّق بعلاقة الإنسان بالله، وجهة تتعلّق بظلمه لنفسه، وجهة تتعلّق بآثاره على الآخرين، وهذه الجهات كلّها تظهر عند انكشاف الحقيقة في الآخرة.

ومن هنا، تكون المضاعفة تعبيراً عن تعدّد آثار العمل، وبالتالي زيادة في مقدار الألم. فالجزاء الأخروي يكشف للإنسان حقيقة ما صنع، وما تركه فعله من آثار لم يكن يدركها كاملة في الدنيا. فإذا كان الفعل يحمل فساداً مركّباً، فإنَّ ظهور أثره في الآخرة يكون بقدر ذلك التركيب.

ولهذا لم يقل القرآن فقط يعاقب على الزنا، بل قال: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾؛ لأنَّ الإنسان لا يواجه مجرد فعلٍ مضى، وإنما يواجه الحقيقة الكاملة لذلك الفعل بعد أن تنكشف آثاره جميعها.

◆ المبحث السابع:

﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾: لماذا ذكر القرآن الإهانة بعد الخلود؟

لم يكتفِ القرآن الكريم بقوله: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ﴾، بل أضاف وصفاً

آخر، فقال: ﴿مُهَانًا﴾. وهذه الإضافة تكشف عن بُعد مهم في طبيعة العقوبة الأخروية؛ فالعذاب ليس مقصوراً على الألم، بل يرتبط أيضاً بانكشاف حقيقة الإنسان وموقعه الذي أوصل نفسه إليه.

فالإهانة في الآية ليست مجرد شعور نفسي بالعجز أو الانكسار، وإنما هي ظهور لحقيقة فقدان الإنسان للكرامة التي كان يمكن أن ينالها بالقرب من الله تعالى. فالإنسان في الرؤية القرآنية مخلوقٌ مكرمٌ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وهذه الكرامة ليست مجرد تكريم خلقة، بل هي قابلية الإنسان للوصول إلى الكمال والقرب الإلهي إذا سار في الطريق الذي أعدّه الله له.

لكن الإنسان عندما يختار طريق المعصية، ويصرّ عليه حتى تصبح المعصية جزءاً من مساره، فإنه لا يُسلب الكرامة ظلمًا، وإنما يكشف عن أنه هو الذي أضاع الطريق المؤدي إليها. فالكرامة الحقيقية لا تقوم على مجرد الانتماء إلى الإنسانية، بل على حفظ الإنسان للمعنى الذي من أجله كُرم. والقرآن الكريم يربط بين الكرامة والتقوى، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. ومن الواضح أنّ الزاني لم يتّق الله تعالى.

ومن هنا جاءت الإهانة منسجمة مع طبيعة الذنب؛ لأنّ الزنا في جوهره ليس مجرد مخالفة لحدّ من الحدود، بل يحمل اعتداءً على

الفصل الخامس - المبحث السادس ١٦٥

قيمة الإنسان نفسها عندما يتحوّل الجسد إلى مجال تتحكّم فيه الشهوة بعيداً عن المسؤولية والالتزام والغاية التي أرادها الله للعلاقة الإنسانية.

فالإنسان الذي جعل غايته إشباع الرغبة بمعزل عن القيم، ينتهي به الأمر إلى فقدان المعنى الذي يرفع الإنسان فوق مجرد الغريزة. ولذلك، يكون ظهور هذه الحقيقة في الآخرة على صورة إهانة؛ لأنّ الإنسان يرى أنه بدّل مقام الكرامة الذي كان يمكن أن يبلغه بحقيقة اختارها لنفسه.

كما أنّ الإهانة ترتبط ببعد آخر، وهو أنّ كثيراً من المعاصي يمكن أن تبقى مستورة في الدنيا، فيعيش الإنسان بين الناس محافظاً على صورته الظاهرة، بينما يخفي وراءها ما يناقضها. أما في الآخرة، حيث تظهر السرائر، فلا يبقى مجال للفصل بين ظاهر الإنسان وباطنه.

ولهذا تأتي الروايات التي تتحدّث عن افتضاح الزناة على رؤوس الأشهاد، وعن الريح التي يعرف بها أهل الموقف أصحاب هذا الذنب، لتكشف أنّ الإهانة ليست أمراً خارجياً يُضاف إلى الإنسان، بل هي ظهور لما كان يحمله في باطنه من حقيقة اختارها وأصرّ عليها.

ومن هنا، نفهم اقتران قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ بقوله: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾؛ فالمضاعفة تكشف كثرة آثار العمل وامتدادها،

والإهانة تكشف سقوط الإنسان عن مقام الكرامة الذي كان يمكن أن يصل إليه.

فالجزاء الأخروي ليس مجرد ألم يقع على الإنسان، بل هو انكشاف كامل لما صنعه الإنسان بنفسه؛ فكما أنَّ الطاعة ترفع الإنسان وتزيده قرباً وكرامة، فإنَّ الإصرار على المعصية يقوده إلى ظهور الوجه الآخر، حيث يرى حقيقة الطريق الذي اختاره.

◆ المبحث الثامن: الحرمان من القرب الإلهي: لماذا قال: لا يُدينه الله منه

ومن صور العقوبة التي تكشف عنها الروايات في شأن الزنا: الحرمان من القرب الإلهي. فقد ورد في بعض النصوص التعبير بأنَّ الله -تعالى- لا يُدني الزاني منه يوم القيامة، وهذا التعبير يحمل معنى عميقاً؛ لأنَّ القرب من الله ليس قرباً مكانياً، فالله -سبحانه- منزّه عن المكان والجهة والحدود، وإنَّما هو قرب مقام ومنزلة ورحمة وعناية.

فكما أنَّ البعد عن الله في الدنيا لا يعني مسافة حسيّة بين الإنسان وربّه، وإنَّما يعني ابتعاد الإنسان عن طريق الهداية والكمال، كذلك

الفصل الخامس - المبحث الثامن ١٦٧

القرب في الآخرة لا يعني انتقالاً أو اقتراباً مكانياً، بل يعني حصول الإنسان على مقام من الكرامة والرضوان والعناية الإلهية. فكلما ازداد الإنسان تقوى وتحرراً من أسر الشهوات والردائل، كان أقرب إلى مقام الكرامة الإلهية، وكلما اختار طريقاً يناقض هذا المسار، ابتعد عن ذلك المقام.

ومن هنا، فإنَّ حرمان الزاني المصّرّ على معصيته من القرب الإلهيّ ليس عقوبة منفصلة عن عمله، بل هو نتيجة طبيعيّة للمسار الذي اختاره. فالإنسان عندما يكرّر فعلاً يُضعف علاقته بالله، ويجعل نفسه أسيرة لدوافع تخالف ما أَرادَه الله لها، فإنّه يبتعد تدريجياً عن حقيقة القرب.

والقرب الإلهيّ هو أعظم ما يمكن أن يناله الإنسان؛ لأنَّ سائر النعم إنّما تكتسب قيمتها من اتّصالها بالله تعالى. ولذلك فإنَّ أشدّ الخسارات ليست فقط في وجود الألم والعذاب، بل في فقدان المقام الذي خُلِقَ الإنسان من أجله، وهو مقام القرب.

ومن هنا تتّضح العلاقة بين هذه العقوبة وما سبقها من قوله: لا يكلمه الله، ولا ينظر إليه، ولا يزكّيه؛ فهذه كلّها تعبيرات مختلفة عن حقيقة واحدة، وهي أنّ الإنسان الذي أصرّ على المعصية حتّى لقي الله بها حُرّم من مراتب خاصّة من العناية والرحمة والقرب.

◆ المبحث التاسع:

الريح المنتنة وافتضاح الزناة: عندما تنكشف الحقيقة المستورة

ومن الصور التي وردت في الروايات في بيان عقوبة الزنا يوم القيامة: ظهور أثر هذه المعصية على صاحبها أمام الخلائق، ومن ذلك ما رُوي عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام): «إذا كان يوم القيامة أهبَّ الله ريحاً منتنة يتأذى بها أهل الجمع... فيقال: هذه ريح فروج الزناة الذين لقوا الله بالزنا ثم لم يتوبوا، فالعنوهم لعنهم الله، فلا يبقى في الموقف أحد إلا قال: اللَّهُمَّ العن الزناة»^(١).

وهذه الرواية تكشف عن جانب آخر من حقيقة العقوبة الأخروية، وهو أنَّ بعض الأعمال التي كان الإنسان يستطيع إخفاءها في الدنيا تظهر يوم القيامة بحقيقتها، فلا يبقى الفرق بين الظاهر والباطن كما كان في عالم الدنيا.

فالإنسان في هذه الحياة يعيش في عالم الحجب؛ فقد يفعل أمراً لا يراه الناس، وقد يستطيع أن يحافظ على صورة اجتماعية مختلفة عن واقعه الداخلي. لكنَّ الآخرة هي عالم انكشاف الحقائق، ولذلك قال

١ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: عقاب الأعمال، ص ٣١٢.

تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩].

فما كان خفياً في النفس يظهر، وما كان الإنسان يحاول ستره ينكشف؛ لا لأنَّ الله تعالى يحتاج إلى كشفه ليعلمه، فهو العالم بكلِّ شيء، وإنما لأنَّ عالم الآخرة هو عالم ظهور ما كان معلوماً لله ومستوراً عن الخلق وعن الإنسان نفسه أحياناً.

ومن هنا، يمكن فهم صورة الريح المنتنة في الرواية ضمن هذا السياق، فهي ليست مجرد عقوبة حسية، بل هي تعبير عن ظهور حقيقة الفعل وآثاره. فالعمل الذي كان يحمل في باطنه فساداً وانحرافاً يتحوّل في الآخرة إلى علامة ظاهرة على صاحبه. ومن هنا نفهم معنى الافتضاح في الرواية، فليس المقصود مجرد التشهير بالإنسان أمام الآخرين، وإنما أن يرى الجميع الحقيقة التي كان الإنسان يخفيها في الدنيا. فالإنسان الذي كان يحرص على صورته أمام الناس، ويخفي فعله عن أعينهم، يجد نفسه في الآخرة أمام عالم لا تخفى فيه السرائر.

◆ المبحث العاشر:

لعن الله ولعن الناس: سقوط الإنسان من مقام الرحمة والقبول

ومن صور العقوبة التي ذكرتها الروايات في شأن الزنا: اللعن، فقد

ورد في بعضها أن الله تعالى يلعن الزناة الذين يلقونه مُصْرَيْنَ على هذه المعصية، كما ورد أن أهل الموقف يشاركون في هذا اللعن بعد أن تنكشف لهم حقيقة الفعل وآثاره.

واللعن في اللغة هو الطرد والإبعاد، وفي الاستعمال الديني هو الإبعاد عن الرحمة الخاصّة والقرب الإلهي. ولذلك فإن معنى لعن الله للعبد يعني أن الإنسان حُرِمَ بسبب اختياره من مقام الرحمة والعناية التي كان يمكن أن ينالها.

فالرحمة الإلهية واسعة، وقد جعل الله -تعالى- أبواب التوبة مفتوحة للإنسان ما دام في دار الاختيار، ولذلك لم تجعل النصوص مجرد وقوع الذنب سبباً للهلاك الأبدي، بل ربطت العقوبة بالإصرار والموت على المعصية من دون رجوع إلى الله. أما من أصرّ على الذنب حتى أصبح الذنب طريقاً اختاره لنفسه، فإنه يكون قد اختار البعد عن الرحمة، فجاء اللعن تعبيراً عن هذه الحقيقة.

ومن هنا فإن اللعن ليس أمراً خارجياً يضاف إلى الإنسان بعد فعله، بل هو نتيجة للمسار الذي صنعه بنفسه. فالإنسان عندما يبتعد عن الطهارة وعن طريق القرب، فإنه يضع نفسه في مقابل الطريق الذي يؤدي إلى الرحمة. وكما أن القرب من الله نتيجة للسير في طريق الطاعة، فإن البعد عنه نتيجة للسير في طريق المعصية.

أما لعن الناس له يوم القيامة، فهو يكشف عن جانب آخر من آثار العمل، وهو أن بعض الأفعال لا تبقى آثارها محصورة في صاحبها، بل تمتد إلى المجتمع وإلى منظومة القيم التي تحفظ حياة الناس. فالزنا في الرؤية الإسلامية ليس مجرد علاقة فردية تنتهي عند أصحابها، بل هو اعتداء على معانٍ كبرى: على العفة، وعلى حرمة الأسرة، وعلى الثقة، وعلى الأنساب، وعلى الاستقرار الاجتماعي. ولذلك، عندما تظهر الحقائق في الآخرة، يدرك أهل الموقف حجم الفساد الذي كان مرتبطاً بهذا الفعل، فيكون اللعن تعبيراً عن هذا الإدراك. وهنا يظهر الفرق بين نظرة الدنيا ونظرة الآخرة. ففي الدنيا قد يتعاطف الإنسان أحياناً مع الفعل بسبب الجهل بحقيقته أو بسبب النظر إليه من زاوية ضيقة، أما في الآخرة فتظهر الصورة كاملة؛ تظهر النتائج، وتنكشف الآثار، فلا يبقى مجال للتبرير أو التغافل.

◆ المبحث الحادي عشر: لماذا كان هذا التشدد في عقوبة الزنا؟

بعد أن عرضت الروايات صور العقوبة الأخروية للزنا، من الحرمان من القرب الإلهي، وسوء الحساب، والافتضاح، واللعن، يظهر سؤال

أساس: لماذا جاءت النصوص بهذا القدر من التشديد في الحديث عن هذه المعصية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تبدأ من العقوبة، بل من طبيعة الفعل نفسه؛ لأن شدة الجزاء لا تُفهم إلا من خلال معرفة حجم الأثر الذي يحمله العمل في نفس الإنسان وفي الواقع الذي يحيط به. ولهذا نجد أن الروايات نفسها لم تكتفِ بذكر العقوبة، بل بيّنت منزلة الزنا وخطورته، فجاءت بتعبيرات متعدّدة تكشف عن أبعاد مختلفة لهذه المعصية.

فقد ورد عن محمد الباقر (عليه السلام) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] قال: "معصية: ومقْتًا فإن الله يمجته ويغضه، قال: وساء سبيلًا هو أشدّ الناس عذابًا، والزنا من أكبر الكبائر" (١).

فهذا التعبير يضع الزنا ضمن دائرة الكبائر الكبرى، والكبيرة ليست فقط ما ورد فيه حد أو عقوبة، بل ما يكشف عن انحراف عميق عن الغاية التي أرادها الله للإنسان. فالزنا هنا لا يُنظر إليه باعتباره لحظة شهوة عابرة، بل باعتباره فعلاً يحمل في داخله خروجاً عن نظام الطهارة

١ - علي بن إبراهيم القمي: تفسير القمي، ج ٢، ص ١٩.

الفصل الخامس - المبحث الحادي عشر ١٧٣ ▪

والعقّة الذي يقوم عليه البناء الإنساني.

ثم إنّ الروايات لم تكتفِ بوصفه بأنّه من أكبر الكبائر، بل رفعت مستوى التعبير إلى بيان منزلته في ميزان الله تعالى.

فعن جعفر الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله ﷺ: "لن يعمل ابن آدم عملاً أعظم عند الله تبارك وتعالى من رجل قتل نبياً أو إماماً أو هدم الكعبة التي جعلها الله عزّ وجلّ قبلة لعباده، أو أفرغ ماءه في امرأة حراماً"^(١).

وهذه الرواية تكشف أنّ خطورة الزنا لا تنحصر في الجانب الشخصي، بل ترتبط بما يمثّله من اعتداء على حدود إلهية جعلت لحفظ الإنسان وكرامته. فكما أنّ قتل النبي أو هدم الكعبة يمثّل اعتداءً على رموز مرتبطة بالهداية والعبودية، فإنّ الزنا يمثّل اعتداءً على نظام أرادته الله لحفظ العلاقة الإنسانيّة من الفوضى والانحراف.

فالإنسان في الرؤية الإسلاميّة ليس مجردّ جسد يبحث عن الإشباع، بل هو كائن له غاية، وجسده نفسه مرتبط بهذه الغاية. وعندما تتحوّل الغريزة إلى انفلات عن الضابط الخُلقي، فإنّ المشكلة لا تكون في حصول اللذّة فقط، بل في الطريقة التي يعيد بها الإنسان تشكيل نفسه من خلالها.

١ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: عقاب الأعمال، ص ٣١٣، ح ٧.

ولهذا جاءت رواية الإمام علي الرضا عليه السلام لتكشف جانباً آخر من الحكمة في شدة العقوبة، فقال عليه السلام: ”علّة ضرب الزاني على جسده بأشدّ الضرب لمباشرة الزنا، واستلذاذ الجسد كلّ به، فجعل الضرب عقوبة له، وعبرة لغيره، وهو أعظم الجنايات“^(١).

فهذه الرواية تنقلنا من الحديث عن موقع الزنا بين الذنوب إلى الحديث عن طبيعة الجناية نفسها. فالزنا ليس مجرد مخالفة لأمر خارجي، بل هو استعمال لقوّة خلقها الله في غير الطريق الذي جعلها له، وتحويل للنعمة إلى وسيلة للانحراف.

من هنا، تتكامل الروايات الثلاث:

■ فحين قالت الرواية الأولى: ”من أكبر الكبائر“ أشارت إلى

موقع الزنا في سلّم المعاصي.

■ وحين قالت الثانية: ”أعظم عند الله“ أشارت إلى مقدار

خطورته في ميزان القيم الإلهية.

■ وحين قالت الثالثة: ”أعظم الجنايات“ أشارت إلى حجم

الاعتداء الذي يتضمّنه الفعل.

وهذه الأبعاد الثلاثة تفسّر لنا لماذا جاءت العقوبات الأخروية بهذه

١ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: علل الشرائع، ص ٥٤٤، ح ٢.

الشدة؛ لأنَّ الجزء ليس منفصلاً عن حقيقة العمل، بل هو ظهور لما يحمله العمل من آثار. فكلّما كان الفعل أعمق تأثيراً في الإنسان، وأكثر مساساً بالنظام الذي يحفظ كرامته، كان انكشاف أثره في الآخرة أعظم. ومن هنا، يتّضح أنَّ سبب التشديد في شأن الزنا لا يعود فقط إلى كونه مخالفة لأمر شرعي، فالأوامر والنواهي الإلهية ليست أحكاماً منفصلة عن مصالح الإنسان، وإنّما هي مرتبطة بحفظ كماله وسعادته في الدنيا والآخرة.

فالإنسان عندما ينظر إلى الزنا من زاوية ضيقة قد يراه مجرد علاقة بين طرفين، تقع في لحظة معيّنة وتنتهي بانتهائها، لكن النصوص تنظر إليه ضمن شبكة أوسع من المعاني والآثار. فهي لا تنظر فقط إلى ما حدث في تلك اللحظة، بل إلى ما يترتب عليها من تغيير في الإنسان نفسه، وفي علاقاته، وفي البناء الذي تقوم عليه الحياة الإنسانيّة.

ولهذا، فإنَّ وصف الزنا بأنّه فاحشة يحمل دلالة عميقة؛ لأنَّ الفاحشة ليست مجرد فعل ممنوع، بل هي فعل تجاوز الحدّ وأحدث خللاً في الميزان الخُلقي. فالحدود التي وضعها الله تعالى ليست قيوداً على الإنسان، وإنّما هي سياج يحفظ إنسانيته من أن تتحوّل قواه ورغباته إلى عوامل هدم له.

فالإنسان يمتلك الغريزة، وهذه الغريزة في أصلها ليست شرّاً، بل

هي جزء من الحكمة الإلهية في وجود الإنسان واستمرار الحياة. لكن قيمة الإنسان لا تظهر في وجود الغريزة، وإنما في قدرته على توجيهها وضبطها. فكما أنَّ العقل لا يُلغي الشهوة، فإنَّ الشهوة لا ينبغي أن تُلغي العقل.

ومن هنا، كان الخطر في الزنا أنَّه لا يتمثل فقط في حصول الفعل، بل في تقديم الرغبة الجزئية على النظام الخُلقي الذي يحفظ توازن الإنسان. فالإنسان في هذه الحالة لا يكون قد أخطأ في استعمال قوَّة واحدة فقط، بل يكون قد سمح لدافع محدود أن يحتلَّ موقع القيادة في وجوده.

ولهذا، جاءت الروايات شديدة في التعبير عن هذه المعصية؛ لأنَّها تتعلَّق بمسألة أعمق من الفعل الخارجي، وهي مسألة من يقود الإنسان: عقله وقيمه، أم اندفاعاته وشهواته؟

ومن جهة أخرى، فإنَّ الزنا لا يقف أثره عند الفرد، بل يمتدُّ إلى الأسرة والمجتمع. فالأسرة في التصرُّو الإسلامي ليست مجرد علاقة اجتماعية مؤقتة، بل هي إطار لحفظ المودَّة، والمسؤوليَّة، وتربية الأجيال، واستمرار البناء الإنساني.

ولهذا، فإنَّ الاعتداء على هذا الإطار ليس اعتداءً على شخص واحد فقط، بل قد يكون اعتداءً على مجموعة من الحقوق والمعاني التي

تقوم عليها حياة الناس. ومن هنا نفهم لماذا شددت الروايات بصورة أكبر في بعض أنواع الزنا، كمن يعتدي على فراش الزوجية، أو يخلط الأنساب؛ لأنَّ حجم الاعتداء يكون أوسع، وآثاره أعمق. فالذنب لا يُقاس فقط بالفعل المجرد، وإنما بما يحمله من خيانة للعهود، وإضرار بالآخرين، وإفساد للثقة التي لا يمكن أن يستقيم المجتمع بدونها.

◆ المبحث الثاني عشر: لماذا كان الشيخ الزاني من أشدَّ الناس إثماً؟

تقدّم أنَّ الروايات خصّت الشيخ الزاني بعقوبات خاصّة، فورد أنّه من الذين «لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم». ولم تقف النصوص عند هذا الحدّ، بل جاءت روايات أخرى تؤكد شدّة هذا الذنب وموقعه الخاصّ بين المعاصي. فقد رُوي عن جعفر الصادق (عليه السلام): «ثلاثة يدخلهم الله النار بغير حساب: إمام جائر، وتاجر كذوب، وشيخ زان»^(١).

١ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: معاني الأخبار، ص ٣٢٩، ح ١.

ورُوي عن محمد الباقر عليه السلام أنَّ رسول الله ﷺ قال في كلام له: "إنَّ ريح الجنَّة يوجد من مسيرة ألف عام، ولا يجدها عاقٌّ، ولا قاطع رحم، ولا شيخ زان"^(١).

وعند التأمل في هذه الروايات يلفت النظر أنَّ النص لم يقل: "زان" بإطلاق، وإنما قال: "شيخ زان". وهذا التقييد ليس أمراً عارضاً؛ لأنَّ الروايات حين تخصَّ فرداً بعنوان معين فإنَّها تشير إلى خصوصية في حالته، وإلى اجتماع عناصر تجعل المسؤولية أشدَّ.

فالسؤال هنا: لماذا كان الشيخ الزاني أشدَّ إثماً من غيره؟ وهل السبب هو مجرد التقدُّم في العمر؟ أم أنَّ وراء هذا التخصيص معنى خُلِّقاً أعمق؟

إنَّ الإسلام لا ينظر إلى الأفعال بمعزل عن ظروفها، ولا يساوي بين جميع الحالات التي يقع فيها الفعل نفسه، بل ينظر إلى الدوافع، وإلى مقدار الاختيار، وإلى حجم القدرة التي امتلكها الإنسان ثم خالف بها طريق الحقِّ.

فالإنسان قد يقع في الخطأ في ظروف تختلف عن غيرها، ولذلك تختلف درجة المسؤولية باختلاف موقع الفاعل وحاله. وكلِّما كان

١ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٦.

الإنسان أقدر على ضبط نفسه، وأعلم بعواقب فعله، وأبعد عن دوافع الإكراه والاندفاع، كانت مسؤوليته أعظم.

ومن هنا نفهم سر تخصيص الشيخ الزاني؛ فالشيخوخة في هذا السياق ليست مجرد عمر متقدم، بل هي رمز لمرحلة يفترض أن يكون الإنسان قد بلغ فيها مستوى أعلى من التجربة والبصيرة. فالسنوات الطويلة ليست مجرد مرور للزمن، وإنما هي فرصة لبناء النفس، وتعلم العواقب، واكتساب الحكمة. هذا فضلاً عن أن القوة الشهوية الجنسية في الشيخ مع تقدم العمر لا تبقى هي نفسها كما في الشاب، فهذا التغير الجسدي الطبيعي يفرض نمطاً من السلوك مغايراً لما يفرضه مراحل عمرية شبابية.

ولهذا فإن المشكلة في الشيخ الزاني ليست أن لديه غريزة، فالإسلام لا ينكر وجود الغرائز البشرية، وإنما المشكلة أنه استمر في الاستجابة لها في مرحلة يفترض أن يكون العقل والخبرة قد أصبحا أكثر قدرة على قيادة الإنسان.

فكلما ضعف سلطان الدافع، ظهر سلطان الاختيار. وكلما ظهر الاختيار بصورة أوضح، ازدادت المسؤولية الخلقية.

ولهذا، لا يكون التشديد على الشيخ الزاني لأنه شيخ، بل لأنه يمثل حالة اجتماع بين المعصية وبين ضعف المبررات التي قد يتدرع بها

الإنسان. فالشباب قد تكون دوافعه أقوى بحكم المرحلة العمرية، أما من قطع مراحل طويلة من حياته، وخبر تقلباتها، ورأى آثار الأفعال ونتائجها، فإنَّ إقدامه على المعصية يكشف عن خلل في البناء الداخلي لا عن مجرد اندفاع عابر.

فالإنسان لا يُقاس فقط بما يفعله، بل بما كان يستطيع أن يفعله ولم يفعله. وهذه قاعدة مهمّة في فهم المسؤولية الخلقية؛ لأنَّ قيمة الاختيار تظهر عندما توجد القدرة على اختيار الطريق الآخر.

ومن هنا، نفهم اقتران الشيخ الزاني في الرواية مع أصناف ارتبطت بسوء استعمال المسؤولية. فالمعيار المشترك ليس مجرد الفعل الظاهر، بل إنَّ الإنسان امتلك موقعاً أو قدرة أو فرصة ثم استعملها في الاتجاه الخطأ. فالشيخ امتلك نعمة العمر والتجربة، وكان المفترض أن تتحوّل هذه النعمة إلى نضج وتقوى، فإذا تحوّلت إلى استمرار في المعصية أصبحت حجةً عليه. فالنعمة كلّما عظمت، عظمت المسؤولية المرتبطة بها.

كما أنَّ الشيخ في الوعي الاجتماعي ليس فرداً منعزلاً فقط، بل يحمل صورة رمزية. فالناس ينظرون إلى الكبير باعتباره صاحب تجربة ومثلاً، ولذلك فإنَّ انحرافه يترك أثراً يتجاوز شخصه إلى الصورة التي يمثلها. ومن هنا، نفهم لماذا جاءت بعض الروايات بهذا التشديد، فهي لا تتحدّث فقط عن فعل خاص بين الإنسان وربّه، بل عن إنسان أضاع

ثمرة عمرٍ كاملٍ، فلم تتحوّل التجربة إلى حكمة، ولم يتحوّل الزمن إلى قرب، ولم يتحوّل العلم بالحياة إلى قدرة على تهذيب النفس.

إنّ الشيخ الزاني يمثّل في النهاية صورة الإنسان الذي لم ينتفع بالسنوات التي منحها الله له. فالزمن وحده لا يصنع الفضيلة، وإنّما الذي يصنعها هو ما يفعله الإنسان بهذا الزمن. فقد يعيش الإنسان عمراً طويلاً، لكن إذا بقيت نفسه أسيرة لأهوائها، فإنّ طول العمر لا يكون فضيلةً بذاته، بل يصبح دليلاً على ضياع فرصة كان يمكن أن تتحوّل إلى كمال.

ولهذا، كانت الروايات شديدة في التحذير من الشيخ الزاني؛ لأنّ القضية ليست مجرد معصية وقعت، بل معصية وقعت بعد أن كان يفترض أن يكون الإنسان قد تجاوز مرحلة الاستسلام للهوى، وأن يكون قد جعل من عمره طريقاً نحو الحكمة والعفة والقرب من الله.

◆ المبحث الثالث عشر:

الزنا بالمحصنة: عندما تتحوّل المعصية الفردية إلى اعتداء على الأسرة والنسب

عندما تتحدّث النصوص الإسلاميّة عن الزنا، فإنّها لا تنظر إليه بوصفه مجرد مخالفة خُلُقِيّة أو انحرافاً في السلوك الفرديّ، بل تنظر

إليه باعتباره فعلاً يمكن أن يترك آثاراً تتجاوز حدود الفرد لتصل إلى الأسرة والمجتمع. ولهذا نلاحظ أنَّ الروايات لم تجعل صور الزنا كلّها في مرتبة واحدة، بل شدّدت بصورة خاصّة عندما يكون الزنا متعلّقاً بامرأة محصنة، أي امرأة مرتبطة بعقد زواج قائم.

فقد ورد عن جعفر الصادق (عليه السلام): «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم، منهم المرأة توطئ فراش زوجها»^(١). ورُوي عن جعفر الصادق (عليه السلام) عن علي (عليه السلام) أنّه قال: «ألا أخبركم بأكبر الزنا؟ قالوا: بلى، قال: هي امرأة توطئ فراش زوجها فتأتي بولد من غيره فتلزمه زوجها، فتلك التي لا يكلمها الله ولا ينظر إليها يوم القيامة ولا يزكيها ولها عذاب أليم»^(٢). كما ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «من فجر بامرأة ولها بعل... وكانا من أشدّ الناس عذاباً»^(٣).

هذه الروايات تكشف أنّ التشديد في الزنا بالمحصنة لا يرتبط فقط بالفعل الجنسيّ المحرّم، وإنّما بطبيعة الاعتداء الذي يحدث. فالزنا في هذه الحالة لا يقع خارج أيّ إطار، بل يقع داخل مؤسّسة لها حرمتها وحقوقها، وهي مؤسّسة الزواج.

١ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٥، ص ٥٤٣، ح ١.

٢ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ٥، ص ٥٤٣، ح ٢.

٣ - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: عقاب الأعمال، ص ٣٣٨.

فالزنا في صورته العامة اعتداء على قيمة العفة، أما الزنا بالمحصنة فهو يجمع اعتداءات متعددة في وقت واحد: اعتداء على العفة، وعلى عقد الزواج، وعلى الثقة بين الزوجين، وعلى استقرار الأسرة، وعلى نظام النسب الذي تقوم عليه مجموعة من الحقوق والواجبات.

ومن هنا نفهم لماذا وصفته الرواية بأنه "أكبر الزنا"؛ لأن القضية لا تتعلق بمجرد وقوع علاقة محرمة بين شخصين، بل بما ينتج عنها من آثار تمتد إلى دائرة أوسع من أصحاب الفعل أنفسهم.

إن الأسرة في الرؤية الإسلامية ليست مجرد علاقة عاطفية أو ترتيب اجتماعي مؤقت، بل هي المؤسسة الأولى التي يتشكل داخلها الإنسان. ففيها يتعلم معنى الانتماء، والثقة، والمسؤولية، والرحمة. ولذلك فإن أي اعتداء على الأسرة لا يبقى محصوراً داخل حدود الزوجين، بل يمكن أن يمتد أثره إلى الأبناء والمجتمع كله.

ولهذا ركزت الرواية على صورة خاصة، وهي أن تأتي المرأة بولد من غير زوجها ثم تلزمه به؛ لأن هذه الصورة تكشف أن المشكلة ليست فقط في وقوع الخيانة، وإنما في إنتاج واقع غير حقيقي يُبنى عليه كثير من الآثار.

فالزوج يعيش وهو يعتقد أن هذا الطفل امتداد له، فيتحمّل مسؤوليات الأبوة، وتترتب على ذلك علاقات وحقوق مبنية على هذا الاعتقاد.

والطفل نفسه ينشأ داخل هويّة لم تُبنَ على الحقيقة. كما أنّ مسائل القرابة والإرث والحقوق الأسريّة ترتبط بمعلومة غير صحيحة.

ولهذا، فإنّ الرواية لا تصف مجرد خطأ فرديّ، بل تشير إلى خلل يصيب بنية اجتماعيّة كاملة؛ لأنّ النسب ليس أمراً شكليّاً، وإنّما هو جزء من هويّة الإنسان وموقعه داخل المجتمع.

ومن هنا يظهر معنى قول علي (عليه السلام) إنّها "أكبر الزنا"؛ لأنّ بعض الأفعال لا ينتهي أثرها بانتهاء لحظة ارتكابها، بل تترك وراءها سلسلة طويلة من النتائج التي قد تستمرّ لسنوات.

إنّ خطورة هذه الصورة من الزنا أنّها لا تهدم علاقة فقط، بل تدخل إلى داخل الأسرة نفسها. فالإنسان الذي يدخل إلى بيت على أنّه أحد أفرادها، بينما هو في الحقيقة خارج هذه العلاقة، يحصل على موقع وحقوق وخصوصيّات لم تكن له.

ولهذا جاءت الروايات بالتشديد؛ لأنّ الأسرة تقوم على حدود واضحة من الثقة والانتماء والخصوصيّة. وعندما تُخترق هذه الحدود، فإنّ الضرر لا يكون في الفعل وحده، بل في انهيار المعاني التي تحفظ تماسك الأسرة.

ومن هنا نفهم أيضاً دلالة التعبير عن "الفراش" في الروايات. فالفراش ليس مجرد مكان، وإنّما هو رمز للعلاقة الزوجية التي تقوم

على العهد والثقة والخصوصية. ولذلك، فإن انتهاكه يمثل اعتداءً على المساحة التي يُفترض أن تكون الأكثر أماناً داخل الحياة الإنسانية. فالزواج لا يستمرّ بالقانون فقط، وإنما يستمرّ بالثقة. وإذا فقد الإنسان ثقته بمن يشاركه حياته، فإنّ الضرر لا يكون مجرد ألم عابر، بل هو اهتزاز للأساس الذي تقوم عليه العلاقة.

كما أنّ آثار هذه الجريمة لا تتوقّف عند الزوجين، بل تمتدّ إلى الأبناء الذين قد يتحمّلون نتائج لم يكونوا طرفاً فيها. فاضطراب الأسرة وانهيار الثقة والشكوك المستمرة كلّها آثارٌ تجعل الضرر أوسع من حدود الفعل نفسه.

ولهذا فإنّ النصوص لا تنظر إلى الزنا بالمحصنة باعتباره مجرد لذة محرّمة، بل باعتباره اعتداءً على منظومة من القيم والحقوق التي تحفظ حياة الإنسان.

فالذنوب ليست كلّها في مستوى واحد من حيث آثارها. فهناك ذنب يقتصر ضرره غالباً على صاحبه، وهناك ذنب يتحوّل إلى اعتداء على الآخرين وعلى المؤسسات التي تقوم عليها حياة الناس.

والزنا بالمحصنة من النوع الثاني؛ لأنّه يمسّ الأسرة، والنسب، والثقة، والاستقرار الاجتماعي.

ومن هنا نفهم أنّ التشديد الوارد في الروايات ليس مجرد تأكيد على

العقوبة، وإنّما هو كشف عن حجم القيمة التي يُراد حمايتها. فحين
تحمي الشريعة الأسرة، فإنّها لا تحمي علاقة خاصّة بين شخصين فقط،
بل تحمي البنية التي يتكوّن داخلها الإنسان ويستقرّ بها المجتمع.
فالرسالة التي تحملها هذه النصوص ليست فقط التحذير من الفعل،
بل بيان أنّ بعض الاختيارات الفردية قد تتجاوز صاحبها لتصيب شبكة
كاملة من العلاقات والحقوق، ولذلك كان خطرها أعظم وتشديد
التحذير منها أشدّ.

الفصل السادس: **تطبيع الزنا بين المجتمع والدولة والاقتصاد**

يُنظر إلى الزنا في الغالب بوصفه معصية فردية تنشأ من قرار يتّخذه رجل وامرأة، ولذلك ينصرف معظم الحديث عنه إلى بيان حكمه الشرعي، وآثاره الخُلُقية، ومسؤولية الإنسان عن اختياراته. وهذه المعالجة ضرورية ولا غنى عنها، لكنّها لا تكفي لفهم الواقع الذي يعيشه الشباب اليوم؛ لأنّ بعض الأفعال لا تبقى محصورة في دائرة الفرد، بل تتحوّل مع الزمن إلى ظواهر اجتماعية تصوغها الثقافة، وتؤثّر فيها القوانين، وتعيد الأسواق والإعلام إنتاجها واستثمارها.

هنا لا يرتبط السؤال بسبب وقوع بعض الناس في الزنا، وإنّما بكيفية نشوء بيئة تجعل الوقوع فيه أسهل، والاعتیاد عليه أكبر، والاعتراض عليه أضعف. وكيف تتحوّل الغريزة الجنسية من نعمة تحفظ بقاء الإنسان والأسرة إلى سلعة تتنافس وسائل الإعلام، والمنصات الرقمية،

والإعلانات، وبعض الصناعات الترفيهية والسياحية على استشارتها وتحويلها إلى مصدر للأرباح.

وتبرز أهمية هذه الأسئلة في المجتمعات العربية والإسلامية؛ لأنها ما تزال تعلن رفض الزنا في مرجعيتها الدينية والثقافية، لكنّها تواجه في الوقت نفسه تغيّرات متسارعة في أنماط الحياة والتواصل والإعلام والاقتصاد. فأصبح الشباب يعيشون في عالم يستطيعون فيه الوصول إلى آلاف الصور والمقاطع والعلاقات المحتملة خلال دقائق معدودة، ويتعرّضون يومياً لرسائل إعلامية وثقافية تعيد تعريف الحب، والعلاقة، والحرية، والنجاح، والجسد. ولم يعد التحديّ مقتصرًا على مقاومة الشهوة، بل أصبح يتمثّل أيضًا في مقاومة بيئة تصنع الإثارة، وتطّبع معها، وتريح من استمرارها.

◆ المبحث الأول:

حين ينتقل الزنا من كونه معصيةً فرديةً إلى البيئة الاجتماعية

من السهل أن ننظر إلى الزنا بوصفه قرارًا شخصيًا اتّخذه رجل وامرأة، فنحصر الحديث في مسؤوليتهما الخُلُقِيّة وحكمه الشرعيّ، وهذا

صحيح ولا غنى عنه. لكن هذا المنظور، على أهميته، لا يفسر جانباً آخر لا يقل خطورة، وهو الكيفية التي قد يتحول بها المجتمع نفسه إلى بيئة تجعل هذا القرار أكثر احتمالاً، وأكثر تكراراً، وأقل استنكاراً.

فالفرق كبير بين مجتمع يقع فيه الزنا، ومجتمع ينتجه. فوجود أفراد يخطئون لا يعني أن المجتمع فقد قيمه؛ إذ لم يخلُ مجتمع في التاريخ من المعاصي. لكنَّ المجتمع يظلّ معافى ما دامت منظومته التربوية والثقافية والقانونية تعمل على مقاومة الخطأ، وتغرس في أفرادها مناعة خُلقيّة تحول دون انتشاره. أما الخطر الحقيقيّ فيبدأ عندما تتغير هذه المنظومة تدريجياً، فلا يعود الإنسان يقاوم شهوته وحدها، بل يجد نفسه محاطاً ببيئة تخفّف من قبح الفعل، وتعيد تفسيره، وتيسّر الوصول إليه.

وهنا ينبغي الانتباه إلى حقيقة مهمّة، وهي أنّ المجتمع لا يصنع الزنا مباشرة، وإنّما يصنع الإنسان الذي قد يراه خياراً عادياً. فالسلوك لا يولد من فراغ، بل يسبقه تصور، ثمّ اعتياد، ثمّ قبول، ثمّ ممارسة. ولذلك فإنّ أخطر ما قد يحدث ليس ازدياد عدد من يقعون في الزنا، وإنّما تغير المعايير التي يقاس بها الزنا نفسه؛ إذ ينتقل في وعي بعض الناس من كونه تجاوزاً خُلقيّاً إلى كونه شأنًا شخصيّاً، ثمّ إلى كونه سلوكاً مألوفاً لا يستدعي كثيراً من المراجعة أو النقد.

والسؤال هنا ليس هو لماذا يزني بعض الناس؟ بل كيف تُنتج البيئة الاجتماعية هذا التحول في الوعي والسلوك؟

التحول في الحياة الإنسانية لا يحدث بفعل عامل واحد، وإنما من خلال تفاعل منظومة كاملة. فالثقافة تشكّل الأفكار، والإعلام يغرس بعض المفاهيم ويصنع الخيال، والتكنولوجيا تقلل الحواجز، والاقتصاد يكتشف في الغريزة فرصة للاستثمار، بينما تؤثر السياسات العامة في رسم الحدود بين الممنوع والمسموح والمتسامح معه. وعندما تعمل هذه العوامل في اتجاه واحد، فإنّها لا تغيّر السلوك الجنسي مباشرة، بل تغيّر الطريقة التي ينظر بها الإنسان إلى سلوكه الجنسي.

ومن الأمثلة القريبة من حياة الشباب الجامعي أنّ إقامة علاقة عاطفية كانت في كثير من البيئات ترتبط سابقاً بقيود اجتماعية وأسرية تحدّ من تطورها إلى علاقة محرّمة، أما اليوم فقد أزيلت تطبيقات التعارف ووسائل التواصل كثيراً من تلك الحواجز. فلم يعد التعارف يحتاج إلى وسيط، ولا اللقاء إلى بيئة اجتماعية، ولا استمرار العلاقة إلى رقابة تُذكر، بل أصبحت وسائل الاتصال تتيح بناء علاقات مع أشخاص لا يجمعهم بالمستخدم أي محيط اجتماعي مشترك. وهنا لا تكون المشكلة في التكنولوجيا نفسها، وإنما في أنّها خفّضت تكلفة الوصول إلى السلوك الجنسي، وجعلت مقاومة الإغراء أكثر تعقيداً مما كانت

عليه في السابق.

ويظهر التحول أيضاً في الخطاب الإعلامي. فالقضية لم تعد تقتصر على عرض العلاقات غير المشروعة بوصفها جزءاً من الواقع، بل تجاوزت ذلك في بعض الأعمال إلى إعادة تعريفها. فخيانة الزوجة قد تُقدّم على أنّها بحث عن الاحتواء العاطفي، والعلاقة الجنسية خارج إطار الزواج على أنّها تعبير صادق عن الحب أو حق شخصي. وهنا لا يتغير الحكم على الفعل فحسب، بل يتغير اسمه ومعناه في وعي المشاهد أو المتلقّي عموماً؛ وتغيير اللغة هو في كثير من الأحيان الخطوة الأولى في تغيير المفاهيم والانطباعات والقيم.

ولا تقف آثار هذا التحول عند حدود السلوك الجنسي، بل تمتد إلى نظرة الشباب إلى الزواج والأسرة والاستقرار. فعندما يعتاد الإنسان العلاقات العابرة، قد يصبح الالتزام الطويل أكثر صعوبة، وعندما تُختزل العلاقة بين الرجل والمرأة في الإشباع اللحظي، تضعف معاني المسؤولية والوفاء والتضحية التي تقوم عليها الأسرة. وهكذا لا تقتصر آثار الظاهرة على من يمارسها، بل تمتد إلى الثقافة الاجتماعية كلها، فتؤثّر في مستوى الثقة بين الجنسين، وفي توقعات الشباب من الزواج، وفي استقرار المجتمع على المدى البعيد.

◆ المبحث الثاني: عندما تنتقل ظاهرة الزنا من المجتمع إلى الدولة

إذا كان المجتمع قادراً على إنتاج بيئة تجعل بعض السلوكيات الجنسية أكثر حضوراً وأقل استنكاراً، فإنَّ السؤال الذي يفرض نفسه بعد ذلك هو: ما موقع الدولة من هذه التحولات التي ترتبط بالزنا وغيره؟ قد يظن بعض الناس أنَّ وظيفة الدولة تقتصر على سنِّ القوانين ومعاينة المخالفين، لكنَّ دورها أوسع من ذلك بكثير. فالدولة ليست مجرد جهاز إداري، بل هي المؤسسة التي ترسم حدود المجال العام، وتحدّد -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- ما يُعدّ مقبولاً، وما يُعدّ مرفوضاً، وما ينبغي مقاومته، وما يمكن التعايش معه. ولذلك فإنَّ أثرها لا يقف عند تنفيذ النصوص القانونية، بل يمتد إلى تشكيل الوعي الجمعي؛ لأنَّ الناس يتعلمون من ممارسات الدولة بقدر ما يتعلمون من قوانينها. فالسؤال لا يقتصر على هل الزنا مُجرّم في القانون؟ بل يتجاوز إلى سؤال آخر أهمّ، وهو كيف تتعامل الدولة مع هذه الظاهرة؟ هل تنظر إليها بوصفها تهديداً للبنية الخلّقية والاجتماعية يستحق المواجهة، أم تراها واقعاً لا جدوى من مقاومته، أم تعتبرها نشاطاً يمكن تنظيمه إذا ارتبط بمصالح اقتصادية أو سياحية أو غيرها؟

الفصل السادس - المبحث الثاني ١٩٥ ▪

ولفهم هذه التحولات، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل متدرجة، لا تُعبّر عن تصنيف قانوني فحسب، بل عن ثلاث فلسفات مختلفة في إدارة الظواهر الاجتماعية.

■ المرحلة الأولى: المنع: في هذه المرحلة تنظر الدولة إلى ظاهرة الزنا بوصفها خطراً على الفرد أو الأسرة أو المجتمع، فتسعى إلى الحدّ منها عبر القانون، والسياسات العامة، والتربية، والتوعية، وحماية البيئة الاجتماعية التي تُقلّل من فرص انتشارها. وقد تنجح هذه الجهود أو تتعثر، لكن الرسالة العامة تبقى واضحة، وهي أنّ هذا السلوك الجنسي لا يُمثّل قيمة اجتماعية وخلقية، ولا يُراد له أن يتحوّل إلى جزء طبيعي من الحياة العامة.

■ المرحلة الثانية: التغاضي أو التساهل العملي: وهذه مرحلة أكثر تعقيداً؛ لأنّ التغيير لا يحدث في النصوص القانونية التي تُجرّم الزنا مثلاً، بل في طريقة التعامل معها. فقد تبقى القوانين كما هي، لكن تطبيقها يصبح محدوداً أو انتقائياً، أو يجري التغاضي عن ممارسات معروفة عندما تتعارض مواجعتها مع اعتبارات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وهنا تبدأ الفجوة بين ما يقرّاه المواطن في القانون، وما يراه في الواقع.

وهذه الفجوة ليست مسألة إدارية فحسب، بل لها آثار تربوية وثقافية عميقة. فالشباب الذي يشاهد فعلاً ممنوعاً قانوناً، لكنه حاضر في الفضاء العام دون اعتراض فعليّ، قد يخلص تدريجياً إلى أنّ المشكلة ليست في الفعل نفسه، بل في طريقة النظر إليه. ومع تكرار هذا المشهد تضعف حساسية المجتمع تجاه ظاهرة الزنا، لا لأنّ الناس اقتنعوا بصحتها، وإنما لأنّهم اعتادوا حضورها. فالاعتیاد من أقوى العوامل التي تعيد تشكيل الضمير الاجتماعي. ولا يعني ذلك أنّ الدول العربيّة جميعها تسير في الاتجاه نفسه، فواقعها مختلف، كما أنّ سياساتها متباينة. وإنّما المقصود هو بيان آلية يمكن أن تظهر في أيّ مجتمع عندما تتراجع أولوية حماية المنظومة القيمية أمام اعتبارات أخرى، كتشيط الاقتصاد أو جذب الاستثمارات أو إدارة الواقع كما هو.

■ المرحلة الثالثة: التنظيم أو التقنين: وهنا يحدث تحوّل نوعي؛ إذ تنتقل بعض الممارسات الجنسيّة كالزنا وغيره من مجرد واقع تتسامح معه الدولة إلى واقع يخضع لأشكال من التنظيم القانوني أو الإداري، سواء بصورة مباشرة أو من خلال ترتيبات تمنحه قدرًا من الاستقرار والاستمرار. وعند هذه المرحلة لا يكون الحديث عن أفراد خالفوا القانون، بل عن نشاط بدأ يجد لنفسه مكاناً داخل البنية العامّة للمجتمع.

وتكمن خطورة هذا التحول في أنه يعيد تشكيل مفهوم "الطبيعي" في وعي الناس. فالإنسان لا يبني أحكامه على النصوص وحدها، بل يتأثر أيضاً بما تسمح به مؤسسات الدولة أو تتسامح معه. ومع مرور الوقت قد ينتقل الفعل، في نظر بعض الناس، من كونه استثناءً إلى كونه جزءاً من المشهد اليومي، لا لأنه أصبح أكثر خُلُقِيَّة، بل لأنه أصبح أكثر اعتياداً وأقل مقاومة.

ومن هنا فإنَّ القضية لا تتعلق بالدولة وحدها، بل بالمجتمع ككل. فحين تتراجع وظيفة الدولة من حماية البيئة الخُلُقِيَّة إلى الاكتفاء بإدارة الظاهرة، يتغير وعي الأفراد تدريجياً، وتضعف الحدود الفاصلة بين ما هو مرفوض وما هو مألوف. وعندها لا يكون التحدي في تعديل القوانين فحسب، بل في إعادة بناء الثقافة التي تمنح هذه القوانين معناها.

وهذا التحول يمهد لمرحلة أشدَّ تعقيداً؛ لأنَّ ظاهرة الزنا، عندما تصبح أكثر قبولاً اجتماعياً، وأكثر استقراراً مؤسسياً، تتحول إلى فرصة اقتصادية. فالسوق لا يخلق رغباته في الفراغ، بل يبحث عن السيئات التي ضعفت فيها المقاومة الخُلُقِيَّة أو القانونية، ليحولها إلى منتجات وخدمات وصناعات تدرّ الأرباح. وهنا نتقل من الحديث عن إدارة ظاهرة الزنا دولتياً إلى الحديث عن الاستثمار فيها، ومن دور الدولة إلى منطق السوق.

◆ المبحث الثالث:

عندما تتحوّل الغريزة الجنسيّة إلى سوق واستثمار اقتصادي

إذا كان المجتمع قد يهيئ البيئة التي تسهّل انتشار بعض السلوكيّات الجنسيّة كالزنا، وكانت الدولة قد تتعامل مع الزنا بالمنع أو التغاضي أو التنظيم، فإنّ السوق ينظر إليها من زاوية مختلفة تمامًا. فالسوق لا يسأل أولًا: هل هذا السلوك خير أم شر؟ ولا يسأل أيضًا: هل يحفظ كرامة الإنسان أم يهتكها؟ وإنما سؤاله الأساس هو: هل يمكن أن يحقق الزنا ربحًا؟ فإذا كانت الإجابة نعم، يبدأ البحث عن الوسائل التي تزيد الطلب عليه، وتوسّع جمهوره، وتطيل زمن استهلاكه.

وهنا يبدأ تحوّل بالغ الخطورة؛ إذ لا يكون الزنا مجرد فعل يرتكبه بعض الأفراد، ولا مجرد ظاهرة اجتماعيّة تتأثّر بالثقافة والقانون، بل يصبح جزءًا من اقتصاد كامل يقوم على استثمار الغريزة الجنسيّة. فتنقل القضية من دائرة الأخلاق الفرديّة إلى دائرة المصالح الاقتصاديّة، حيث تصبح الرغبة الجنسيّة البشريّة نفسها موردًا تجاريًا، وتحوّل الإثارة إلى سلعة، والجسد إلى أداة تسويق أو مصدر دخل.

وهذه ليست قضية اقتصاديّة فحسب، بل قضية حضاريّة تمسّ نظرة

الإنسان إلى نفسه. فالرؤية الإسلامية تنطلق من أنَّ الغريزة الجنسيَّة نعمة أودعها الله في الإنسان، وجعل لها وظيفة سامية تتمثل في عمران الحياة، وبناء الأسرة، وتحقيق السكن والمودة والرحمة. ولذلك لم ينظر الإسلام إلى الغريزة بوصفها شرّاً ينبغي قمعه، ولا شهوة ينبغي إطلاقها بلا ضابط، وإنما طاقة إنسانيَّة تحتاج إلى توجيه يحفظ كرامة الإنسان ويحقّق مصلحته في الدنيا والآخرة.

أما حين تنفصل الغريزة عن مقاصدها الإنسانية والخُلقيّة والدينية، فإنها تصبح قابلة لأن تتحوّل إلى مادة استهلاكية. وهنا لا يصبح الإنسان هو المستفيد من الغريزة، بل تصبح الغريزة هي المدخل لاستثماره. فلا يُنظر إلى الإنسان بوصفه غايةً، بل مستهلكاً ينبغي إبقاؤه في حالة رغبة دائمة دون شعور بالإشباع، لأن استمرار الرغبة يعني استمرار الاستهلاك، واستمرار الاستهلاك يعني استمرار الأرباح.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن فهم كثير من الظواهر المعاصرة. فصورة الجسد لا تُستخدم في الإعلانات لأنها ضرورية لبيع سيارة، أو عطر، أو هاتف، أو مطعم، وإنما لأنها قادرة على جذب الانتباه ولفت النظر. والانتباه في الاقتصاد الرقمي لم يعد مجرد وسيلة، بل أصبح سلعة تُباع وتُشترى. فكلّ ثانية يقضيها المستخدم أمام الشاشة تتحوّل إلى بيانات، والبيانات تتحوّل إلى إعلانات، والإعلانات تتحوّل إلى أرباح. ولهذا

لم تعد المنافسة الحقيقية بين المنصّات على تقديم المعرفة أو المنفعة، بل على خطف انتباه الإنسان أطول مدّة ممكنة، حتى لو كان الطريق إلى ذلك هو استثارة غرائزه الجنسية.

وهنا تظهر مفارقة عميقة؛ فالسوق لا يربح من الإنسان الذي أشبع حاجته ثم انصرف إلى أسرته وعمله وحياته، بل يربح من الإنسان الذي يبقى معلقاً بوعد الإشباع، يعود مرّة بعد أخرى بحثاً عن صورة جديدة، أو علاقة جديدة، أو إثارة جديدة. ولذلك فإن كثيراً من الصناعات لا تقوم على إشباع الرغبة، بل على إبقائها مفتوحة باستمرار؛ لأنّ الرغبة التي لا تنتهي هي الوقود الحقيقي للاستهلاك.

ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار في الغريزة. الأول هو الاستثمار في الرغبة؛ حيث تُستعمل الإثارة لزيادة المشاهدات، ورفع نسب التفاعل، وتسويق المنتجات، وجذب المستخدمين إلى المنصّات والتطبيقات. أما الثاني، وهو أشدّ قسوة، فهو الاستثمار في الحاجة. فحين يعجز الاقتصاد عن توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة، قد يصبح الجسد آخر مورد يملكه بعض الناس. وعندها لا تُستثمر الشهوة فقط، بل تُستثمر الحاجة الإنسانية نفسها.

ولذلك، فإنّ الأزمات الاقتصادية التي تعيشها بعض المجتمعات العربية، بما فيها الفقر، والبطالة، والحروب، والنزوح، وانهيار الأوضاع

الفصل السادس - المبحث الثالث ٢٠١ ▪

المعيشية، لا تنتج آثاراً مالية فحسب، بل قد تفتح أبواباً جديدة للاستغلال الجنسي. ففي بعض الحالات المؤلمة، يصبح الجسد وسيلة لتأمين لقمة العيش، لا بحثاً عن اللذة، بل هرباً من الحاجة. وقد يبلغ الأمر في بعض الأسر حدّ التغاضي عن مصادر دخل بناتها، أو تجنّب السؤال عن حقيقتها، لأن الحاجة الاقتصادية أصبحت أقوى من القدرة على المواجهة. وهنا لا يصبح الحديث عن خطأ فرديٍّ مجرد، بل عن خللٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ يسمح بتحويل الضعف الإنساني إلى فرصة للربح.

ولا يعني هذا التحليل، بحال من الأحوال، تبرير الزنا أو التهوين من حرمة، ولا تحويل الفقر أو الحاجة أو الاضطراب النفسي إلى مسوِّغات خُلقيّة تُسقط مسؤولية الإنسان عن أفعاله. فالزنا يبقى في الرؤية الإسلامية مُحَرِّماً مهما اختلفت الدوافع والظروف، لأن الأحكام الشرعية لا تتغيّر بتغيّر المصالح العابرة أو الضغوط الاجتماعية. لكن التمييز واجب بين تفسير الظاهرة وبين تبريرها؛ فالأول يسعى إلى فهم الأسباب التي تدفع بعض الناس إلى الوقوع فيها من أجل معالجتها والحد منها، أما الثاني فيحوّل تلك الأسباب إلى مبررات تشرعن الخطأ، وهو ما لا نقول به ونعارضه بشدّة. فحين ندرس أثر الفقر أو البطالة أو الحروب أو التفكك الأسري، فإننا لا ننقل المسؤولية من الإنسان

إلى الظروف، وإنما نلفت الانتباه إلى أن المجتمع الذي يريد مكافحة الزنا لا يكفيه أن يكرّر التحريم، بل عليه أيضاً أن يواجه البيئات التي تزيد احتمالات الوقوع فيه، لأن معالجة الأسباب لا تناقض التمسك بالحكم الشرعي والخُلقي، بل هي من مقتضياته.

وتتجلى الصورة السابقة بوضوح أكبر في بعض أنماط السياحة التي تقوم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على استثمار الجنس لتحقيق مكاسب اقتصادية. وليس المقصود اتهام دول بعينها أو تعميم الأحكام، فلكل مجتمع ظروفه وسياساته، وإنما المقصود التنبيه إلى آلية خطيرة؛ إذ قد تشابك المصالح الاقتصادية مع الظاهرة إلى الحد الذي يصبح فيه استمرارها أكثر ربحاً من مقاومتها. وعندما يصل المجتمع إلى هذه المرحلة، لا يعود المستفيد فرداً أو مجموعة صغيرة، بل تتكوّن شبكة من المصالح تجعل معالجة الظاهرة أكثر تعقيداً؛ لأنها لم تعد تواجه أفراداً، وإنما تواجه اقتصاداً.

وهنا تتجلى إحدى أهم الفوارق بين الرؤية الإسلامية ومنطق السوق. فالإسلام ينظر إلى الإنسان على أنه مكرم، لا يجوز أن يتحوّل جسده أو حاجته أو ضعفه إلى وسيلة للربح، بينما ينظر السوق -إذا تركّ بلا ضوابط خُلقية- إلى الإنسان من زاوية قابليته للاستهلاك والإنتاج والربح. ومن هنا فإن معركة الإسلام ليست مع الغريزة، بل مع تحويل

الغريزة إلى سلعة، وليست مع الاقتصاد، بل مع الاقتصاد الذي يحقق ازدهاره على حساب كرامة الإنسان واستقراره والأسرة التي تشكل أساس العمران البشري.

هنا يطرح السؤال الجوهري: من يملك الغريزة؟ الإنسان، أم السوق؟ فإذا كانت الغريزة تقودها القيم والعقل، بقيت وسيلة لبناء الأسرة وإعمار الأرض. أما إذا أصبحت الأسواق هي التي تصوغ الرغبات، وتوجهها، وتحدد مساراتها، فإن الإنسان لا يعود مستهلكاً للسلعة فقط، بل قد يصبح هو نفسه السلعة التي تُباع ويُستثمر فيها.

◆ المبحث الرابع:

من الوعي الفردي إلى المسؤولية الحضارية: ما دور الشباب في مواجهة تطبيع الزنا؟

قد يتساءل بعض القراء بعد قراءة هذا الفصل: ما الفائدة العملية من هذا التحليل كلّ؟ فإذا كان الزنا في بدايته معصية فردية ترتبط باختيار الإنسان ومسؤوليته عن ضبط شهوته، ثم أصبح في بعض البيئات ظاهرة اجتماعية تتداخل في تشكيلها عوامل ثقافية وإعلامية وقانونية واقتصادية، فما الذي يستطيع الشاب العادي أن يفعله أمام منظومات أكبر منه بكثير؟

وقد يبدو له أنَّ حدود مسؤوليته تنتهي عند ذاته فقط؛ أي أن يحافظ على نفسه، ويتجنَّب الوقوع في الزنا، ويقاوم الإغراءات التي تحيط به، أمّا ما ينتجه الإعلام من صور، وما تروّجه بعض المنصات الرقمية من أنماط علاقات، وما يحدث من تغيير في نظرة المجتمع إلى العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، فليس شأنًا يعنيه. ومن هنا يظهر السؤال الذي أصبح حاضرًا بقوة في الثقافة الفردانية المعاصرة: ما علاقتي بما يفعله الآخرون؟ أنا مسؤول فقط عن اختياري، وحياة الآخرين الخاصة لا تخصّ أحدًا.

هذا التصوّر يحتاج إلى مراجعة نقدية؛ لأنّ الزنا، وإن كان يبدأ بفعل فردي يتحمّل صاحبه مسؤوليته، إلا أنّه لا يبقى دائمًا محصورًا داخل حدود الفرد عندما يتحوّل إلى ظاهرة يُعاد تعريفها ثقافيًا، وتُخفّف حساسيتها الخُلقية، ويُعاد تقديمها في بعض الخطابات باعتبارها مجرد خيار شخصي لا يحمل آثارًا اجتماعية. فالإنسان لا يعيش في فراغ، بل يتأثر بالبيئة التي تحيط به، كما يشارك هو نفسه في تشكيل هذه البيئة. فاللغة التي تُستخدم لوصف الزنا، والصور التي تُقدّم العلاقات خارج إطار الزواج، والقصص التي تجعل هذه العلاقات تبدو طبيعية أو رومانسية، والمحتويات التي تمنح الشهرة لمن يستثمرون الجسد والإثارة الجنسية، كلّها ليست عناصر محايدة في تشكيل الوعي

الاجتماعي. إنَّها تساهم في بناء تصوّر معيّن عن العلاقة بين الرجل والمرأة، وعن معنى الحب، وعن مكانة الزواج، وعن حدود المقبول والمرفوض.

وهنا يظهر الفرق بين مفهومين للحرية. فهناك فهم للحرية يرى أنَّ الإنسان يملك قراره، لكنّه يدرك في الوقت نفسه أنَّ قراراته ومواقفه تدخل ضمن شبكة اجتماعية تؤثر في الآخرين. وهناك فهم آخر يحصر الحرية في التخلّص من أي مسؤولية تجاه المجتمع، بحيث تصبح القاعدة: ما دام الإنسان لا يجبرني على فعل شيء، فما يفعله في حياته الخاصة كلّ لا يعنيني.

لكن هذه النظرة تتجاهل أنَّ بعض الأفعال عندما تنتقل من نطاق الممارسة الفردية إلى نطاق التطبيع الثقافي تصبح جزءاً من تشكيل الفضاء الاجتماعي العام. فالزنا لا ينتشر فقط لأنَّ أفراداً قرّروا ارتكابه، بل قد يزداد حضوره عندما تتغيّر البيئة التي تستقبله؛ عندما يصبح الحديث عنه مختلفاً، وعندما تخفّ مقاومته الاجتماعية، وعندما تُقدّم بعض المنصات نماذج تجعل العلاقة المحرّمة تبدو أمراً اعتيادياً.

وهذا لا يعني تحميل الشاب مسؤولية كل ما يحدث في المجتمع، ولا يعني تحويله إلى رقيب على الناس، وإنّما يعني إدراك أنَّ له دوراً في صناعة الثقافة التي يعيش فيها. فكما أنَّ الفرد يتأثر بالمجتمع، فإنَّ

المجتمع يتأثر أيضاً بمجموع خيارات أفرادهِ. وما يمنحه الشباب من اهتمام للمحتوى الرقمي، وما يشاركونه، وما يرفضونه، وما يدافعون عنه، كلّها مواقف تساهم في تقوية نماذج ثقافية أو إضعافها.

وبناءً عليه، فإنّ وعي الشاب بقضية الزنا لا ينبغي أن يقتصر على سؤال: كيف أحمي نفسي من الوقوع فيه؟ فهذا سؤالٌ أساس، لكنه ليس السؤال الوحيد. فهناك سؤال آخر لا يقل أهمية: كيف أساهم في بناء بيئة تقلّل من تطبيع الزنا، وتحافظ على مكانة الأسرة، وتعيد تقديم العلاقة بين الرجل والمرأة ضمن إطار المسؤولية والالتزام؟

فالشاب في العصر الرقمي ليس مجرد متلقٍ للثقافة، بل أصبح شريكاً في إنتاجها. قد يسهم في نشر خطاب يخفّف من قبح الزنا أو يجعله أمراً عادياً من حيث يشعر أو لا يشعر، وقد يسهم في المقابل في بناء خطاب واعٍ يحمي المجتمع من تحويل معصية الزنا إلى نموذج اجتماعي مقبول أو مسكوت عنه. ولذلك فإنّ مسؤوليته لا تتوقّف عند حدود سلوكه الشخصي، بل تمتد إلى أثره في المجال الثقافي الذي يعيش فيه.

ولذلك فإنّ السؤال المحوريّ ليس هو هل أستطيع أن أعيش بعيداً عن ظاهرة الزنا؟ بل هل أريد أن أكون مجرد فرد يحاول النجاة بنفسه من واقع يتغيّر من حوله، أم إنساناً واعياً يساهم في صناعة بيئة تحافظ

على قيم الأسرة والعفة والالتزام؟

وهذا السؤال يكتسب أهميته؛ لأنَّ المعرفة التي لا تتحوّل إلى وعي، والوعي الذي لا يتحوّل إلى مسؤوليّة، يقيان معرفة نظريّة لا تغيّر الواقع. فالغاية من دراسة الزنا في أبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ليست إضافة معلومات عن المعصية فقط، وإنّما مساعدة الشباب على فهم البيئة التي قد تساهم في تطبيعها؛ حتى لا يجد الإنسان نفسه مشاركاً في تكريس ظاهرة الزنا وهو يظنّ أنّه مجرد متفرّج، أو داعماً لمنظومات تعيد تقديم الزنا بوصفه خياراً عادياً تحت عنوان الحرّية الشخصية.

إنّ أخطر ما تقوم به بعض المنظومات الثقافية والاقتصادية المعاصرة أنّها لا تدفع الإنسان دائماً إلى تبني أفكارها بصورة مباشرة، بل تجعله يشارك في إعادة إنتاجها من خلال ممارسات يومية قد لا ينتبه إلى آثارها. فقد يساهم شخص في نشر محتوى يخفّف من قبح العلاقات المحرّمة، أو يمنح الشهرة لمحتوى يقوم على استثمار الجسد والإيحاءات الجنسيّة، أو يكرّر خطاباً إعلامياً يعيد تعريف الزنا بوصفه شأناً خاصّاً لا علاقة له بالبنية الاجتماعيّة، ثمّ يعتقد أنّ دوره انتهى عند عدم ممارسته شخصياً.

لكنّ الظواهر الاجتماعيّة لا تصنعها الجهات الكبرى وحدها، بل تصنعها أيضاً آلاف الخيارات الصغيرة التي تمنح بعض الأفكار

انتشارها، وبعض النماذج قبولها، وبعض الأسواق قدرتها على الاستمرار. فالمشاهدات، والتفاعلات، والمشاركة الرقمية، ليست دائماً أفعالاً محايدة؛ لأنَّها قد تتحوَّل إلى أدوات تمنح القوَّة لنماذج ثقافيَّة تساهم في تغيير نظرة المجتمع إلى العلاقة بين الرجل والمرأة وإلى مكانة الزواج والأسرة.

ومن هنا تبدأ المسؤولية الأولى للشباب، وهي المسؤولية المعرفيَّة؛ أي أن يفهموا كيف تُصنع القنوات حول الزنا قبل أن يتبنَّوا مواقفهم منها. فليس ما يتكرَّر في الإعلام يعبرُ كلَّه عن الحقيقة، وليس ما ينتشر على المنصَّات الرقمية يعكس كلَّه مصلحة الإنسان أو المجتمع، كما أنَّ كثرة حضور فكرة معيَّنة لا تجعلها صحيحة خُلقيًّا. ولذلك لا ينبغي أن يكتفي الشاب بسؤال عن ماذا يشاهد؟ بل عليه أن يسأل أيضًا: ما الرسالة التي يحملها هذا المحتوى عن الزواج والعلاقة بين الرجل والمرأة؟ وهل يساهم في بناء وعي يحفظ الأسرة أم في جعل العلاقات المحرَّمة أكثر اعتياداً؟

ثم تأتي المسؤولية الثقافيَّة؛ فالشباب في العصر الرقمي لم يعودوا مجرد مستهلكين للثقافة، بل أصبحوا شركاء في إنتاجها. فما يكتبونه وينشرونه ويصورونه ويشاركونه يساهم في تشكيل التصورات العامة عن الحب والعلاقة والجسد والأسرة. ولذلك فإنَّ مواجهة تطبيع

الزنا لا تكون فقط بالامتناع الشخصي عنه، بل أيضاً بالمساهمة في بناء خطاب ثقافي يعيد الاعتبار للعفة، والحياء، والزواج، والاستقرار الأسري، ويقدمها بوصفها اختيارات إنسانية راقية تحقق كرامة الإنسان وسعادته، لا مجرد قيود تمنع الرغبات.

ولا تتوقف المسؤولية عند المجال الثقافي، بل تمتد إلى المجال المدني والمؤسسي. فالشباب هم طلاب الجامعات اليوم، لكنهم سيكونون غداً إعلاميين، وأساتذة، وقضاة، ومحامين، وأطباء، وصنّاع قرار، وفاعلين في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ولذلك فإنّ مواجهة تطبيع الزنا لا تُحسم فقط في لحظة مقاومة الشهوة الفردية، بل أيضاً في المؤسسات التي تصنع وعي المجتمع. فالجامعة تناقش الأفكار، والإعلام يصوغ الصور الذهنية، والجمعيات تبني المبادرات الاجتماعية، ومراكز الأبحاث تنتج المعرفة، والمؤسسات السياسية تضع السياسات التي تؤثر في مكانة الأسرة والقيم الاجتماعية.

ولهذا، فإنّ المشاركة الإيجابية في الحياة العامة ليست منفصلة عن المسؤولية الدينية والخلقية. فإنتاج محتوى رقمي مسؤول، والمشاركة في الحوارات الجامعية، والكتابة الواعية، ودعم المبادرات التي تعزز الزواج والاستقرار الأسري، والانخراط في مؤسسات المجتمع، واختيار من يحملون مشاريع تحمي الأسرة والكرامة الإنسانية، صورٌ

كلُّها من مواجهة الأسباب التي قد تساعد على تطبيع الزنا، لا مجرد التعامل مع نتائجه بعد وقوعها.

لكن هذه المسؤولية تحتاج إلى حكمة؛ فمواجهة تطبيع الزنا لا تكون بالتشهير بالأفراد، ولا بتحويل الخطاب الديني إلى أداة إقصاء، وإنما ببناء بديل خُلقي وثقافي قادر على الإقناع. فالمجتمعات لا تتغيّر فقط عندما يُقال لها إنّ شيئاً ما محرّم، بل عندما تُقدّم لها رؤية متكاملة تجعل العقّة والأسرة والالتزام أكثر قدرة على تفسير حاجات الإنسان العميقة من النماذج التي تختزل الإنسان في الرغبة والمتعة.

إنّ أخطر ما يفعله تطبيع الزنا أنّه لا يغيّر سلوك الأفراد فحسب، بل يغيّر تعريف المجتمع للإنسان. فحين يصبح الإنسان مجرد جسد، تتحوّل العلاقات إلى استهلاك، والأسرة إلى خيار ثانوي، والأخلاق إلى عائق أمام السوق. أمّا الرؤية الإسلامية فتبدأ من تعريف مختلف تماماً: الإنسان مكرّم قبل أن يكون مستهلكاً، ومسؤول قبل أن يكون راغباً، وخليفة في الأرض قبل أن يكون كائناً يسعى إلى اللذة. ومن اختلاف تعريف الإنسان يبدأ اختلاف الحضارات كلّها.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أحمد بن محمد البرقي: المحاسن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الحسن بن شعبة الحراني: تحف العقول عن آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، قم، لا ط، ١٤٠٤هـ.
- الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، طليعة النور، لا ط، ١٤٢٧هـ.
- روح الله الموسوي الخميني: جنود العقل والجهل، تعريب: أحمد الفهري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- علي السيستاني: منهاج الصالحين، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط ١٤، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- علي بن إبراهيم القمي: تفسير القمي، تصحيح وتعليق: طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، ط ٣، ١٤٠٤هـ.

- محمد الريشهرى: ميزان الحكمة، دار الحديث، قم، ط ١، لا ت.
- محمد باقر بن محمد تقى المجلسى: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق: إبراهيم الميانجى ومحمد باقر البهبودى، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- محمد بن الحسن الحر العاملى: تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- محمد بن الحسن الرضى الموسوى: نهج البلاغة خطب الإمام علي عليه السلام، تحقيق وتصحيح: صبحي الصالح، ط ١، بيروت، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- محمد بن علي بن بابويه الصدوق: الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية-مؤسسة البعثة، قم، ط ١، ١٤١٧هـ.
- محمد بن علي بن بابويه الصدوق: الخصال، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، قم، لا ط، ١٤٠٣هـ.
- محمد بن علي بن بابويه الصدوق: علل الشرائع، تقديم: محمد صادق بحر العلوم، دار البلاغة.
- محمد بن علي بن بابويه الصدوق: عيون أخبار الرضا عليه السلام،

قائمة المصادر والمراجع ٢١٣

- تصحيح وتعليق وتقديم: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لا ط، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- محمد بن علي بن بابويه الصدوق: معاني الأخبار، تعليق: علي أكبر الغفاري، تقديم حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
 - محمد بن علي بن بابويه الصدوق: من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، قم، ط ٢، لا ت.
 - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، تحقيق وتصحيح: علي أكبر الغفاري، طهران، دار الكتب الإسلامية، ط ٥، ١٣٦٣هـ. ش.

الفهرس

المقدمة ٥

الفصلُ الأوَّلُ: الزنا... الوجه الذي لا يراه كثيرون ١١

١٤ | المبحث الأوَّل: كيف تتحوَّل معصية واحدة إلى شبكة من الأحكام والآثار؟

١٥ | المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين الأحكام والموضوع في الفقه الإسلامي

١٨ | المبحث الثالث: تحديد مفهوم الزنا وتمييزه عن العلاقات الجنسيَّة الأخرى

٢٠ | المبحث الرابع: التمييز بين مستويات الزنا الثلاثة: القانوني، والعرفي، والخُلقي

٢٢ | المبحث الخامس: الزنا في أبواب الفقه: من أحكام الزواج والنسب إلى الإرث والحدود

٢٦ | المبحث السَّادس: السُّقُوط الخُلقيّ في الزَّنا لا يُبرِّر السُّقُوط المعرفيّ في فهم أحكامه وآثاره

الفهرس

٢٩	 الفصل الثاني: مدخل إلى فهم فلسفة تحريم الزنا: العفة القيمة المؤسسة للأخلاق الجنسية
----	--

٣٢	المبحث الأول: الإنسان بين التكوين والتشريع
----	--

٣٥	المبحث الثاني: الشخصية الإنسانية والقوى الثلاث التي تتجاذبها من الداخل
----	--

٣٨	المبحث الثالث: حرمة الزنا من الحكم الجزئي إلى القيمة العليا التي يهدف إلى تحقيقها
----	---

٤٠	المبحث الرابع: العفة والغاية الوجودية للإنسان
----	---

٤٢	المبحث الخامس: الغريزة الجنسية بوصفها مكوناً أصيلاً في الطبيعة الإنسانية
----	--

٤٧	المبحث السادس: تحليل مفهوم العفة في علم الأخلاق الإسلامي
----	--

٤٩	المبحث السابع: تربية الإنسان على السيادة الداخلية على الغريزة
----	---

٥٤ | المبحث الثامن: الخمود الجنسيّ: عندما يتحوّل
تعطيل الغريزة إلى إضعاف للحصانة الزوجيّة

٥٩ | المبحث التاسع: العفّة بوصفها سيادة العقل
والشرع على الشهوة

١٧ الفصل الثالث: حصون العفّة الجنسيّة: حماية الخيال والحواس والبيئة قبل الوقوع في الزنا

٧٠ | المبحث الأول: تهذيب الخيال: الزنا يبدأ قبل الفعل

٧٢ | المبحث الثاني: فلسفة الحواس: من منافذ الإدراك
إلى صناعة العفّة

٧٥ | المبحث الثالث: العفّة في العصر الرقمي: البصر
بوابة الزنا في زمن الصورة

٧٨ | المبحث الرابع: البصر في العصر الرقمي: عندما
أصبحت الصورة اختباراً دائماً

الفهرس

٨٠	المبحث الخامس: اللمس والحدود الجسدية: حين تصبح المسافة جزءًا من بناء العفة
٨١	المبحث السادس: اللمس والتربية المبكرة: بناء احترام الحدود قبل ظهور الشهوة
٨٣	المبحث السابع: السمع والعفة الجنسية: حين يصبح الصوت جزءًا من صناعة الإثارة
٨٧	المبحث الثامن: مسؤولية المرأة في بناء بيئة العفة: من ضبط المظهر إلى إدارة الحضور الاجتماعي
٩٥	الفصل الرابع: الزنا في ميزان السنن الإلهية: ٩٥ آثاره في الإنسان والمجتمع والكون
٩٨	المبحث الأول: الزنا والقانون الإلهي كما تدين تُدان
١٠١	المبحث الثاني: إذا زنا الرجل فما علاقة زوجته أو ابنته أو أخته أو حفيدته أو باقي أرحامه؟
١٠٨	المبحث الثالث: عندما يزني الإنسان يفسد الميزان الكوني ويختلّ العالم

١١٣ | المبحث الرابع: الزنا الفردي والزنا حين يتحول إلى ظاهرة

١١٧ | المبحث الخامس: هل يتأثر الكون بأخلاق الإنسان؟

١٢٢ | المبحث السادس: لماذا يتضرر الفرد الذي لم يرتكب الزنا بآثار من يزني؟

١٢٥ | المبحث السابع: الآثار الروحية السلبية للزنا في حياة الإنسان

١٣٤ | المبحث الثامن: سلب روح الإيمان عن الزاني في لحظة الاستسلام للشهوة المحرمة

١٤٠ | المبحث التاسع: نفي الإيمان في الروايات بين نفي الأصل ونفي الكمال

الفصل الخامس: الزنا في عالم البرزخ ويوم القيامة: انكشاف الحقيقة وجزاء العمل ١٤٥

١٤٨ | المبحث الأول: العقوبة الأخروية للزنا من السلوك الظاهر إلى الحشر على الباطن

الفهرس

١٥٠ | المبحث الثاني: لماذا فرّقت الروايات بين أصناف الزناة؟

١٥٢ | المبحث الثالث: بداية عقوبة الزنا من البرزخ لا من يوم القيامة

١٥٦ | المبحث الرابع: لا يكلمه الله، ولا ينظر إليه، ولا يزكّيه: ماذا تعني هذه التعابير؟

١٥٩ | المبحث الخامس: سوء الحساب وسخط الرحمن

١٦٢ | المبحث السادس: مضاعفة العذاب: لماذا قال القرآن: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾؟

١٦٣ | المبحث السابع: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾: لماذا ذكر القرآن الإهانة بعد الخلود؟

١٦٦ | المبحث الثامن: الحرمان من القرب الإلهي: لماذا قال: لا يُدْنِيهِ الله منه

١٦٨ | المبحث التاسع: الريح المنتنة وافتضاح الزناة: عندما تنكشف الحقيقة المستورة

المبحث العاشر: لعن الله ولعن الناس: سقوط
الإنسان من مقام الرحمة والقبول | ١٦٩

المبحث الحادي عشر: لماذا كان هذا التشدد في
عقوبة الزنا؟ | ١٧١

المبحث الثاني عشر: لماذا كان الشيخ الزاني من
أشد الناس إثماً؟ | ١٧٧

المبحث الثالث عشر: الزنا بالمحصنة: عندما تتحوّل
المعصية الفردية إلى اعتداء على الأسرة والنسب | ١٨١

الفصل السادس: تطبيع الزنا بين المجتمع ١٨٧
والدولة والاقتصاد

المبحث الأول: حين ينتقل الزنا من كونه معصيةً
فرديةً إلى البيئة الاجتماعية | ١٩٠

المبحث الثاني: عندما تنتقل ظاهرة الزنا من
المجتمع إلى الدولة | ١٩٤

الفهرس

المبحث الثالث: عندما تتحوّل الغريزة الجنسية إلى
سوق واستثمار اقتصادي | ١٩٨

المبحث الرابع: من الوعي الفردي إلى المسؤولية
الحضارية: ما دور الشباب في مواجهة تطبيع الزنا؟ | ٢٠٣

المصادر والمراجع ٢١١



مركزُ برائثا للدراساتِ والبحوثِ

مركزُ بحثي مستقل غير ربحي، مقره في بيروت وبغداد. ويهدف لفتح المجالات العلمية والأكاديمية الواسعة، أمام الباحثين والمتخصصين؛ للقيام ببحوث تسعى إلى فهم واقع الإنسان والإنسانية، من خلال التركيز على دراسة الميادين الفلسفية، والاجتماعية، والإنسانية المتنوعة، التي تشكّل في مجموعها الحراك الاجتماعي والانساني الكبير الحاصل في العالم، وخصوصا في بلادنا العربية والإسلامية، ورصد الظواهر والتحديات الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية المختلفة، التي يمكن أن يواجهها الفرد والمجتمع، ومحاولة فهم ومدارسة الأسس الفلسفية والاجتماعية والدينية التأصيلية بموضوعية وجدة؛ سعياً للوصول إلى حلول لها؛ من أجل السمو بالإنسان وتقدّمه في أبعاده الإنسانية المختلفة.

● مُلَخَّصُ الْكِتَابِ

ماذا لو كان الزَّنا أكبر بكثير من لحظة شهوة؟

ماذا لو بدأت القصة قبل الزَّنا بوقت طويل؟

هذا الكتاب يذهب إلى سؤال أكثر خطورة من علة تحريم الزَّنا، ماذا يحدث للإنسان عندما يفقد سيطرته على غريزته، وتحوّل من قوة يقودها إلى قوةٍ هي التي تقوده؟ من هنا تبدأ رحلة مختلفة في فهم الزَّنا، رحلة تبدأ من الإنسان والغريزة والعفة، وتمرّ بالزواج والنسب والأسرة، ثم تتجاوز لحظة الفعل إلى آثاره التي قد تمتد سنوات، بل أجيالاً. فالزَّنا ليس قضية جسد فقط، ولا خطيئة تنتهي بانتهاء لحظتها. إنه نقطة تقاطع عندها الأخلاق والفقه والنفس والتربية والأسرة والمجتمع والعمران.

هذا الكتاب لا يريد أن يخيفك من الزَّنا فحسب، وإنما يريد أن يجعلك تفهم لماذا وضع الإسلام كل هذه الحدود حول الجنس. قد تدخل هذا الكتاب وأنت تظن أنك تعرف الزَّنا... وقد تخرج منه وأنت تكتشف أنك لم تكن تعرفه حقاً.

♦ الدراسة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز ♦



مركزُ بَراثا للدراسات والبحوث
بيروت - بَعداً